الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

هيئة الاستثمار السورية

تقرير الاستثمار الثالث

في سورية

لعام 2008

مقتطفات من كلمات السيد بشـــار الأســـد

- تم فتح أغلب القطاعات الاقتصادية أمام المشروعات الخاصة وأعطت الإجراءات الإصلاحية دفعة مهمة **للاستثمار في مختلـــف المجالات** وصدر العديد من القرارات الخاصة بتطوير القطاع العام ومعالجة أوضاعه الإنتاجية والإدارية والمالية.
- عمدنا إلى إنشاء عدد من المدن الصناعية والمناطق الحرة التي نجحت في **استيعاب استثمارات واعدة**.
- **لابد من استكمال الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات وتنويعها وتوجيهها باتجاه القطاعات الواعدة في بلادنا وتجـــاوز جميع المعوقات البيروقراطية التي تمنع ذلك لا سيما أننا طورنا القوانين الناظمة للاستثمار وقدمنا كل التسهيلات، وقد كان مشجعاً رغم هذه الظروف إن تصل قيمة المشاريع الموافق عليها حسب قانون الاستثمار إلى /470/ مليار ليرة سورية وفي القطاع السياحي مائة مليار ليرة سورية، طبعاً العبرة هي في التنفيذ وعلينا إن نعمل جاهدين لكي تتحول كل هذه المشاريع إلى أمر واقع على الأرض.**
- من المهم اعتماد التخطيط الإقليمي في سياساتنا التنموية لتوجيه مشاريعنا المستقبلية بالاتجاه المناسب من خلال وضع خارطـــة اقتصادية واجتماعية وتعليمية **واستثمارية** واضحة في ضوء الاحتياجات من جهة والمهام الوظيفية لمناطق القطر المختلفة من جهة أخرى وفي إطار تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تتكامل مع الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية في خططنا الراهنة بما يضمن في النهايـــة الكفاية التنموية الشاملة على صعيد كل منطقة ومحافظة وبشكل متكامل ومتناسق مع باقي مناطق ومحافظات القطر.

من كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بمناسبة القسم الدستوري لولاية رئاسية ثانية

- إذا كان الاقتصاد يشكل رافعة للسياسة، والأساس المتين لتحقيق بنية أفضل للعمل العربي المشترك، فإن وجود الإرادة السياسية وتوفر الإدراك المشترك بين القيادات السياسية لأهمية التعاون الاقتصادي، سيدفع بعجلة التفاعل والتكامل الاقتصادي إلى الأمام.
- من شأن التكامل الاقتصادي فيما بيننا، أن يخفف الخسائر ويؤمن الحماية في ظل أية أزمة عالمية أو إقليمية قد تظهر مـــستقبلاً، ويزيد من قدراتنا في ظل منافسة عالمية شديدة في مختلف الظروف، ويعيد توجيه **الاستثمارات** العربية إلى بيئتها الطبيعية، ويحقق التنمية بمفهومها الشامل.
- أتمنى أن تكون هذه القمة، قمة قرارات لا قمة تسويات، قمة تخدم اقتصادنا العربي، وتخدم مبادئنا القومية والإنسانية، تـــشجع **الاستثمار** بين دولنا.

من كلمة الســـيد الرئيس بشـــار الأســـد رئيس القمة العربية

في افتتاح أعمال القمة الاقتصادية العربية الأولى في الكويت

سـوريا ..... أرض مباركـة

رئيس مجلس الوزراء

رئيس المجلس الأعلى للاستثمار

المهندس محمد ناجي عطري

أصبح لدينا مناخ إيجابي لأن تكون سورية بيئة جاذبة للاستثمار الـوطني والعربي والأجنبي.

سورية ترحب بالمستثمرين العرب والأجانب وتقديم كافة التسهيلات لهم، والاستثمار في سورية يعطي نتائج مضمونة للمستثمرين وقيمـة إضـافية عالية.

نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية

السيد عبد الله الدردري

سورية تقدم كافة التسهيلات لإنجاح الاستثمارات ويمكن أن تستفيد مـن جميع الخبرات التي يمكن أن تفيد في تطوير مجال الأعمال والاستثمار.

سماحة الدكتور أحمد حسون المفتي العام للجمهورية

وغبطة البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم

من أجمل اللحظات في حفل افتتاح مؤتمر المغتربين الثاني حين تشابكت فيها يدا سماحة مفتي الجمهورية الدكتور أحمد حسون وغبطة البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، في إشارة لافتة إلى التآخي الذي تعيشه الأديـان في سـورية، فتحدث بعذوبة لامست شغاف القلوب والرسالة واحدة:

سورية بلد الأمن والسلام ومن واجب المغتربين أن يستثمروا فيها.

وختم سماحة المفتي خطابه الرشيق بالقول:

" سورية أرض مباركة ومن يستثمر فيها قرشاً حلالاً يعود عليه بمائة".

الأمير الوليد بن طلال

- **لقد وجدنا الاستثمار في سورية جيداً ومثمراً فبدأنا بإنجاز هذا المشروع العالمي (فندق فور سيزن) وسررنا كثيراً عندما لم نجد عقبات تذكر.**
- **إن سورية تستطيع دخول عالم التنمية والاستثمار من أوسـع أبوابـه، وهذا ما نتطلع إليه جميعاً.**
- **هنيئاً لنا جميعاً بسورية الآمنة وسورية الصادقة المطمئنة وهنيئاً لـسورية بالرئيس بشار الأسد.**
- **من بوادر الخير أن أفتتح هذا المشروع اليـوم الـذي سـينعكس في استثمارات أخرى إن شاء الله على جزء من الوطن الحبيـب وهـذا التزامي يا فخامة الرئيس والتزام شركائي في شركة المملكة الفندقية.**

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية

السيد عبد الله الدردري	نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية رئيس مجلس الإدارة
السيد الدكتور أحمد عبد العزيز	المدير العام لهيئة الاستثمار السورية نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد سيف الدين	نائب مدير عام الهيئة
السيد محمد حرزون	مدير الشؤون القانونية في الهيئة
السيد عبد الكريم خليل	مدير النافذة الواحدة في الهيئة
السيد نعمان جبلاوي	مدير الشؤون الإدارية في الهيئة
المهندس نجيب بركات	ممثل اتحاد غرف التجارة
المهندس محمد الشاعر	ممثل اتحاد غرف الصناعة
المهندس عمر الشالط	ممثل اتحاد غرف الزراعة

تقديم

يسر **هيئة الاستثمار السورية** أن تقدم التقرير السنوي الثالث للاستثمار في سورية لعام 2008 الذي يؤسس لنهج جديد في إطار رصد أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد السوري عامة والاستثمار بشكل خاص مع التركيز على بيانات الاستثمار في ظل تطبيق مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007، من خلال الاستفادة من قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية التي تبين التطور الحاصل على بيئة الاستثمار والأعمال في سورية.

فالاستثمار في سورية على مدى السنوات الأخيرة بات يشكل قصة نجاح مستمرة، لا تتمثل في حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة وحسب بل بتوجهها إلى قطاعات اقتصادية حقيقية لا سيما الصناعة والزراعة والسياحة والمصارف والتأمين والخدمات المالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما جعل الاقتصاد السوري بمنأى عن الانتكاسات التي حصلت جراء الأزمة المالية العالمية ذلك أن الجاذبية والعائدية التي يتميز بهما الاستثمار خصوصاً والاقتصاد السوري عموماً والذي يتسم بأنه اقتصاد حقيقي جعل من سورية الموطن الأكثر أمناً للاستثمار، كما يدل على السياسات التي تعتمدها الحكومة في تحفيز الاستثمارات، وتتكون مفردات التقرير من ستة فصول أساسية:

- الفصل الأول: يقدم تقييم لأهم التطورات على صعد مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- الفصل الثاني: ويقف على واقع تحسن مناخ الاستثمار.
- الفصل الثالث: يتناول التطورات في مجال الاستثمار تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007.
- الفصل الرابع: يقدم نظرة عامة عن واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى.
- الفصل الخامس: ويبين موقف الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*).
- الفصل السادس: المقترحات والتوصيات والنتائج المستخلصة.

وقد وضعت مع نهاية عام 2008 خدمات النافذة الواحدة موضع التطبيق الحقيقي مقدمة خدماتها المتعددة للمشاريع الاستثمارية من خلال ممثلين مفوضين من وزاراتهم وجهاتهم الحكومية وفي مكان واحد هو هيئة الاستثمار السورية الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تهيئة البيئة الاستثمارية الموائمة، إضافة إلى إطلاق الخارطة الاستثمارية السورية لأول مرة في سورية وما احتوته من فرص استثمارية مطروحة ومعلومات يحتاجها المستثمر والمخطط والباحث وصاحب القرار، وهو ما يشكل دفعاً مهماً لتعزيز مناخ الاستثمار في سورية، ولا ندعي أننا قانعون بما وصلنا إليه لكننا نعد بمزيد من التطور والمزيد من الخدمات التي تساند وتدعم تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تاركين المجال رحباً أمام الأفكار والخبرات والأراء، ويستند التقرير بصفة رئيسية إلى البيانات التي توافرت لدى هيئة الاستثمار السورية التي نسعى إلى إثرائها دوماً بالإضافة إلى ما وردها من الوزارات والجهات الأخرى والتي تستحق منا التقدير لتعاونها، متطلعين لأن يسهم هذا التقرير في التعريف بالمناخ الاستثماري في سورية.

والله ولي التوفيق

المدير العام

د.أحمد عبد العزيز

المحتويـــــات

	تقديم		**4**
الفصل الأول:	**مؤشرات الاقتصاد الكلي:**		**7**
1	اتجاهات النمو الاقتصادي.		**7**
2	الموازنة العامة.		**7**
3	المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وفق الحسابات القومية.		**9**
4	التضخم.		**13**
5	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.		**13**
6	معدلات البطالة.		**14**
7	الميزان التجاري.		**14**
8	ميزان المدفوعات.		**15**
9	النظام الضريبي في سورية.		**16**
الفصل الثاني:	**منـــــاخ الاســـتثمار:**		**22**
1	تحسن مناخ الاستثمار في سورية.		**22**
2	أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة إيجاباً على مناخ الاستثمار خلال عام 2008.		**24**
3	الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار.		**28**
4	التشريعات الناظمة للاستثمار في سورية.		**29**
5	التنظيم المؤسساتي.		**30**
6	مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية.		**32**
7	الترويج للاستثمار.		**33**
الفصل الثالث:	**الاستثمار تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /10/ لعـــام 1991، ومرســـوم تـــشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007:**		**36**
	أولاً: القطاع الصناعي:		**42**
	أ.	الاستثمارات الصناعية المشملة.	**42**
	ب.	الاستثمارات الصناعية المنفذة.	**44**
	ج.	الاستثمارات الصناعية الأخرى.	**45**
	ثانياً: المدن الصناعية:		**46**
	أ.	استثمارات مدينة حسياء الصناعية.	**47**
	ب.	استثمارات مدينة الشيخ نجار الصناعية.	**48**
	ج.	استثمارات مدينة عدرا الصناعية.	**49**
	د.	إجمالي استثمارات المدن الصناعية.	**51**
	ثالثاً: قطاع النقل:		**52**
	أ.	استثمارات النقل المشملة.	**52**
	ب.	استثمارات النقل المنفذة.	**53**
	رابعاً: قطاع المجمعات العقارية:		**54**

		استثمارات المجمعات العقارية المشملة والمنفذة.	**54**
	خامساً: قطاع الزراعة:		**54**
		الاستثمارات الزراعية المشملة والمنفذة.	**55**
	سادساً: قطاع الصحة:		**56**
	أ.	المشافي التخصصية.	**56**
	ب.	تصنيع الدواء والتجهيزات الطبية.	**57**
	سابعاً: قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة:		**57**
		استثمارات النفط والثروة المعدنية والطاقة المشملة والمنفذة.	**58**
	ثامناً: توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات:		**59**
	تاسعاً: توزع المشاريع الاستثمارية حسب الشكل القانوني:		**60**
	عاشراً: فرص العمل المقدرة للمشاريع الاستثمارية:		**62**
	حادي عشر: حجم الآلات والمعدات المستورة للمشاريع الاستثمارية:		**63**
	ثاني عشر: حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الاستثمارية:		**63**
	ثالث عشر: التوسع في المشاريع القائمة:		**64**
الفصل الرابع:	**واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى.**		**65**
	أولاً: قطاع السياحة:		**65**
	ثانياً: القطاع المالي والتعليم	1- المصارف الخاصة	**72**
		2- التأمين	**74**
		3- الوساطة المالية	**75**
		4- المناطق الحرة	**75**
		5- التعليم العالي	**76**
الفصل الخامس:	**الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).**		77
	أ.	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.	**77**
	ب.	مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة.	**78**
	ج.	مشاريع الاستثمار الأجنبي المنفذة.	**81**
الفصل السادس:	**المقترحات والتوصيات والنتائج المستخلصة.**		**83**
	الخاتمة.		**86**
	ملاحـــــــق:		**87**
		قائمة كبار المستثمرين.	**87**
		قائمة الاتفاقيات العربية والدولية.	**92**
		قائمة العناوين الهامة للجهات الحكومية.	**97**
		قائمة أهم المواقع الإلكترونية.	**99**
		مؤشرات عامة.	**100**
		أسئلة تهم المستثمر	**101**
		الحوافز والاعفاءات	**102**

الفصل الأول :

مؤشرات الاقتصاد الكلي

يمر الاقتصاد السوري بمرحلة تحول حقيقية تتمثل في استمرار تنامي معدلات النمو الاقتصادي التي يـــدعمها مجموعة كبيرة من الإجراءات الإصلاحية التي بدأتها الحكومة والتي تهدف لأن يصبح الاقتصاد السوري اقتصاداً متقدماً ومستنداً إلى سياسات تتسم بالشفافية تعمل في إطار قانوني قوي ومؤسسات فاعلة.

حقق النمو الاقتصادي معدلات جيدة ومن المرجح أن تستمر هذه المعدلات خلال الـــسنوات القادمـــة، ولا يدخر صانعو السياسات جهداً لضمان استمرار المعدلات المرتفعة للنمو مع التركيز بشكل خاص على ضمان خلو بيئة الأعمال في سورية من المعوقات، وفيما يلي سوف يتم عرض أهم التطورات في مجال الاقتصاد الكلي منذ مطلع الألفية الثالثة.

1) اتجاهات النمو الاقتصادي:

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2008) معدلاً إيجابياً يتراوح مابين (5.1 – 6.5) % والبيانات الأولية التقديرية تشير إلى 6.3 % في عام 2007 و 6.5 % في عام 2008 .

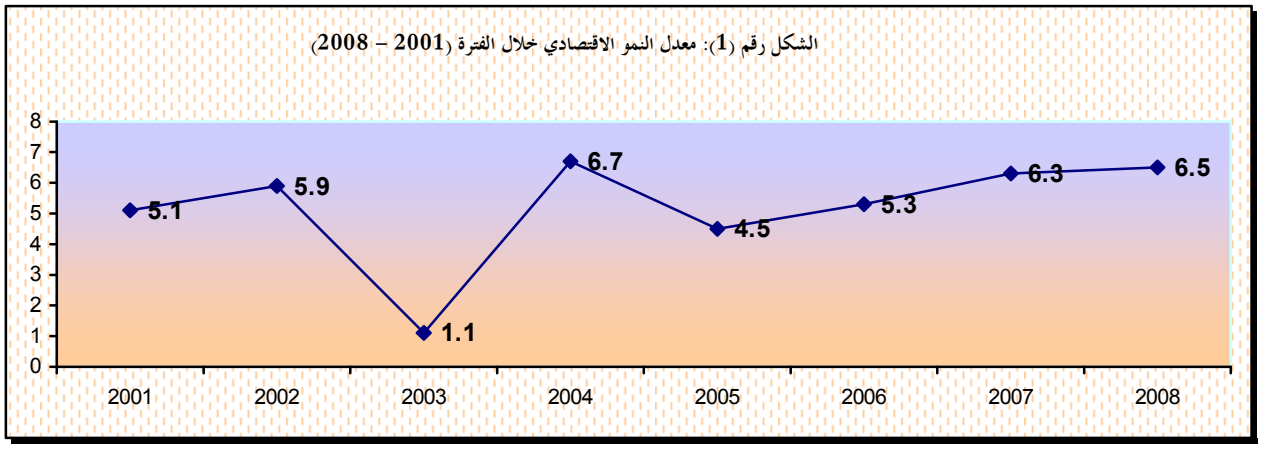

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء . بيانات 2008 توقعات .

2) الموازنـــة العامـــة :

بالنظر إلى تطور الموازنة العامة للدولة يظهر ازدياد حجم الموازنة بشقيها (الاستثماري والجاري) خلال السنوات السبع الأخيرة بنسبة (38.5%)، فازداد حجم الموازنة الاستثمارية بنسبة (23.3 %)، وازداد حجم الموازنة الجارية خلال نفس الفترة بنسبة (49 %)، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (1) تطور الموازنة العامة للدولة للأعوام 2003-2009 (مليار ل.س)

السنوات	الاستثماري	الجاري	المجموع
2003	211	209	420
2004	217	233	450
2005	180	208	460
2006	195	300	495
2007	258	330	588
2008	230	370	600
2009	275	410	685
معدل الزيادة	% 23,2	% 49	% 38.5

المصدر: بيانات وزارة المالية.

جدول رقم (2) العمليات المنفذة للموازنة العامة للدولة للأعوام 2000-2009 مليون ل.س

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	*2009
اجمالي الايرادات	245574	305286	301660	320939	342465	356290	434865	459571	407800	458942
ايرادات جارية	170872	226325	221583	236122	238242	251509	296625	301350	308497	331324
ايرادات استثمارية	74702	78961	80077	84817	104223	104781	138240	158221	99303	127618
اجمالي النفقات	246193	274831	314050	353651	405145	431402	493700	520531	600000	685000
نفقات جارية	151297	164761	178332	200780	248497	277044	317213	325697	370000	410000
نفقات استثمارية	94896	110070	135718	152871	156648	154358	176487	194834	230000	275000
العجز	619-	30455	12390-	31607-	62680-	75112-	58835-	60960-	192200-	226058-
المنح	3792	0	0	1105	0	0	0	259	0	0
قروض خارجية	15180	11796	11456	9708	11572	14769	14159	13119	10650	12296

* تقديري، و المصدر: بيانات وزارة المالية.

3) المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وفق الحسابات القومية:

رغم تأثير العديد من العوامل السلبية على الخطط الموضوعة لمختلف الفعاليات الاقتصادية فقد حافظ كل من الإنتاج والناتج على الاتجاه العام للنمو في عام 2008 حسب ما أظهرته البيانات الخاصة بتقديرات الإنتاج والناتج لعام 2008، الذي يعتبر العام الثالث للخطة الخمسية العاشرة التي تضمنت توجهات وأهداف طموحة وواقعية للاقتصاد السوري في السنوات الخمس من أهمها تحقيق معدل نمو اقتصادي متزايد في نهاية الخطة، وإعطاء الأهمية لقطاع الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة ومياه الشرب والإسكان.

أ- الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 :

ارتفع الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل في عام 2008 إلى ما مقداره (**2332238**) مليار ل.س أي بزيادة عن عام 2007 قدرها (4.44 %)،وبلغت الزيادة في عام2007 عن عام 2006(6.6%) ، وقد شملت الزيادة بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة والنقل والمال والتأمين والخدمات.وقد أسهم قطاع الزراعة والري بنسبة (12.4 %)، والصناعة الاستخراجية نحو (7.9 %)، والصناعة التحويلية (25.7%)، والتجارة (15.1 %) والخدمات بحدود (13.6%)، والنقل والمواصلات والتخزين (10.1 %)، وباقي القطاعات بحدود (15.2 %)، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (3) الانتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 **(مليون ل.س)**

القطاعات الاقتصادية	2006		2007*		2008**	
	قيمة الانتاج	المساهمة	قيمة الانتاج	المساهمة	قيمة الانتاج	المساهمة
الزراعة والري	432713	20.7	375675	16.8	290280	12.4
الصناعات الاستراتيجية	191566	9.1	178031	8	184199	7.9
الصناعات التحويلية	475229	22.7	527576	23.6	598258	25.7
الكهرباء والمياه	64217	3.1	68495	3.1	78630	3.4
البناء والتشيد	138959	6.6	151229	6.8	178032	7.6
تجارة الجملة والمفرق	267884	12.8	334218	15	352392	15.1
النقل والمواصلات والتخزين	198126	9.5	222084	9.9	236414	10.1
المال والتأمين والعقارات	63590	3	77569	3.5	18527	3.5
خدمات المجتمع	239257	11.4	286318	12.8	316112	13.6
الرسوم	23001	1.1	11897	0.5	16392	0.7
المجموع العام	**2094542**	**100**	**2233092**	**100**	**2332238**	**100**

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء . * بيانات أولي. ** توقعات

يضاف إلى ذلك التوقعات بزيادة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي ارتفع من (52.3%) في عام 2000 إلى (59.7%) في عام 2008، تناسب ذلك عكساً بتراجع مساهمة القطاع العام في الإنتاج المحلي الإجمالي من (47.7 %) في عام 2000 ليبلغ (40.3 %) عام 2008كما بين الجدول الآتي:

جدول رقم (4) مساهمة القطاع العام والخاص في الانتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)

السنوات	الإنتاج			نسب مساهمة الانتاج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
2000	742303	814816	1557119	47.7	52.3	100
2001	722007	908607	1630614	44.3	55.7	100
2002	749017	960752	1709769	43.8	56.2	100
2003	720402	1025040	1745442	41.3	58.7	100
2004	779479	1069296	1848775	42.2	57.8	100
2005	789048	1195162	1984210	39,8	60,2	100
2006	831872	1262670	2094542	39,7	60,3	100
*2007	858575	1374517	2233092	48,4	61,6	100
**2008	939444	1392793	2332238	40.3	59.7	100

* بيانات أولية . ** بيانات متوقعة . المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ب- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000 :

ارتفع كذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (5.3) عام 2006 ووصل في عام 2007إلى حدود (6.3) و تشير البيانات الأولية التقديرية إلى نسبة 6.5% في عام 2008 .

جدول رقم (5) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)

القطاعات الاقتصادية	2005		2006		2007*		2008**	
	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة
الزراعة والري	265504	23.1	292457	24.1	262289	20.4	203196	14.7
الصناعات الاستخراجية	188242	16.3	179765	14.8	164611	12.8	199761	14.5
الصناعات التحويلية	77295	6.7	80738	6.7	101123	7.9	135604	9.8
الكهرباء والماء	20992	1.8	27637	2.3	30513	2.4	37922	2.8
البناء والتشييد	36438	3.2	50593	4.2	55101	4.3	64828	4.7
تجارة الجملة والمفرق	233945	20.3	222230	18.3	262781	20.4	252677	18.3
النقل والمواصلات والتخزين	125464	10.9	136902	11.3	154000	12.0	163974	11.9
المال والتأمين والعقارات	56582	4.9	57088	4.7	70217	5.5	79851	5.8
خدمات المجتمع	152702	13.3	165080	13.6	206262	16.0	193223	14.0
الرسوم	-5702	-0.5	-1151	-0.1	-18896	-1.5	47285	3.4
المجموع العام	1151462	100	1211339	100	1288001	100	1378321	100

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء. * بيانات أولية . ** بيانات متوقعة .

وتدل البيانات إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (56 %) في عام 2000 إلى (62.8) في عام 2008 وبالمقابل فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج بتناسب عكسي وفق ما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (6) مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 2000 - 2008 (مليون ل.س)

السنوات	*الناتج*	نسب مساهمة الناتج %

مجموع	خاص	عام	مجموع	قطاع خاص	قطاع عام	
100	56	44	903944	506384	397560	2000
100	59.2	40.8	950245	562716	387529	2001
100	60.1	39.9	1006431	604897	401534	2002
100	63	37	1017619	641496	376123	2003
100	60.9	39.1	1085991	661089	424902	2004
100	64,6	35.4	1151462	743601	407861	2005
100	65,5	34,5	1211339	793851	417488	2006
100	65,8	34,2	1288001	847128	440873	**2007
100	62.8	37.2	1378321	865217	513105	***2008**

* بيانات متوقعة .

** بيانات أولية.

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ج- التكوين الرأسمالي (الاستثمارات قطاع عام وخاص):

بلغت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني (22.9 %) في عام 2007 بالأسعار الثابتة لعام 2000 وبما يعادل (294.9) مليار ليرة سورية، ساهم فيها القطاع العام بنسبة (46.2%) من مجمل هذا التكوين، والقطاع الخاص بنسبة (53.8%) مقابل (22.6 %) في عام 2006 وبما يعادل (273.4) مليار ل.س، أسهم القطاع العام بنسبة (47.4%) من مجمل التكوين والقطاع الخاص بنسبة (52.6%) ما يلاحظ تقدم مساهمة القطاع الخاص عن القطاع العام في عملية التنمية خلال الفترة (2003-2007) مبيناً ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (7) مساهمة القطاع العام والخاص في التكوين الرأسمالي (مليون ل.س)

نسبة المساهمة %			التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000			السنوات
مجموع	خاص	عام	مجموع	قطاع خاص	قطاع عام	
% 100	37.4	62.6	234818	87731	147087	2003
% 100	51.8	48.2	281419	145649	135770	2004
% 100	52,6	47,4	309613	162925	146688	2005
%100	52,6	47,4	273421	143701	129720	2006
%100	53,8	46,2	294932	158532	136400	2007

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (2) مساهمة القطاع العام والخاص في التكوين الرأسمالي

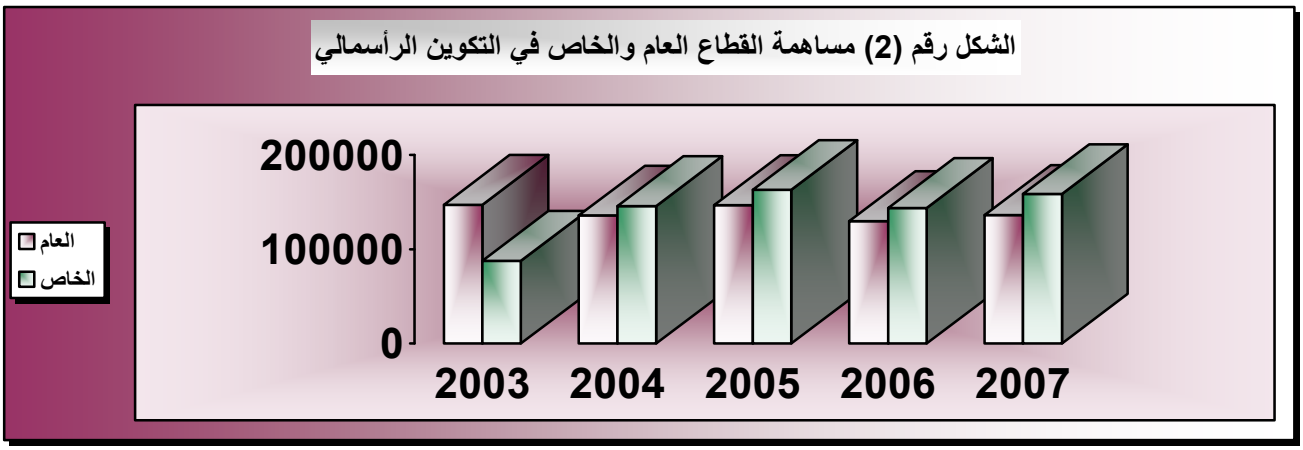

4) التضخم:

تفيد البيانات الإحصائية إلى تغير حصل على معدل التضخم خلال الفترة (2000-2008) الذي بلـــغ (9.8 %) في عام 2000 وتأرجح ليبلغ (11.6%) في عام 2005، ثم تراجع إلى (8%) عام 2006، وتشير تقديرات المكتب المركزي للإحصاء إلى انخفاضه إلى نحو (5.4)في عام 2008.

جدول رقم (8): معدلات التضخم خلال السنوات 2000 - 2008

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007*	2008**
معدل التضخم	9.8	2.5	-1.5	3.8	10.9	11,6	8	11.9	5.4

* بيانات متوقعة . ** بيانات أولية . المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

5) معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

تدل البيانات إلى نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق الثابتة لعام 2000) بمقـــدار (2 %) في عام 2006 ، لتصل إلى (3.8 %) في عام 2007 مع توقع أن يصل نمو هذه الحصة في عام 2008 بمقدار (4.4%) تقريباً.

جدول رقم (9): معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ل.س)

2005	2006	2007	2008
62729	63973	66374	69332

6) معدلات البطالة :

تشير بيانات مسوح قوة العمل التي ينفذها المكتب المركزي للإحصاء للفترة (2000-2008) إلى انخفاض ملموس في معدلات البطالة بدأ من (10.9 %) في عام 2003 إلى حوالي (8%) عام 2005 وارتفع نسبياً إلى حوالي (8.4%) في عام 2008.

جدول رقم (10) : معدلات البطالة خلال السنوات 2000 - 2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	9.5	11.2	11.7	10.9	12,3	8	8.2	8.4

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

7) الميزان التجاري:

يميل الميزان التجاري لصالح الصادرات من السلع بالأسعار الجارية خلال السنوات (2000- 2008) حيث ازدادت قيمة الصادرات من السلع والخدمات من (243) مليار ل.س في عام 2001 لتصل إلى (579) مليار ل.س عام 2007 وكذلك ارتفعت قيمة المستوردات من (220) مليار ل.س لتصل إلى (684) مليارل.س خلال نفس الفترة، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (11) الميزان التجاري للسنوات 2000- 2007 مليون ل.س

السنوات	الصادرات	المستوردات	الفائض
2001	243179	220744	22435
2002	301552	235754	65799
2003	265039	236769	28271
2004	346037	389022	42840-
2005	424300	502369	78069-
2006	505012	531325	26312-
2007	579034	684557	105523-

المصدر: بيانات مصرف سورية المركزي.

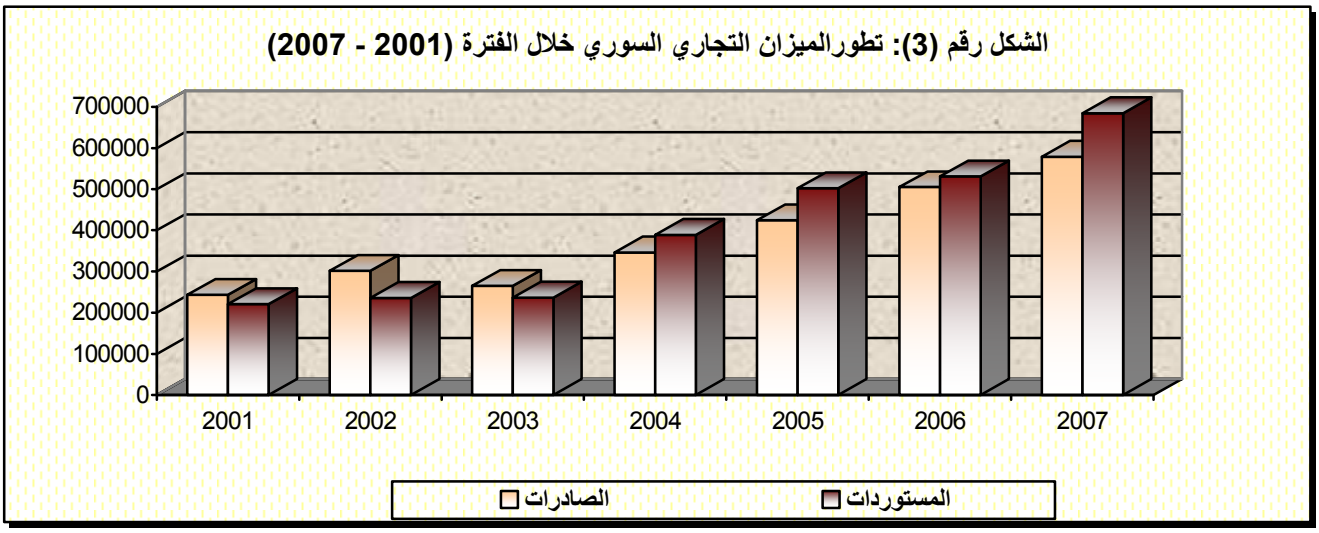

جدول رقم (12) / الميزان التجاري المفصل خلال الفترة (2002 - 2007)

الفترة	المستوردات				الصادرات				رصيد الميزان التجاري
	نفط ومشتقاته	غير النفط	مجموع القطاع العام	القطاع الخاص	مجوع المستوردات	نفط ومشتقاته	غير النفط	مجموع القطاع العام	القطاع الخاص	مجموع الصادرات	
2002	7614	59479	67093	168661	235754	209652	20752	230404	71148	301552	65799
2003	8928	46526	55454	181315	236769	189094	20941	210035	55004	265039	28271
2004	54340	54682	109022	280000	389022	168355	15682	184037	162000	346037	42840-
2005	120699	48566	169265	333104	502369	191969	20961	212930	211370	424300	78069-
2006	143673	71190	214864	316461	531325	203477	22617	226094	278918	505012	26312-
2007	248489	458793	286210	398347	684557	219000	26567	245567	333467	579034	105523-

المصدر :بيانات مصرف سورية المركزي

8) ميزان المدفوعات :

اتجه الميزان الكلي للمدفوعات (الحساب الجاري والرأسمالي والمالي) بالأسعار الجارية خلال السنوات 2000 – 2007لتسجيل فائض في ميزان المدفوعات في عام 2007بلغ (11207) ل.س، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (13) ميزان المدفوعات للسنوات (2000 - 2007) مليون ل.س

السنوات	نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي (بالأسعار الجارية)		
	دائن	مدين	الرصيد
2000	419327	383308	36019
2001	472765	442508	30257
2002	505178	479821	25357
2003	469070	437870	31200
2004	672290	645827	26463
2005	797767	761918	35849
2006	81060	826911	-5851
***2007**	965123	944916	11207

* بيانات أولية . المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

9) النظام الضريبي في سورية:([1])

تعود نشأة النظام الضريبي في سورية إلى بدايات القرن العشرين، فمع فجر الاستقلال بدأت معالم النظام الضريبي السوري بالتبلور فصدرت تشريعات عديدة في ذلك الوقت أقرت بفرض ضرائب ورسوم جمركية وغير جمركية، وصدرت تشريعات أخرى في العقود التي تلت ذلك أضافت ضرائب ورسوم جديدة أو عدلت في الضرائب والرسوم القديمة، وفي أواخر عام 2003 بدأت مرحلة جديدة من تطوير وتحديث النظام الضريبي، وكان من أول ما صدر القانون رقم /24/ لعام 2003 (قانون ضرائب الدخل) وحل محل القانون /85/ لعام 1949 والقانون رقم /25/ لعام 2003 (قانون مكافحة التهرب الضريبي) ثم تتالى صدور القوانين والتشريعات الحديثة في قطاع الضرائب والرسوم ومنها المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 ليصل عدد هذه التشريعات الجديدة إلى حوالي /30/ نصاً تشريعياً حديثاً نافذاً حالياً حتى تاريخه.

أ- ملامح النظام الضريبي السوري الحديث :

ركزت الموجة الأولى من إصلاح النظام الضريبي السوري على:

- إلغاء بعض الضرائب والرسوم القديمة والتي لم تعد مناسبة للظروف الحالية، إضافة إلى أن جدواها الاقتصادية لم تعد قائمة مثل رسم المواشي، ضريبة الآلات، رسم التركات والهبات والوصايا، رسم الاغتراب، رسم التصديق القنصلي، ورسوم أخرى، واستطاعت وزارة المالية عبر تحسين آليات التحقق والتحصيل، التعويض عن الموارد التي كانت تأتي من هذه الضرائب والرسوم، لا بل تمكنت من زيارتها.
- **تخفيض معدلات الضرائب والرسوم:** اتسم النظام الضريبي القديم بارتفاع معدلاته فوصل معدل ضريبة الدخل إلى حوالي 92%، ثم انخفض إلى حوالي 63%، ثم إلى 35% في 2004/1/1 ثم إلى 28% في 2007/1/1) وهذه

[1] المصدر: (دراسة مقارنة) للدكتور محمد الحسين وزير المالية نشرت على موقع وزارة المالية الإلكتروني بتاريخ 2007/10/7.

المعدلات العالية كانت السبب الرئيسي للتهرب الضريبي في سورية، كما خفضت معدلات الرسوم ومنها الرسوم الجمركية، فمثلاً كان أعلى معدل للرسم الجمركي يصل إلى 255 %، بينما اليوم أعلى معدل هو 60%، وأصبح المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية في سورية هو 14.5%، وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى 1% للمواد الأولية ويمكن أن تتصاعد إلى 5% فقط بالنسبة لباقي المستلزمات النصف المصنعة أو المصنعة، مما شكل دعماً حقيقياً للصناعة السورية، وأسهم في زيادة الاستثمارات المباشرة في السنوات الأخيرة.

- عملت التشريعات الجديدة على تبسيط الإجراءات الضريبية وجعلها أكثر شفافية وسهولة، وألغت التقدير الشخصي لموظفي الدوائر المالية والعلاقات الشخصية، وتحقق ذلك بالكامل في ضرائب الدخل على الأرباح الحقيقية، وكذلك في ضرائب الرواتب والأجور، والتعهدات والتوريدات، وتجارة العقارات والمستوردات.
- على التوازي انطلقت جهود مكافحة التهرب الضريبي، مع صدور القانون رقم /25/ لعام 2003، والذي تضمن إجراءات رادعة بحق المتهربين ضريبياً واستطاع هذا القانون إعادة أموال هامة للخزينة.

ب- نتائج النظام الضريبي السوري :

جدول رقم (14) الحصيلة الفعلية لقطاع الضرائب والرسوم بما فيها الرسوم الجمركية للسنوات 1990 - 2008 كما يلي:

السنة	1990	1996	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008
الحصيلة الفعلية (مليار ل.س)	49.277	130.31	170.87	221.58	238.24	251.50	296.62	264	308.5

يلاحظ أن السنوات الأخيرة، بدءاً من عام 2005 سجلت زيادات ملحوظة في الحصيلة الفعلية، على الرغم من تخفيض المعدلات وإلغاء بعض الضرائب والرسوم، وعلى الرغم من ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وخاصة في عامي 2005 و2007، إذ بلغت الزيادة في عام 2007 حوالي 210 مليار ليرة سورية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من /1430.9/ مليار ليرة سورية لعام 2005إلى /1640.6/مليار ليرة سورية لعام 2007[2] أو بنسبة زيادة حوالي 14.6% بينما بلغت الزيادة في الحصيلة الضريبية لعام 2007 حوالي 47 مليار ليرة سورية أو ما نسبته 18.7 % عن عام 2005، وقد ازدادت الحصيلة الفعلية من الرسوم الجمركية بشكل عام من /26.708/مليار ليرة سورية عام 2005 (كان مرسوم تخفيض التعريفة الجمركية على السيارات رقم /197/ الصادر في 2005/5/6 قد أصبح نافذاً في 2005/6/1) إلى /28.580/مليار ليرة سورية في عام 2007 ، أي أن الزيادة بلغت حوالي /2/ مليار ليرة سورية في عام واحد .

مقارنة لنتائج بعض الأنظمة الضريبية في العالم :

- بمقارنة النظام الضريبي السوري مع الأنظمة الضريبية في بعض الدول المتقدمة وبعض الدول العربية من حيث نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد التالي:

[2] إحصائيات حديثة وفعلية من المكتب المركزي للإحصاء .

جدول رقم (15):

الدولـــــــة	نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
السويد	% 37.4
الدانمارك	% 49.1
فرنسا	% 27.2
ألمانيا	% 22.3
بريطانيا	% 29.8
الاتحاد الأوربي	% 26.6
الولايات المتحدة الأمريكية [3]	% 18.4
المغرب	% 21.1
تونس	% 21.3
الأردن	% 19.6
مصر	% 19.5
سورية	% 18.10

ويشار إلى أن سورية تستهدف رفع نسبة مساهمة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود /25%/ خلال السنوات القادمة.

- **معدلات الضريبة على الدخل:**

جدول رقم (16):

الدولـــــة	*معدل الضريبة على الشركات*	**معدل الضريبة على الأفراد**
السويد	% 28	% 25 – 0
الدانمرك	% 28	% 30 – 5.5
فرنسا	% 33.3	% 48 – 0
ألمانيا	% 25	% 42 – .
الولايات المتحدة	% 35 – 15	% 35 – 10
المغرب	% 35	% 42 – 0
تونس	% 35	% 35 -0
الأردن	% 35 – 15	% 25 – 5
مصر	% 20	% 20 – 0
سورية	% 28 -0	% 28 – 0

- **الحصيلة الضريبية ونصيب الفرد من الضرائب:**

[3] – المصدر (CBO) مكتب الكونغرس للميزانية، والمعلومات حصيلة عام 2007.

جدول رقم (17):

الدولـــــــة	الإيرادات الضريبية (مليار يورو)	نصيب الفرد من الضرائب (يورو)
السويد	107.71	11952.6
الدانمارك	102.12	18871
فرنسا	465.12	7439.7
ألمانيا	501.08	6073.6
بريطانيا	533.71	5861.3
الاتحاد الأوربي	2877.32	5861.3
الولايات المتحدة	1846.8	6230.5
المغرب	10.015	305.8
تونس	4.948	495
الأردن	2.004	352.9
مصر	12.9	163.3
سورية	4.5	250

- **هيكلية توزع الإيرادات الضريبية :**

جدول رقم (18):

الدولـــــــة	نسبة الضرائب المباشرة	نسبة الضرائب غير المباشرة	الضرائب الأخرى	المجموع
السويد	% 39.3	% 33.8	% 26.9	% 100
الدانمارك	% 62.5	% 35.6	% 1.9	% 100
فرنسا	% 27.1	% 36	% 36.9	% 100
ألمانيا	% 26.6	% 31.3	% 42.1	% 100
بريطانيا	% 45.4	% 35.8	% 18.8	% 100
الاتحاد الأوربي	% 31.1	% 39.1	% 29.8	% 100
الولايات المتحدة [4]	% 58.06	% 5.2	% 36.74	% 100
المغرب	% 39.4	% 43.6	% 17	% 100
تونس	% 36.4	% 57.1	% 6.5	% 100
الأردن	% 16	% 66.7	% 17.3	% 100
مصر	% 49.4	% 36.4	% 14.2	% 100
سورية	% 57.63	% 18.92	% 23.45	% 100

تؤكد هذه المؤشرات مواكبة النظام الضريبي السوري لأنظمة الدول الأخرى ويسعى لمواكبة المعايير الدولية.

[4] - البيانات لعام 2007، أما بيانات باقي الدول فهي لعام 2005.

ج- المحاور الرئيسية لتطوير النظام الضريبي السوري:

يعتبر النظام الضريبي المصدر الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدولة والممول الأساسي للإنفاق العام، إضافة إلى ذلك يعول عليه للتعويض عن الإيرادات النفطية وكذلك فوائض المؤسسات الاقتصادية الحكومية حيث يشهد هذين المصدرين للإيرادات تراجعاً كبيراً، ومن محاور استكمال إصلاح النظام الضريبي السوري نذكر ما يلي:

1- الاستمرار بجهود مكافحة التهرب الضريبي : فقد تم كشف العديد من المطارح الضريبية التي كانت مخفيّة في السابق ومنه أتت الزيادة في الحصيلة الإجمالية للضرائب رغم تخفيض معدلات الضرائب والرسوم.

2- تعميم مبدأ أقسام لكبار دافعي الضرائب التي تعتمد مبادئ الثقة والتقدير الذاتي وتقديم أفضل الخدمات لهم، لأن هؤلاء يساهمون بما نسبته حوالي 70% من الحصيلة الضريبية الإجمالية.

3- استكمال إصلاح الإدارة الضريبية، وإحداث هيئة مستقلة تقود الإدارات الضريبية المتعددة في وزارة المالية، الأمر الذي يوفر سيوفر المرونة للعمل الضريبي، وسيتم ترتيب دافعي الضرائب إلى كبار ومتوسطي وصغار حسب حجم الضرائب التي يدفعون وهذا يساعد في تركيز أكبر على كبار ومتوسطي دافعي الضرائب.

4- الاستمرار في تبسيط الإجراءات والشفافية والحد من الروتين، وبنفس الوقت الاستمرار في تدريب العاملين في الدوائر المالية مما سيسهم في تقديم أفضل الخدمات للأخوة المواطنين بأفضل وأسهل الطرق.

5- إدخال الضريبة على القيمة المضافة بدءاً من عام 2009 شريطة استكمال التحضيرات والاستعدادات اللازمة بما فيها جاهزية الاقتصاد السوري لها، قبل ذلك الموعد.

6- وزارة المالية وعبر أدوات السياسة المالية، تبذل الجهود وستبقى مستعدة لاستخدام أدوات السياسة المالية في الحد من التضخم وارتفاع الأسعار.

د- الحوافز الضريبية الممنوحة وفق أحكام مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007:

نص المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة لمبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 لضريبة الدخل.

- يصل أقصى معدل ضريبي للمشاريع بشكل عام في أعلى شرائحه إلى (**28 %**) على الأرباح الصافية.
- أما الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن /**50%**/ فمعدلها الضريبي /**14%**/.

أما المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار معدلها الضريبي /**22%** /، ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:

- **درجتان** للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب، السويداء، درعا، القنيطرة).
- **درجة واحدة** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /25/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **درجتان** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /75/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.

- **ثلاث درجات** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /150/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **درجة واحدة** بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.
- **درجتان** للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /8/ لعام 2007 في مدينة حسياء ودير الـــزور الصناعيتين.
- **درجتان** لمشاريع محطات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة.
- **درجتان** في ضوء توفر أي من الأسس الآتية:
  - المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية.
  - المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة.
  - المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي.
  - المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير /50 % / من إنتاجها
- **درجتان** للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /8/ لعام 2007 في المنطقة الـــشرقية الـــتي تضم محافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة)[5].

[5] منحت بموجب قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ 2008/2/26.

الفصل الثاني:

منـــاخ الاستثمـــار

1. تحسن مناخ الاستثمار في سورية:

واصلت الحكومة السورية جهودها نحو تطوير بيئة أداء الأعمال من خلال مواصلة العمـــل بـــبرامج الإصـــلاح الهيكلي وتطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال تهيئة وتعزيز مناخ الاستثمار فيها من خلال إصدار التشريعات والقوانين والقيام بالترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية وإنشاء مناطق حرة عديدة ومدن صناعية جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها وتشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وتسريع وتيرة الانتقال إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" .

والإصلاح كحالة انتقالية استدعى توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية الحاضنة لخلق إطار استثماري يكون مواكباً له ويلبي تطلعات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، حيث صدر خلال السنوات الأخيرة حزمـــة واســـعة مـــن التشريعات هدفت إلى تنشيط الأدوات الاقتصادية الفاعلة وفي مقدمتها جذب وتحريض رؤوس الأموال مـــن خـــلال تنظيم وتسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

وقد حددت الخطة الخمسية العاشرة الاستثمار هدفاً اقتصادياً وطنياً ليكون محرك دفع وبوصلة لخطة التنميـــة المستدامة بمختلف أدواتها كسبيل نحو زيادات في معدلات النمو ورفع المستوى المعيشي للمجتمـــع فـــوفرت حـــوافز تشجيعية لمختلف القطاعات والأنشطة مؤكدة على دور وأداء القطاع الخاص في نجاح خططها التنموية، معتمدة على توفر مقومات المناخ الجاذب.

وتركز الاهتمام على تحسين مناخ الاستثمار السوري من خلال التطوير المؤســـساتي وفي مقدمتـــها هيئـــة الاستثمار السورية ودعم القطاعات الإنتاجية، وخلق المرونة في سوق العمل، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوســـطة، والاستمرار بتطوير البنى التحتية اللازمة والمقبولة الكلفة، وتعزيز الاقتصاد الجديد بـــالولوج إلى علـــم تكنولوجيـــا المعلومات والاتصالات، وإحداث تغيّر في الثقافة الاستثمارية من أجل تعزيز الانفتاح وتبني التغيير، وتعزيز المـــشاركة والشفافية، وواصلت برامجها لتخفيض معدلات البطالة....

وأهم ما يمتاز به المناخ الاستثماري في سورية:

- الموقع الجغرافي المتميز الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث.
- البنية السياسية المستقرة والآمنة والتآلف الوطني المشهود.
- محدودية المديونية الخارجية، و ثبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية على مدة سنوات طويلة.
- مزايا وإعفاءات وتسهيلات وضمانات خاصة للمشاريع الاستثمارية.
- بنى تحتية ملائمة، ومدن صناعية مجهزة تتطور باستمرار، وموارد بشرية مؤهلة وأجور رخيصة.
- توفر وتنوع الموارد الطبيعية وانخفاض تكاليف الإنتاج.

لا بد في هذا السياق من التأكيد على المقومات الأساسية التالية:

- عضوية سورية في الهيئات والمؤسسات والمنظمات التجارية والاقتصادية العربية والدولية:
  - جامعة الدول العربية.
  - منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.
  - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (***CAEU***).
  - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
  - منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (***UNIDO***).
  - الأمم المتحدة (***U.N***).
  - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (***UNDP***).
  - منظمة المؤتمر الإسلامي.
  - البنك الإسلامي للتنمية.
  - البنك الدولي (***W.B***).
  - صندوق النقد الدولي.
  - منظمة الأسكوا.
  - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (***OECD***).
  - الشبكة الأورو متوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (***ANIMA***).
  - وفي تموز 2002، أصبحت سورية عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (***MIGA***). [6]
  - انضمت سورية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (***ICSID***) الذي يوفر التسهيلات لفض نزاعات الاستثمار التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.
  - تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (***W.O.T***).
- باتت سورية مهيأة أكثر من أي وقت مضى للانطلاق في مجال الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والإقرار العام بأهمية الاستثمار، فبدأت بتطوير أدوات تشجيع الاستثمار من خلال تحسين التنظيم المؤسساتي، وإيجاد استراتيجية شاملة للاستثمار الخارجي تتجاوز الحوافز والمناطق الصناعية لتشمل توفير التسهيلات والمعلومات الكافية والمصارف التجارية القادرة على المنافسة وأنظمة تسوية النزاعات .. الخ، والقيام بنشاطات الترويج للاستثمار، وتسهيل التنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة عن الاستثمار عبر "**هيئة الاستثمار السورية**".

[6] = الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) تأسست عام 1988وتشجع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، كذلك توفر الدعم الفني الذي يساعد البلدان النامية في تعزيز فرص الاستثمار، كما تستخدم خدماتها في التخفيف من العوائق المحتملة التي تقف في وجه الاستثمار.

- بناء بيئة اقتصادية سليمة ملائمة للأعمال، وتبني الطرائق الأساسية التي تستخدمها السياسات الفعالة لتشجيع الاستثمار (بناء صورة سورية الحديثة، والعمل على استهداف المستثمر والقطاع..الخ).
- ثمة موجة شاملة من التغيير الإيجابي الذي يؤسس لزخم أوسع ويكتسب تأييداً متزايداً في مختلف الأوساط والفعاليات الاقتصادية، يرافقها تفاؤل بإمكانيات سورية وقدرتها على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناشئة مستفيدة من إرثها وتاريخها الطويل، ومواردها الغنية، والعقلية الريادية لقيادتها وشعبها.
- متابعة الحكومة لبرنامجها في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحسين المناخ الاستثماري، إلى جانب مشاركة المجتمع السوري بمختلف فئاته وتنظيماته في عملية صنع القرار والشأن الاقتصادي في البلاد.

2. أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة على مناخ الاستثمار:

كان للأحداث الآتية آثاراً مواتية مناخ الاستثمار:

- ترؤس سورية للقمة العربية (قمة التضامن العربي) وعقد دورتها العشرين بدمشق.
- الانفتاح الأوربي على سورية والاعتراف بأهمية دورها في حل قضايا المنطقة.
- الحضور المتميز للسيد رئيس الجمهورية في المحافل الدولية ومنها مؤتمر رؤساء الدول المتوسطية الذي أطلق مشروع الاتحاد المتوسطي.
- الاستمرار بتعزيز العلاقات العربية والإقليمية والعالمية، وإبرام العديد من الاتفاقيات.
- استمرار تطور العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع العراق.
- التوقيع بالأحرف الأولى للنسخة المحّدثة لاتفاقية الشراكة السورية الأوربية تمهيداً للتوقيع النهائي.
- انعقاد مؤتمر المنطقة الشرقية للاستثمار(دير الزور).

كما كان للأحداث الآتية آثارها غير المواتية:

- الأزمة المالية العالمية التي بدأت إرهاصاتها عام 2008 ولازالت مستمرة ومارافقها من تغير في أسعار النفط وسلع أخرى.
- الوضع الأمني والسياسي في العراق في ظل غياب المصالحة الوطنية.
- العدوان الصهيوني الغاشم على قطاع غزة والحصار الذي يهدف إلى تجويع الشعب الفلسطيني لإخضاعه للقبول بالتسوية المذلة.
- الظروف المناخية غير الموائمة التي انعكست على المواسم الزراعية والثروة الحيوانية.

منذ تولي السيد الرئيس بشار الأسد ولايته الدستورية عام 2000، حدثت جملة من التغيرات الهامة عكست تصميمه على السير في طريق دمج سورية بالاقتصاد العالمي بخطوات تدريجية، لكنها واثقة، باتجاه الإصلاح الاقتصادي والتحديث وانتهاج مبدأ السوق الاجتماعي وإحلال الليبرالية، بالترافق مع السماح بدورٍ متزايد للمنظمات غير الحكومية، وقد مثل ذلك إشاراتٍ إيجابية بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال محلياً وإقليمياً ودولياً.

تمتعت سورية عموماً بمناخٍ استثماريٍّ مستقر من حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع تحسن واضح في معدلات النمو، فقد غابت الضغوط التضخمية، وتحققت موازين تجارية داخلية وخارجية معقولة، واحتياطيات مريحة من العملات الصعبة، إضافةً إلى استقرار الليرة السورية، وقياساً بالمؤشرات الدولية الخاصة بالمخاطرة والحرية الاقتصادية.

تشير تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، إلى نموٍ حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) قدره (6.5 %) عام 2008، وتهدف الخطة الخمسية العاشرة (2006- 2010) إلى تحقيق أهداف متفائلة، حيث أنها ركزت على إطلاق عدد من البرامج الوطنية في تطوير وتشجيع الاستثمار والتصدير.

لقد بدأت سورية خطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد بدخول "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" إضافةً إلى إبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، وتشير التطورات المدرجة أدناه إلى التوجهات الإصلاحية التي تنتهجها الحكومة:

- عكس المؤتمر الصناعي الوطني الثاني المنعقد عام 2008 توجهاً لدى الحكومة، حيث جمع بين صناعيي القطاع الخاص والحكومة لمناقشة العقبات التي يواجهها القطاع الخاص الصناعي، وقد أدى المؤتمر إلى سلسلة من القرارات الداعمة للقطاع الصناعي يتتابع صدورها، كما استضافت سورية عدداً من المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية الهامة كمؤتمر المغتربين وندواتٍ وطنيةٍ للقطاعات الأخرى، للمال والاستثمار والعقار والسياحة، والنقل، والمعلوماتية والاتصالات وغيرها.
- أطلقت سورية التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*UNDP*)، وهو التقرير الذي يحدد موقع ومفردات اقتصادنا السوري وفق خارطة تقييمية تفيد أصحاب القرار والفعاليات الاقتصادية بما يخدم عملية التنمية.
- لقد شدد برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار وإصلاح القطاع النقدي (افتتاح مصارف خاصة، وتحرير معدلات الفائدة، وتحرير تحويل الأموال، وتوحيد سعر الصرف، وضمان قابلية التحويل الكاملة لليرة السورية، وافتتاح المصارف الإسلامية، وشركات خاصة للتأمين وإطلاق سوق دمشق للأوراق المالية)، وفي القطاع المالي (تخفيض ضريبة الدخل)، إضافةً إلى إصلاح النظام القضائي، والاستمرار بمكافحة الفساد، وتحرير التجارة الخارجية، وتقليل البيروقراطية والعقبات الإدارية.

إن الركن الأساس في أية عملية إصلاحٍ اقتصادي تسير على درب تحرير الاستثمار هي توفير الإطار القانوني الموائم للاستثمار والتجارة، وذلك عبر إصلاح القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة وإيجاد المؤسسات اللازمة لتطوير التشريع والتدابير التنظيمية، وقد شهدت سورية سلسلة من تلك الإجراءات نورد أهمها:

- توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات والذي كان موزعاً على ثلاثة أسعار، كما خفضت معدلات الفائدة الداخلية مرتين خلال عام 2004، وذلك للمرة الأولى منذ 1981، وسُمح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.

- وفي عام 2004 أنشأت محكمة بداية مدنية (غرفة رقم 2) في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة حول قانون الاستثمار، وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل الدعاوى من غير تأخير.

- صدور القانون رقم 23 لعام 2000 "مجلس النقد والتسليف" للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.

- صدور القانون رقم 28 لعام 2001 الذي فتح باب القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص.

- صدور القانون رقم 29 لعام 2001 والخاص بالسرية المصرفية.

- إلغاء المرسوم رقم 33 لعام 2003 للقانون 24 لعام 1986 وتعديلاته الواردة في القانون 6 لعام 2000، وهما القانونان المقيّدان للتعامل بالعملات الأجنبية والمعتبران من العقبات التي كانت تواجه الاستثمار الأجنبي في البلاد.

- صدور القانون رقم 59 لعام 2003 الخاص بغسيل الأموال، فأحدثت هيئة مكافحة غسيل الأموال (ACML).

- صدور المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2004 المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب.

- صدور القانون رقم 5 لعام 2005 المتعلق بموافقة سورية على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.

- سمح المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.

- صدور المرسوم رقم 43 لعام 2005 الذي فتح باب قطاع التأمين أمام الاستثمار الخاص، وكذلك تم سابقاً فتح الباب للاستثمار الخاص في الصحة والتعليم العالي.

- صدور القانون رقم 25 لعام 2006 المتضمن الخطة الخمسية العاشرة بأهدافها الطموحة.

- صدور المرسوم رقم 51 لعام 2006 المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003 ليخفض معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.

- صدور المرسوم رقم 55 لعام 2006 المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.

- صدور المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.

- صدور المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 المتضمن السماح للشركات بإعادة تقـــويم موجوداتهـــا الثابتـــة والاندماج.
- صدور المرسوم رقم 8 لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
- صدور المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
- صدور القانون رقم 9 لعام 2007 المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس الشركة السورية القطرية للاستثمار.
- صدور القانون رقم 32 لعام 2007 الذي سمح للمستثمرين غير السوريين أصحاب المشاريع المشمولة بأحكـــام القانون رقم /21/ لعام 1958 في المدن الصناعية بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمـــة لمـــشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقف الملكية المحدد شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.
- صدور القانون رقم 36 لعام 2007 للتجارة الذي ألغى المرسوم رقم /149/ لعام 1949 وتعديلاته.
- صدور القانون رقم 41 لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.
- صدور القانون رقم /15/ لعام 2008 للتطوير والاستثمار العقاري.
- صدور قانون الشركات.
- الانضمام إلى معاهدة لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية.
- صدور قانون حماية المنتج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسة الضارة في التجارة الدولية.
- صدور قانون حماية العلامة الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.
- صدور القانون رقم /15/ لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

إضافة إلى جمل من الإجراءات والعديد من التعليمات التي أتت لتساند حزمة كبيرة من التشريعات التي تؤسس لمستقبل واعد.

وقد تم القيام بإصلاحات في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات كان أهمها:

- وُقع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (مع تركيا وتونس، اليمن، مصر، إيران، الصين، الأردن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي .. الخ)، وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع عدد من الدول.
- خُطط لإقامة منطقة اقتصادية خاصة (أغروبوليس) في سهل الغاب تقوم باستثمار وإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية ذات الكفاءة والميزة التنافسية.
- وتم العمل على تأسيس برامج تعمل بشكل متخصص في دعم الصادرات، كما تمت دراسة مصادر التمويل اللازمـــة لذلك وكذلك تم العمل على إيجاد بنى مختلفة لدعم القطاع الزراعي وهذا يسهم في دعم الصادرات.

3. الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار.

أكدت الخطة الخمسية العاشرة للدولة (2006-2010) على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- **تشجيع رأس المال الخارجي على الدخول إلى السوق السورية.**
- **تسهيل تسييل الاستثمارات وتحفيز الاستثمار طويل الأجل.**
- **زيادة الحكم الرشيد والشفافية للمؤسسات المالية والدوائر الحكومية ذات الصلة.**
- **زيادة عدد المنتجات والخدمات.**
- **استكمال تأسيس سوق الأوراق المالية، وتوفير الإطار التشريعي والمؤسسي لتوريق الأصول المالية.**
- **توفير المهن والخدمات الاستشارية والمالية اللازمة لازدهار القطاع المالي.**
- **تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل.**
- **إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية.**
- **الترويج للاستثمارات خارجياً.**

وتشكل الخطة الخمسية العاشرة للدولة مصدراً لرسم سياسة هيئة الاستثمار السورية والرؤية المستقبلية وقد اعتمدت الخطة مشهداً متفائلاً لتحقيق الأهداف التالية:

- معدل نمو وسطي للناتج المحلي الإجمالي (7%).
- معدل مساهمة مرتفع للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي.
- خلق فرص عمل بحدود (1250) ألف فرصة عمل سنوياً.
- خفض نسبة البطالة إلى (8 %).
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى (7.12 %).
- زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي إلى (2.9 %) من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة نسبة الاستثمار الخاص من الاستثمار الكلي إلى (47 %).

وأكدت الخطة على زيادة الإنتاجية والارتفاع بمستوى القدرة الإنتاجية لتعظيم العوائد والانتفاع من المستوى المحقق من أجل تعزيز التنافسية وتوفير الخدمات بمستوى نوعي متميز، فتم الاعتماد على جملة أسس في تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات على القطاعات من أجل تحقيق النمو المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة والتي كان منها:

- التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة والتي يمكن أن تحقق عوائد سريعة وتؤدي إلى منافع واسعة مع تشجيع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي.
- التأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، وتحسين الميزان التجاري والتأكيد على ضرورة زيادة الاستثمار في قطاعات الطاقة والتعليم والصحة ومجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.

- الترويج لدخول الاستثمارات الخاصة في مجالات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، النقل، التشييد والبناء، الطاقة، الصناعة التحويلية والزراعة، والعمل على وضع أنماط متعددة للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي.
- تقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني.
- اعتماد اللامركزية وتقوية الأجهزة الاقتصادية والإدارية المحلية وتسيير المصالح العامة بكفاءة عالية، من أجل ضمان نجاح الاستثمارات الإقليمية.
- العمل على زيادة معدلات الادخار الوطني من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير السوق المالية والرأسمالية.
- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة وذات التكاليف الرخيصة لتطوير قطاع المنشآت الصغرى والمتوسطة لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

4. التشريعات الناظمة للاستثمار في سورية:

هناك عدة قوانين وتشريعات تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في سورية وهي:

1. القانون رقم 47 لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
2. المرسوم رقم 103 لعام 1952 الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
3. القانون رقم 21 لعام 1958.
4. المرسوم رقم 10 لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
5. النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
6. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 186 لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي.
7. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 198 لعام 1987 الخاص بالاستثمار السياحي.
8. قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.
9. القرارات الناظمة لترخيص مشاريع قطاع النقل.
10. المرسوم التشريعي رقم /36/ لعام 2001 القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.
11. قرارات وزارة التربية القاضية بترخيص المدارس الخاصة.
12. قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة.
13. المرسوم رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
14. القانون رقم /15/ لعام 2008 للتطوير والاستثمار العقاري.

5) التنظيم المؤسساتي:

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم رقم /9/ لعام 2007 الذي شكل إطار العمل المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في سورية، فكان تحول مكتب الاستثمار إلى هيئة ذات استقلال إداري ومالي يعول على دورها تطوير آلية العمل وتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات والحوافز للمشاريع والنهوض بمهمة الترويج للاستثمار.

صدر مرسوم الملاك العددي لهيئة الاستثمار الذي تضمن /100/ وظيفة من مختلف الفئات الوظيفية، كما صدر النظام الداخلي لهيئة الاستثمار وهيكلها التنظيمي الجديد في ضوء المهام الموكلة إليه، كما صدر مرسوم إحداث الصندوق التعاوني لعاملي الهيئة وكذلك صدور قرار الحوافز الخاص بها واهتمت إدارة الهيئة بترتيب بيتها الإداري الداخلي وفق رؤية واسعة مفادها خدمة المشاريع الاستثمارية، واستمرت في تبنيها سياسة الباب المفتوح، والعمل جار على استكمال ملء شواغر ملاكها العددي وزيادة عدد العاملين فيها، وافتتاح فروع بالمحافظات وتأخذ هيئة الاستثمار بنيةً تنظيمية أفقيةً رسميةً، يقودها مجلس الإدارة والمدير العام وتتفرع هيكليتها إلى سبع مديريات هي:

- مديرية مكتب المدير العام.
- مديرية الشؤون القانونية.
- مديرية المتابعة والشؤون الفنية.
- مديرية خدمات المستثمرين (النافذة الواحدة).
- مديرية الترويج.
- مديرية الدراسات والتخطيط والمعلوماتية.
- مديرية الشؤون الإدارية.

بدأت الهيئة بالاستعانة بشكل أفضل من دعم عدد من الهيئات والمنظمات في التدريب والتأهيل للكادر البشري العامل في مجال الاستثمار وشؤونه، وتنظيم فعاليات ومناسبات مشتركة، ونقل المعرفة العملية، والمقارنة مع الممارسات النموذجية والاستفادة منها.

وقد شهدت الهيئة عدداً من الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في تطوير دورها ووظائفها، نحو تبسيط الإجراءات وتذليل المعوقات الإدارية، والتي تتضمن:

- صدور المرسوم رقم /29/ لعام 2008 المتضمن تسمية السيد عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية رئيساً لمجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية.
- صدور المرسوم رقم /339/ لعام 2007 المتضمن تسمية السيد الدكتور أحمد عبد العزيز مديراً عاماً لهيئة الاستثمار السورية.

- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /458/ تاريخ 1/28/ 2008 المتضمن إعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /827/ تاريخ 2/12/ 2008 المتضمن إحداث فروع للهيئة في المحافظات مهمتها القيام بمهام هيئة الاستثمار، واستثناء المشاريع المشملة بأحكام المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 من العرض على لجنة البلاغ رقم /10/ لعام 2004.
- صدور قرار المجلس الأعلى للاستثمار رقم /5055/ تاريخ 2008/11/12 المتضمن آلية عمل النافذة الواحدة.
- افتتاح مركز خدمات النافذة الواحدة لدى الهيئة التي تقدم الخدمات للمستثمرين وتمثل فيها الوزارات والجهات العامة المعنية بالاستثمار عبر ممثلين مفوضين عنها بكافة الصلاحيات التي تمكنهم من إنجاز مهامهم لتسجيل وترخيص ومنح الموافقات والشهادات والإجازات اللازمة
- إطلاق الخارطة الاستثمارية الأولى في سورية والتي تهيء المعلومات والبيانات والتشريعات التي تهم المستثمرين وتطرح عدداً من الفرص الاستثمارية المتاحة.
- قبول جميع طلبات التشميل التي تقدم إلى الهيئة وإلغاء العمل بقوائم الأنشطة التي لا تستحق مزايا وإعفاءات قانون تشجيع الاستثمار.
- صدور قرارات تشميل المشاريع الاستثمارية وتعديلاتها مباشرة من النافذة الواحدة دون الحاجة لعرضها على الوزارات أو مجلس إدارة الهيئة.
- إعداد خطة الترويج لعام 2009 ورصد الاعتمادات اللازمة لها.
- إنجاز النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للهيئة.
- صدور نظام العاملين الخاص بالهيئة.
- تفويض مجالس المدن الصناعية (عدرا وحسياء والشيخ نجار ودير الزور) بإصدار كافة قرارات التشميل وتعديلاتها ومتابعة إجراءاتها.
- صدور تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء القاضي بإشراك هيئة الاستثمار في جميع الأنشطة التي تقيمها الوزارات والجهات الأخرى في مجال الاستثمار.
- صدور تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء باعتبار هيئة الاستثمار السورية المعنية بالموافقة على تنظيم المؤتمرات والندوات وورشات العمل وغيرها من الفعاليات المتعلقة بالترويج للاستثمار ما عدا السياحي.
- إصدار تقرير الاستثمار السنوي الثاني لعام 2007.

6) مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية:

أهم النشاطات المنفذة لمشروع تعزيز البيئة الاستثمارية الذي ينفذ بالتعاون بين هيئة الاستثمار السورية وهيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي بدأ مع بداية النصف الثاني لعام 2006 ونفذ النشاطات التالية:

- تنظيم دورات تدريب بهدف بناء القدرات الذاتية لعاملي الهيئة في مجالات مختلفة (لغة، معلوماتية، مهارات إدارية...).
- بناء البنية التحتية للمعلوماتية وتفعيل شبكة معلومات شاملة وشبكة اتصالات حديثة وتركيب أجهزة كمبيوتر مكتبية للهيئة.
- بناء نظام إدارة المعلومات المتضمن قاعدة بيانات جديدة (برنامج إحصائي وأرشفة) لمشاريع الاستثمار والمعلومات المتعلقة بها لدعم صانع القرار وتوفير الاحصاءات وأتمته آلية العمل في الهيئة (تم انجاز 80%).
- تحديث الموقع الإلكتروني للهيئة ووضع أدوات إدارة وتطوير الموقع والمعلومات المتضمنة به بشكل بسيط وعملي والقيام بتدريب كادر من الهيئة لهذه المهمة بهدف استمرارية التحديث للمعلومات المعروضة على الموقع.
- إصدار الخارطة الاستثمارية وتتضمن الفرص الاستثمارية المتاحة وفق القطاع والأقليم، وقد خصص موقع إلكتروني جديد لجعل هذه المعلومات متوفره عبر الانترنت وربطه مع الموقع الإلكتروني للهيئة .
- بناء مكتبة إلكترونية تحتوي حالياً على أكثر من 200 وثيقة تشمل تقارير ودراسات محلية ودولية في المجالات التالية: الاقتصاد، الترويج، القانونية، والإحصائية، بالإضافة لوثائق الخطة الخمسية العاشرة، بهدف توفير المراجع والمعلومات التي تساعد موظفي الهيئة في تحضير الدراسات والتقارير وسيستمر العمل على إغناء هذه المكتبة بشكل دائم.
- المشاركة في دورة تدريبية شاملة استمرت لمدة خمس أسابيع وتعرضت لجميع الأمور التشريعية والقانونية المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتحقيق الأهداف المرجوة من استقطاب استثمارات القطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي (أقامتها المنظمة الدولية لقانون التنمية *IDLO*).
- تنظيم ورشة عمل ودورة تدريبية تخصصية مكثفة إستمرت لخمسة أيام في سبل تعزيز القدرة المهنية والبنية المؤسساتية لأجهزة الترويج للاستثمار في سورية وذلك بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت.
- تقديم دراسة اقتراح هيكلية مؤسسية لهيئة الاستثمار السورية وفق المعايير العالمية كما عرض من قبل وكالة *MIGA* التابعة للبنك الدولي.
- المساهمة في الإعداد لبناء الهوية الترويجية للهيئة.
- المساهمة في الإعداد لورشة عمل حول تحسين وضع تقارير الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقديم الدعم للبنية التحتية لهيئة الاستثمار وتجهيز النافذة الواحدة ومكاتب العاملين في الهيئة بحيث تتوفر بيئة عمل تحاكي المعايير العالمية.
- تقديم الدعم في تأهيل الشبكة الكهربائية وقسم الاتصالات والشبكة الهاتفية والانترنت لدى العاملين في الهيئة.

7) الترويج للاستثمار:

أولت الحكومة اهتمامها بدعم خطة الترويج وتسويق الفرص الاستثمارية فشهد العام الفائت تحسناً واضحاً في الأنشطة الترويجية المنفذة عكستها الرغبة الأكيدة بتوفير بيئة الأعمال الأكثر ملائمة للاستثمار فأصبحت دمشق عاصـــمة وقطبـــاً في استضافة المؤتمرات والمعارض والندوات، والملتقيات، وورشات العمل .. الخ، وفيما يلي أهم الفعاليات الترويجية التي شاركت بها هيئة الاستثمار السورية في عام 2008:

جدول رقم (19):

نـــــــوع النشـــــاط وتاريخة	عدد المشاركين من الهيئة	مكان النشـــــاط
الاطلاع على التجربة المصرية 3-2008//2/5	2	القاهرة
مؤتمر دور القطاع الصناعي في مشروعات التنمية 18-2008//2/20	1	الكويت
منتدى تعزيز الاستثمار 4-2008/3/6	1	اليابان
اجتماع لجنة تعزيز الاستثمارات في البلدان العربية 5-2008/3/7	1	القاهرة
مؤتمر الأسواق المالية والمصرفية 7-2008/3/8	4	دمشق
الملتقى السوري التركي 11-2008/4/13	2	دمشق
اجتماعات اللجنة التحضيرية العليا التونسية السورية 15-2008//5/20	1	تونس
المعرض والملتقى الدولي للصناعات الجلدية 2008/5/25	1	دمشق
ملتقى الاستثمار في المناطق الحرة 28-2008/5/29	2	الأردن
الملتقى الاقتصادي التركي العربي الثالث 11-2008/6/13	1	تركية
ملتقى رجال الأعمال الاسباني 6-2008/7/9	1	إسبانيا
الملتقى الاقتصادي الإيطالي 13-2008/10/17	1	إيطاليا
الاطلاع على التجربة المصرية لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة 12-2008/9/16	2	القاهرة
دورة في البرنامج التعريفي لموظفي وكالات تشجيع الاستثمار 19-2008/10/25	1	ماليزيا
اجتماعات مع الجانب الهولندي 21-2008/10/24	1	هولندا
اجتماعات مشروع اتفاقية لتأسيس شركة مشتركة قابضة 11-2008/10/17	1	الإمارات
اجتماع تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين وكالتي استثمار البلدين 11-2008/12/15	3	قبرص
ملتقى القاهرة للاستثمار 20-2008/12/25	4	القاهرة
ورشة عمل حول نظام BOT	1	الكويت
دورة تدريبية حول تحسين وضع تقارير FDI	28	هيئة الاستثمار السورية
مؤتمر الاستثمار في المنطقة الشرقية 2-2008/3/3	6	دير الزور
ملتقى الاستثمار في محافظة ريف دمشق 2008/8/18	1	ريف دمشق
دورة في مجالات الاستثمار والتشريعات لكوادر المنطقة الشرقية 2008/5/1	5	هيئة الاستثمار السورية
ورشة عمل حول قوانين الاستثمار 2008/5/29	1	دير الزور
ملتقى الاستثمار السوري اليمني 22-2008/7/26	22	هيئة الاستثمار السورية

اجتماعات اللجنة السورية اليمنية للاستثمار 2008/7/26	4	هيئة الاستثمار السورية
المؤتمر الصناعي الثاني 4-2008/4/18	4	دمشق
الملتقى السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية 17-2008/11/18	3	دمشق
اجتماعات إعداد وتوقيع مذكرة التفاهم مع البنك الإسلامي للتنمية 2008/11/16	7	دمشق
ورشة عمل حول قضايا الهجرة 27-2008/10/28	2	دمشق
دورة تدريبية في العلاقات العامة 9-2008/9/30	10	دمشق
إجمـــــــــــالي عدد المشاركين	**123**	

تخطو سورية خطوات مدروسة في الاستثمار بمختلف مجالاته، وقد أورد تقرير التنافسية العربية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) أن سورية تحتل مواقع متميزة عالمياً من بين /128/ دولة وفق مؤشرات نقاط القـــوة في الاقتصاد السوري أهمها:

- المرتبة (20) في مؤشر الاستقرار والأمان، وهو أحد أهم مقومات جذب الاستثمارات عالمياً.
- المرتبة (45) في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي.
- المرتبة (43) في مؤشر توفر العلماء والمهندسين.
- المرتبة (22) في مؤشر الصرف الحقيقي الفعال.
- المرتبة (73) في مؤشر الدين العام إلى الناتج الإجمالي.
- المرتبة (24) في مؤشر الفائدة المدينة والدائنة.
- المرتبة (39) في مؤشر توظيف القطاع الخاص للمرأة.
- المرتبة (21) في مؤشر التحكم بالتوزيع العالمي بالأسواق العالمية.

وضعت هيئة الاستثمار السورية خطتها للترويج لعام 2009 بالاستفادة من برنامج الأمـــم المتحـــدة الإنمـــائي (*UNDP*) من خلال مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية، كما تتجه الخطة للاستفادة بشكل أوسع من البرامج الترويجية المختصة والأدوات التي توفرها الشبكة الأورومتوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (***ANIMA***) والوكالة الدوليـــة لضمان الاستثمار(***MIGA***) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أســـكوا) ومنظمـــة التعـــاون الاقتصادي والتنمية (***OECD***) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (***ICIEC***) عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ونفذت الهيئة العديد من ورشات العمل المركزية أهمها ما تناول التشريعات الاستثمارية الجديدة وجمع واستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالتعاون مع جميع سفاراتنا في الخارج وعبر وزارة الخارجية السورية تم توزيع مطبوعات التشريعات الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى (*CDs*)، كما أعدت الهيئة النسخة الأولى من دليل المستثمر الذي سيصدر بلغتين بالإضـــافة إلى

صدور العدد صفر من مجلتها الدورية مجلة هيئة الاستثمار كما تقوم بتطوير المطبوعات والمنشورات التي توزع على السفارات العربية والأجنبية في سورية بالإضافة إلى سفاراتنا في الخارج والشركات ورجال الأعمال المحليين والعرب والدوليين، كما قامت بتطوير جذري للموقع الالكتروني للهيئة، بالإضافة إلى توصيل خدمة الأنترنت التي أصبحت متاحة لجميع العاملين في الهيئة.

بالإضافة إلى موقع سورية ضمن الخريطة الاستثمارية العربية والتي تضم نحو (4000) فرصة استثمارية مصنفة قطاعياً وتشمل /15/ دولة عربية ونحو /20/ هيئة عربية وقد تم نشر هذه الخريطة على الأنترنت تحت موقع (www.arabinvestmap.com) وقد شمل هذا الموقع العديد من المعلومات المفيد للمستثمر كالاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وحالة الاقتصاديات القطرية وقوانين الاستثمار وغيرها من البيانات، وتجتهد الهيئة بإقامة أوثق العلاقات وروابط التعاون المشترك مع مختلف الهيئات المناظرة في مختلف الدول العربية والعالمية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهجاً وتنظيماً وأسلوباً وإدارة وإمكانات مادية وبشرية.

وقعت الهيئة عدداً من مذكرات التفاهم واتفاقيات مع نظائرها في البلدان الأخرى تبادل الخبرات وتعميق التعاون (مرفق قائمة بالاتفاقيات في ملحق هذا التقرير).

كما وتجدر الإشارة إلى أن تعاون وسائل الإعلام المحلية الرسمية والخاصة كان واضحاً ومتميزاً فواكب باهتمام ولا يزال حالة تطور المناخ الاستثماري في سورية.

ومع ظهور الأزمة المالية العالمية سارعت الهيئة في تبني منهجية ديناميكية واحترافية متميزة بروح المبادرة تطبقها على جميع نشاطات تشجيع الاستثمار (بناء صورة البلد، والبحث عن المستثمرين، وخدمتهم، والترويج لسياسات الاستثمار)، والتذكر دائماً بأن المستثمرين باتوا أكثر انتقائيةً في اختيار مواقع الاستثمار وأكثر إصراراً على المعلومة الدقيقة والمعاملة اللائقة، وهذا ما يتم عبر الحفاظ على الأفضلية التنافسية من خلال عوامل التميز (سمات المنتج الترويجي، وخدمات العناية اللاحقة للمستثمرين، والصورة والسمعة المرغوبتين، والتجديد، والانسجام)، وكذلك من خلال الاستجابة السريعة (في مجال التكيف مع التغيرات وتطبيق إجراءات جديدة)، وتخفيض تكاليف ممارسة الأعمال وهو ما يزيد القيمة المضافة الاقتصادية ونمو السوق، وكذلك من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بغية الاستفادة الكاملة من طرائق الترويج الإلكتروني.

وقد بدأت الهيئة بتنفيذ سلسلة من الفعاليات التشاركية الهامة من ندوات وورشات عمل دورية نفذت منها ندوتين الأولى حول مقومات وتحديات الاستثمار في سورية، والثانية مقومات وتحديات مشاريع قطاع الزراعة والري ويجري التحضير لمؤتمرات وفعاليات أخرى بعد أن أنهت عام 2008 بافتتاح النافذة الواحدة وإطلاق الخارطة الاستثمارية الأولى في سورية وبناء الموقع الكتروني الخاص بها على الشبكة.

www.syriainvestmentmap.org

الفصل الثالث

الاستثمار تحت مظلة قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 مترافقة مع صدور مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007 الذي حل محل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته، وقد أنيطت بالهيئة مهام وصلاحيات جديدة تتناسب والتطورات الاقتصادية التي تشهدها سورية.

وللوقوف على واقع تتبع المشاريع الاستثمارية المشمولة بمظلة المرسوم رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار، نستعرض فيما يأتي حصاد عام 2008.

يظهر وبوضوح تحليل بيانات المشاريع الاستثمارية المشمولة بأن آفاق الاستثمار في سورية لازالت واسعة وفرصه واعدة ومجزية، فقد عقد المجلس الأعلى للاستثمار أربع جلسات خلال عام 2008 بعد أن فوض مجلس إدارة هيئة الاستثمار بمناقشة وإصدار الموافقات على طلبات تشميل وتعديل المشاريع الاستثمارية، فأصبحت مهام المجلس الأعلى للاستثمار وفق المرسوم رقم /9/ لعام 2007 القاضي بإحداث هيئة الاستثمار السورية تقتصر على ما يلي:

1. وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية.
2. دراسة القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار.
3. اعتماد مشروع الخارطة الاستثمارية للجمهورية العربية السورية.
4. دراسة تقارير تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المشمولة وتقييم نتائج عمل الهيئة.
5. إصدار الأنظمة الخاصة المتعلقة بعمل الهيئة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
6. مناقشة الموضوعات التي يرفعها إليه مجلس الإدارة واتخاذ ما يلزم بشأنها.

وقد عقد مجلس إدارة الهيئة /19/ جلسة خلال عام 2008 وافق خلالها على تشميل (**219**) مشروعاً بمختلف القطاعات الاقتصادية.

واستأثرت المشاريع الصناعية بحصة وفيرة منها فبلغت (**128**) مشروعاً، والزراعية (**29**) مشروعاً ومشاريع النقل بأنواعه (**59**) مشروعاً، بالإضافة إلى (**3**) مشاريع لأنشطة مختلفة، ومن جهة ثانية بلغت قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية لهذه المشاريع (**537.4**) مليار ليرة سورية، منها بالقطع الأجنبي (**471.2**) مليار ليرة سورية، محققة بذلك نسبة التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع (**33.4 %**) من قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية لكافة المشاريع التي شملت منذ صدور قانون الاستثمار في عام 1991.

وجاءت قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة لنفس العام والبالغة (**454.5**) مليار ليرة سورية لتشكل في نسبتها أيضا نحو (**44.2 %**) من إجمالي قيم الآلات والتجهيزات المستوردة على مدارة الأعوام (1991-2008).

أما بالنظر إلى فرص العمل المباشرة المتوقع أن توفرها هذه المشاريع فقد وصلت عام 2008 إلى (**23235**) فرصة عمل مباشرة

جدول رقم (20): المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991، والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد العمال خلال الفترة (1991 – 2008)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة حسب النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)		قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة (مليار ل.س)	عدد فرص العمل
	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى		التكاليف الاستثمارية	منه بالقطع الأجنبي		
1995-1991	225	8	252	3	448	67.6	49.7	33.5	33913
2000-1996	163	3	186	5	357	55.4	44.4	26.6	16657
2001	111	6	221	1	339	27	21.7	13.4	9568
2002	84	4	309	1	398	43.7	25.7	20.7	11422
2003	81	15	123	2	221	24.2	18.5	12.3	8282
2004	112	12	176	1	301	87	63	44	16795
2005	111	17	104	8	240	179.5	132.3	86.2	29578
2006	342	62	280	7	691	441.2	327.2	231.9	44296
2007	110	20	50	3	183	144.8	127	104.7	13915
2008	128	29	59	3	219	537.4	471.2	454.5	23235
المجموع	**1467**	**176**	**1760**	**34**	**3437**	**1607.8**	**1280.8**	**1027.8**	**207661**
نسبة 2008 %	8.7	16.4	3.3	8.8	6.3	33.4	36.7	44.2	11.1

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل رقم (4): تطور أعداد المشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 والمرسوم رقم /8/ لعام 2007 حسب القطاع والسنوات

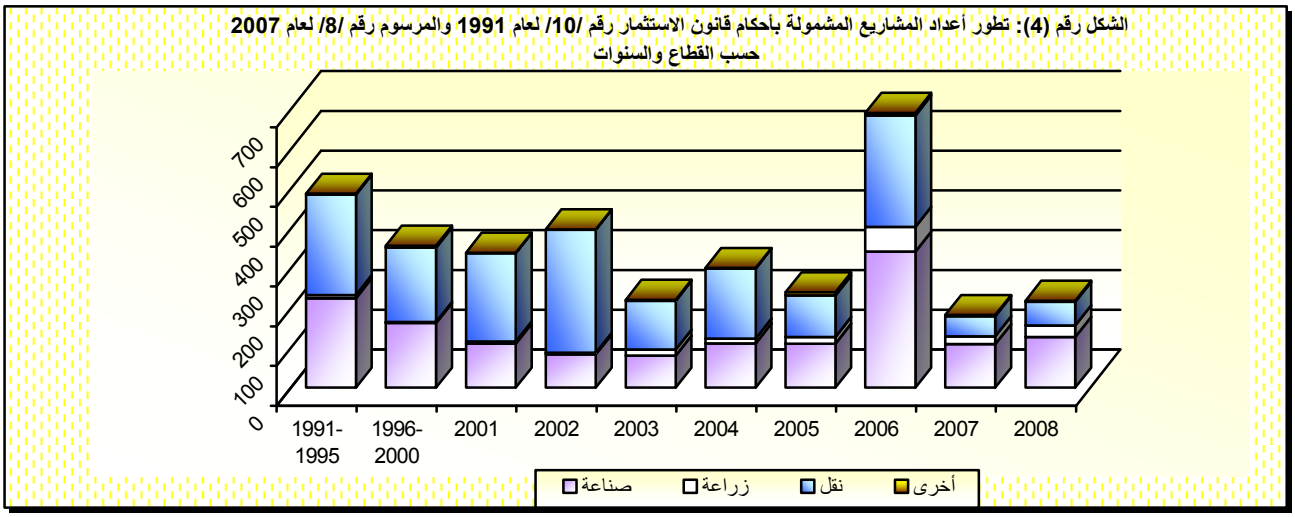

- وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه تم في عام 2006 تشميل عدد من المشاريع الضخمة التكاليف الاستثمارية مثل مشاريع الاسمنت ومصفاة للنفط وغيرها.. والتي ساهمت في رفع حصيلة ذلك العام من إجمالي حجم التكاليف الاستثمارية، وهي مشاريع كبيرة قلما تتكرر في اقتصادات الدول المشابهة.
- إن صدور المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 لضريبة الدخل الذي أوضح خضوع المشروعات الاستثمارية مباشرة لمبدأ الحسم الديناميكي الضريبي طوال عمر المشروع وألغى منح فترة إعفاء ضريبي (5- 7

سنوات سابقاً) مما حذا ببعض المستثمرين إلى تشميل عدد من المشاريع في نهاية عام 2006 على سبيل الاحتياط سعياً للاستفادة من الفترة الانتقالية الواقعة بين تاريخ صدور المرسوم /51/ وتاريخ نفاذه (2007/1/1) بحيث تستفيد المشروعات المشملة في هذه الفترة من مزايا قانون الاستثمار رقم /10/ في فترة الإعفاء الضريبي وبعدها ستستفيد حكماً من أحكام المرسوم /51/، فتصبح استفادتها أكبر من غيرها، مما انعكس زيادة على أعداد وحجم المشروعات المشملة عام 2006 لتصل بإجمالي تكاليفها الاستثمارية إلى /470/ مليار ل.س.

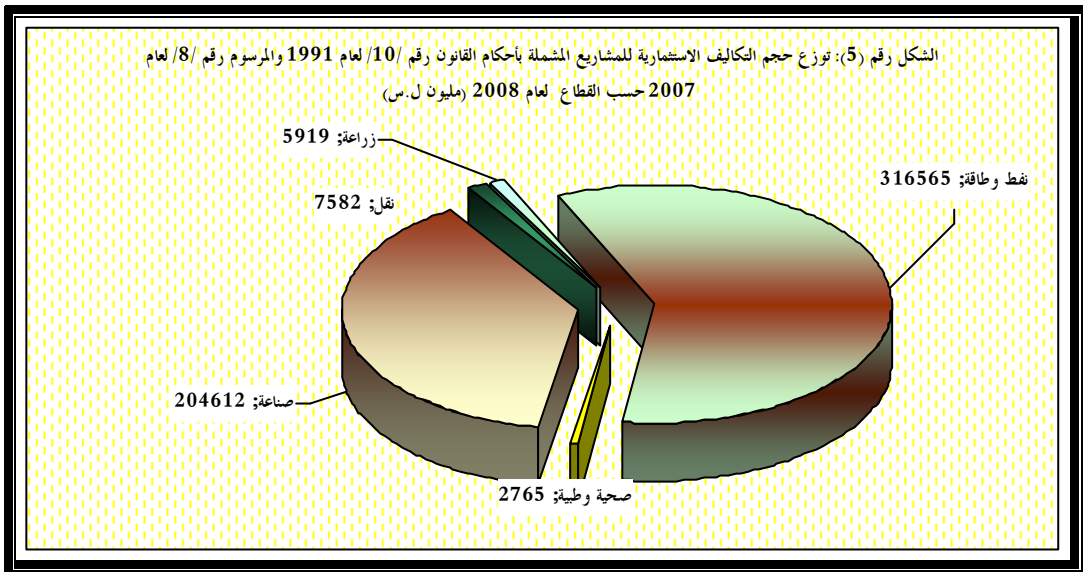

جدول رقم (21): المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد العمال خلال عام 2008

القطاع	المشاريع		التكاليف الاستثمارية		منه بالقطع الأجنبي (مليون ل.س)	قيمة الآلات (مليون ل.س)	فرص العمل	
	العدد	%	(مليون ل.س)	%			العدد (عامل)	%
الصناعة	124	56.6	204611.9	38	142843.9	127336.3	15784	68
الزراعة	29	13.30	5919	1.1	3937.5	3597.6	1593	6.85
النقل	59	27	7582.3	1.4	6107.9	6102.1	3181	13.6
النفط والثروة والطاقة	3	1.3	316565	58.9	316435,1	315609.9	2138	9.2
الصحية والطبية	4	1.8	2764.5	0.51	1920.2	1870	539	2.3
المجموع	**219**	**%100**	**537,442.7**	**% 100**	**471,245.5**	**454,515.9**	**23235**	**100 %**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (22): المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007 بما فيها المدن الصناعية حسب نوع المشروع للفترة (1991 – 2008)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				العـــدد الإجمالي	نسبة التنفيذ %
		الصناعية	النقل	الزراعية	الأخرى		
2000-1991	845	259	384	7	3	653	77,2
2001	339	54	66	0	1	121	35,6
2002	398	77	203	1	2	283	71,1
2003	221	78	194	5	1	278	125,7
2004	301	100	254	9	0	363	120,5
2005	240	84	122	6	0	212	88.3
2006	691	105	78	13	1	197	28,5
2007	183	87	57	19	0	163	89
2008	219	34	25	1	0	60	27
المجموع	**3437**	**878**	**1383**	**61**	**8**	**2330**	**67,8**

ملاحظة: يعود ظهور نسب تنفيذ بعض الأعوام بزيادة عن 100 % وذلك بسبب أن ما نفذ للعام المعني يعود تشميله لأعوام سابقة على اعتبار أن مدة تنفيذ المشروعات قد تزيد عن ثلاثة سنوات.

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

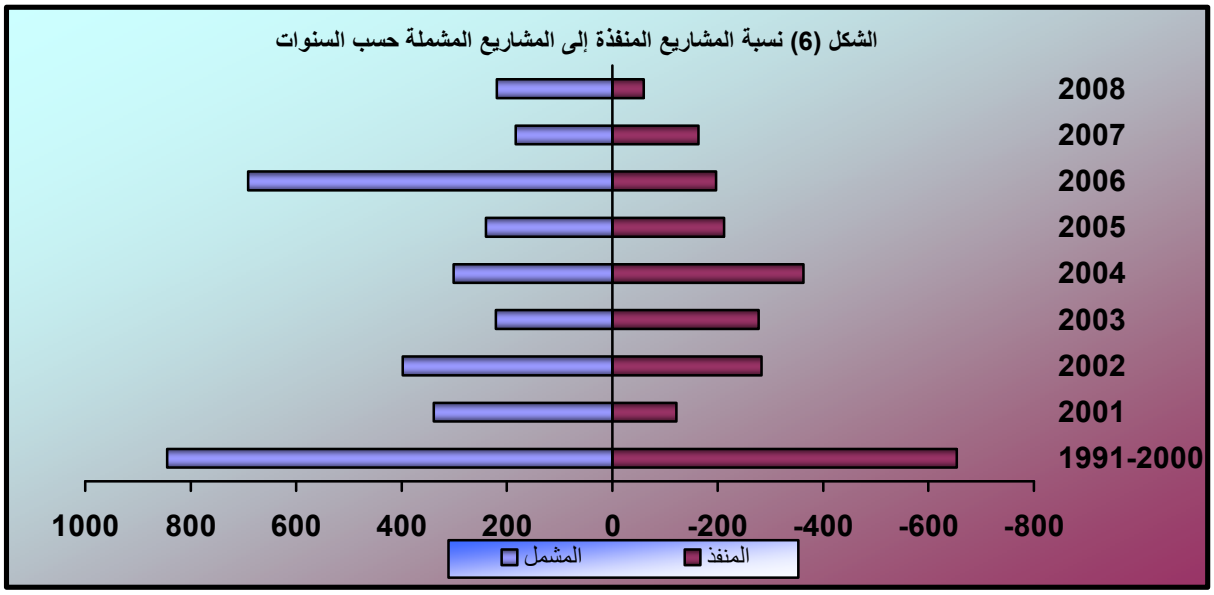

وصل إجمالي التكاليف الاستثماري للمشاريع المشمولة في الفترة (1991-2008) إلى (**1607.9**) مليار ل.س.

- يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى من إجمالي عدد المشاريع المشمولة خلال الفترة 1991-2008 (**1760**) مشروعاً، بينما تأتي المشاريع الصناعية في المرتبة الثانية (**1467**) مشروعاً.
- يعود حوالي 99.5 % من هذه المشاريع إلى القطاع الخاص، بينما يشكل القطاع المشترك أقل من 0.5 %.

جدول رقم (23) : عدد المشاريع المشملة و المنفذة وقيد التنفيذ وتكاليفها وعدد العمال وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار بما فيها المدن الصناعية حسب حجم التكاليف الاستثمارية للفترة 1991 – 2008

الوحدة (مليار ل.س)

السنـــوات	التشميل			التنفيذ		
	عدد المشاريع المشمولة	*التكاليف الاستثمارية*	*عدد فرص العمل*	*عدد المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ*	*التكاليف الاستثمارية*	عدد فرص العمل
2000-1991	845	123	50570	653	92.9	38897
2001	339	27	9568	121	11.6	4193
2002	398	43.7	11422	283	17	7380
2003	221	24.2	8282	278	18.5	7269
2004	301	87	16795	363	41.9	13470
2005	240	179.5	29578	212	43.1	8397
2006	691	441.2	44296	197	41.2	10191
2007	183	144.8	13915	163	56.5	9340
2008	219	537.4	23235	60	45.3	6330
المجموع	**3437**	**1607.8**	**207661**	**2330**	**368**	**105467**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (24) : التكاليف الاستثمارية للمشاريع المنفذة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار بما فيها المدن الصناعية حسب حجم التكاليف الاستثمارية لعام 2008

الوحدة (مليون ل.س)

النشاط	المشاريع الزراعية	المشاريع الصناعية	مشاريع النقل	مدن صناعية	الاجمالي
التكاليف الاستثمارية	**268.486**	**36162.254**	**8575.006**	**300.000**	**45305.746**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

- **الأسباب الكامنة وراء إلغاء قرارات التشميل:**

نصت التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار رقم /10/لعام 1991 على: (**إلغاء قرار التشميل إذا لم يقم صاحب المشروع خلال فترة سنة من تاريخ إبلاغه قرار الترخيص باتخاذ الإجراءات الجدية للمباشرة بالتنفيذ، ما لم يبرز أسباباً مبررة للتأخير يقبل بها المجلس لتمديد فترة التنفيذ** ..) وبالتالي إن الذي يلغى هو قرارات التشميل وليس

مشاريع كما يعتقده البعض، وخلال واقع عمل الهيئة ومتابعتها للمشاريع غير المنفذة وجدت أن الأسباب التي تقف وراء عدم التنفيذ وبالتالي إلغاؤها يمكن تحديدها بالآتي:

1) سهولة الحصول على قرار تشميل أي مشروع، وكذلك إلغاء هذا القرار لا يعود على المستثمر بأية تبعات مالية أو إجرائية.
2) عدم قدرة المستثمر الذاتية على تمويل مشروعه وفشله في الحصول على قروض تمويلية من المصارف لأسباب عديدة أهمها عدم قدرته على تقديم الضمانات المطلوبة للمصارف المأذونة.
3) عدم دراسة المستثمر للمشروع دراسة جدية وواقعية من النواحي الاقتصادية والفنية والتسويقية، مما يعرضه أثناء التنفيذ إلى عقبات لم يكن يتوقعها و لم تكن بحسبانه.
4) الخلافات الحاصلة بين الشركاء عندما يعمدون إلى التنفيذ كخلافات توزيع الحصص والنوع القانوني للشركة، الإدارة وطريقة التمويل ..الخ.
5) سعي بعض الأشخاص (المستثمرين) إلى الحصول على قرارات تشميل مشاريع استثمارية للمتاجرة بها ومحاولة البحث عن شركاء، علماً أن هيئة الاستثمار قد استطاعت الحد من المتاجرة بقرارات التشميل بالطرق القانونية وتوعية المستثمرين عند إجراء أية واقعة تنازل أو مشاركة تتم وفق الأصول.
6) عدم دراسة الموقع الذي سيقام عليه المشروع من حيث مدى موائمة الأرض لإقامة هذا النوع من المشروعات فهناك أسباب موضوعية تحول دون موافقة الجهات الوصائية على منح التراخيص النظامية اللازمة لها مثل معامل الإسمنت أو الفوسفات التي لا يسمح بإقامتها على أرض زراعية أو قرب محميات أو بحيرات أو تجمعات سكنية أو مواقع سياحية ..الخ، فهناك شروط بيئية، وهناك ظروف يحتاجها المشروع كتوفر المياه اللازمة والكهرباء وغيرها.

أولاً: القطـــــاع الصنـــــاعي:

أ. الاستثمارات الصناعية المشملة:

يلعب قطاع الصناعة دوراً مهماً في عملية الإصلاحات الاقتصادية في سورية، ويحظى هذا القطاع باهتمام حكومي خاص وتزداد فاعليته نظراً لما يكونه هذا القطاع من أهمية بين القطاعات حيث ركزّت عليه الخطة الخمسية العاشرة وأولته التشريعات الجديدة الأهمية باعتباره العجلة الأقوى في دفع عملية التنمية، وقد حافظ هذا القطاع على نموه بوتيرة منطقية.

إن التطور الحاصل في ازدياد عدد المشاريع الصناعية المشمولة يتماشى طرداً مع زيادة التكاليف الاستثمارية وتأمين المزيد من فرص العمل، كما رافقه تطور في نوعية الاستثمارات وحجمها وتوزيعها جغرافياً، فلازالت تدخل أنشطة جديدة وهامة إلى سورية مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية وصناعة الإسمنت والسيارات والتلفزيونات بالإضافة إلى مشروعات مختلفة في الخدمات النفطية والخدمات الصحية وغيرها.

جدول رقم (25): المشاريع الصناعية المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وفرص العمل خلال الفترة(1991– 2008) (التكاليف بمليارات الليرات السورية)

السنوات	عدد المشـــاريع (مشروع)	التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل (عامل)
2000-1991	388	93.75	28811
2001	111	21.08	6201
2002	84	36.27	7553
2003	81	19.07	6172
2004	112	76.8	11927
2005	111	82.28	12749
2006	342	297.15	31349
2007	110	48.39	10545
2008	128	207.37	16323
المجموع	**1467**	**882.2**	**131630**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

وقد بدأ نمو هذا القطاع يتصف بالتصاعد التدريجي مع مطلع الألفية الجديدة وازدادت وتائر نموه خلال العامين الفائتين فبلغ إجمالي عدد المشاريع الصناعية المشمولة خلال الفترة (1991-2008) نحو (**1467**) مشروعاً (عدا الملغى قانونياً)، منها (**128**) مشروعاً شملت في عام 2008، محققة ما نسبته (**8.7 %**) من إجمالي عدد المشاريع الصناعية المشمولة خلال الفترة (1991 – 2008).

جدول رقم (26): جدول يبين تطور توزع المشاريع الصناعية المشملة وفق نوع النشاط خلال الفترة (1991–2008) :

النشاط الصناعي حسب السنوات	الهندسية	الغذائية	الكيميائية	النسيجية	المجموع
1995–1991	63	74	56	32	225
2000–1996	49	46	28	40	163
2001	43	12	21	35	111
2002	28	13	18	25	84
2003	32	16	15	18	81
2004	37	20	15	40	112
2005	29	30	20	32	111
2006	78	146	52	66	342
2007	18	52	26	14	110
2008	57	39	21	11	128
المجموع	**343**	**448**	**272**	**313**	**1467**
التوزع النسبي %	**29.5**	**30.5**	**18.5**	**21.5**	**%100**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

تصدرت مشاريع الصناعات الغذائية وتعبئتها وتجفيفها قائمة المشاريع الصناعية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار إذ بلغ عددها (**448**) مشروعاً مشكلة ما نسبته (**30.5%**) من مجموع المشاريع الصناعية خلال الفترة (1991 – 2008)، شمل منه (**39**) مشروعاً في عام 2008 وحده، إن التطور التقاني الحاصل في الصناعات الغذائية يتسارع بخطوات متلاحقة في سياق التنافسية الدولية والتنوع الواسع في المنتجات الغذائية ذات المنشأ النباتي والحيواني، أدى ذلك إلى تطور أساليب الإنتاج وتطبيق وسائل التعبئة والتوضيب والتغليف واعتماد أنظمة الجودة، ولعل زيادة عدد مشاريع نشاط التعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية مرده إلى تشجيع الحكومة لهذا النشاط نظراً لأهميته الكبيرة في خدمة القطاع الزراعي الذي يعتبر أساساً في استقرار الاقتصاد السوري ولتوفير ما يحتاجه هذا القطاع من التصنيع وخدمات والفرز والتوضيب اللازمة لعمليات التسويق الداخلي والخارجي كما أن هذا النشاط يعتبر متمماً للنشاط الزراعي حيث يؤمن خدمات التجفيف والتصنيع للمنتجات الزراعية من خضار وفواكه وحمضيات وللمنتجات الحيوانية من لحوم وألبان فيطيل فترة صلاحيتها ويحولها إلى منتجات مصنعة تلبي حاجة السوق الداخلية والخارجية ويوفر للمزارعين فرص تصريف منتجاتهم ويجنبهم أزمات الكساد وتراكم الإنتاج في المواسم وهي صناعات يحتاجها الاقتصاد السوري حاجة ماسة لتحقيق أمنه الغذائي ولزيادة صادراته، وتتميز هذه الصناعة بضآلة تكاليفها الاستثمارية وسرعة دوران رأسمالها وريعيتها المضمونة وسهولة إدارتها فضلاً عن توفيرها لفرص عمل أكثر من غيرها.

وتليها من حيث العدد مشاريع الصناعات الهندسية فبلغ عددها (343) مشروعاً، ثم تلتها صناعة الغزل والنسيج والأقمشة والملبوسات فبلغت (**313**) مشروعاً صناعياً، بما فيها المشروعات التي تم تشميلها في المدن الصناعية الثلاث، يفسر ذلك ما تتميز به هذه الصناعة في سورية من تأصل في العراقة والخبرة، حيث تتوفر المواد الأولية اللازمة لنجاحها من القطن والصوف والحرير فضلاً عن الخبرة الحرفية التي تتمتع بها الأيدي العاملة في هذا المجال إضافة إلى الأسواق

الجديدة التي فتحت أمامها بفضل العديد من الاتفاقيات التي وقعتها سورية مع مختلف دول العالم وخاصة الدول الأوربية لإعفاء المصنوعات النسيجية من الرسوم الجمركية ورفع القيود الكمية عنها مما شكل حافزاً للمستثمرين في هذا النشاط الصناعي المجزي وحذا ببعض الشركات العالمية للتوجه نحوها (كشركة بينيتون، وشركة ناف ناف، وأديداس، وكيتري، ولورد، وبست ماونتن، و MG..) وغيرها من بيوتات الأزياء العالمية على منح علاماتها التجارية إلى المنتجات السورية مما يدل بوضوح على ثقة هذه الشركات في نوعية هذه المنتجات وثقتها بقدرة الصانع السوري على التعامل مع أفضل المواصفات العالمية وتسويقها بنجاح.

ثم يليها من حيث العدد الصناعات الكيميائية والدهانات والمنظفات وبلغت (**272**) مشروعاً محققة نسبة وقدرها (**18.5 %**)، كما استمر دخول عدد كبير من المستثمرين إلى الصناعات التي كانت محصورة في القطاع العام تقريباً مثل مشاريع الطاقة وتوليد الكهرباء وصناعة الكابلات والتلفزيونات وقضبان التسليح والصفائح المعدنية والدرفلة والغلفنة والإسمنت وغيرها الأمر الذي دعم هذه القطاعات ودعم معه سياسة التعددية الاقتصادية في القطاع الصناعي بصناعات جديدة لم تكن موجودة مما ساعد على توسيع تشكيلة المنتجات الصناعية السورية المعدة للتسويق المحلي أو التصدير الخارجي وأثر في اقتصادنا بشكل عام وفي تشكيلة صادراتنا ومستورداتنا بشكل خاص وساهم في تحديث صناعتنا وتطويرها ونقل تكنولوجيا جديدة ونقل خبرات إدارية وتجارية بالغة الأهمية وإتاحة مجالات أوسع لفرص عمل جديدة.

ب. الاستثمارات الصناعية المنفذة:

ظهرت ملامح تحقيق نجاحات صناعية في العامين الفائتين حيث دلت البيانات على ارتفاع نسبة التنفيذ للمشاريع الصناعية بشكل خاص فوصلت في هذا العام إلى (**69.2** %) منها مشاريع تعتبر متميزة فقد افتتح السيد رئيس الجمهورية في عام 2007 مصنع الشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات سيامكو في مدينة عدرا الصناعية وفي كانون الأول من نفس العام افتتح سيادته مصنع الشركة السورية الإيرانية للسيارات (سابا) في حمص بطاقة إنتاجية تبلغ /15000/ سيارة سنوياً في مرحلته الأولى، ومعمل إسمنت حماه الجديد الذي تصل طاقته الإنتاجية مليون ومائة ألف طن سنوياً وبتكلفة إجمالية بلغت /250/ مليون دولار، وبدأت الأعمال في مشروع لإنتاج السكر بطاقة مليون طن سنوياً، ومعمل لإنتاج حديد التسليح بطاقة نصف مليون طن سنوياً تؤمن (40 %) من حاجة القطر، إضافة لمعمل الزجاج المسطح في حلب ..إلخ ، ومن ناحية تنفيذ المشاريع الصناعية فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة أو التي اتخذت إجراءات تنفيذية (ترخيص صناعي، سجل صناعي جزئي، سجل صناعي نهائي) (**878**) مشروعاً صناعياً بما فيها مشاريع المدن الصناعية محققة نسبة وقدرها (**59.8%**) من إجمالي المشاريع المشمولة خلال الفترة (1991 – 2008) والبالغ عددها (**1467**) مشروعاً صناعياً.

جدول رقم (27): تتبع التنفيذ للمشاريع الصناعية المنفذة أو التي قيد التنفيذ بما فيها المدن الصناعية للفترة (1991 – 2008)

السنوات	عدد المشاريع	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ	العدد	نسبة

	المشمولة	ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	الإجمالي	التنفيذ %
2000-1991	388	9	39	211	259	66,7
2001	111	7	20	27	54	48,6
2002	84	9	16	52	77	91,6
2003	81	14	23	41	78	96,2
2004	112	36	26	38	100	89
2005	111	36	21	27	84	75,6
2006	342	54	34	17	105	30,7
2007	110	52	24	9	87	79
2008	128	12	14	7	34	26,5
المجموع	**1467**	**229**	**217**	**429**	**878**	**59,8**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

ولا بد من التنويه إلى أن قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته، ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007 قد منحا المشاريع المشملة (عدا مشروعات النقل حالياً) مدة ثلاث سنوات كفترة تأسيس، أي ما تم تشميله في عام 2005 يمكن رصد تنفيذه فعلياً بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ تشميله.

ج. الاستثمارات الصناعية الأخرى:

جدول رقم (28): لمنشآت الصناعية المنفذة وفق القانون رقم /21/ لعام 1958للسنوات (2000-2008) (وحدة رأس المال مليون ل.س)

النشاط	البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصناعات الهندسية	عدد المنشآت	102	100	119	123	127	140	117	172	139
	رأس المال	749	726	929	502	599	951	3192	3735	12168
	عدد العمال	603	614	935	760	727	792	1455	1838	1285
الصناعات الكيماوية	عدد المنشآت	149	159	162	175	207	247	246	166	174
	رأس المال	1785	2082	1324	1463	2761	2496	5235	6053.9	3318.5
	عدد العمال	621	1363	1201	1119	1835	1604	2504	1974	1632
الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	122	145	206	210	328	380	333	278	317
	رأس المال	1147	1421	1260	1611	2580	2838	3415	2923.4	3871.7
	عدد العمال	578	1169	845	1342	1906	1724	1983	1929	1786
الصناعات النسيجية	عدد المنشآت	217	196	227	187	244	227	240	134	156
	رأس المال	633	625	540	862	1220	1259	4331	917.8	1188.8
	عدد العمال	1001	1268	1263	952	1752	1773	1857	1396	1225
المجموع العام	عدد المنشآت	590	600	714	695	906	994	936	750	786
	رأس المال	4313	4854	4053	4439	7160	7544	16173	13630.8	20574
	عدد العمال	2803	4414	4244	4173	6220	5893	7799	7137	5988

المصدر: بيانات وزارة الصناعة لعام 2008 .

جدول رقم (29): جدول يبين المنشآت الحرفية المنفذة خلال الفترة 2000-2008

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	رأس المال (مليون ل.س)	عدد العمال
الهندسية	6001	2886.1	12126

الكيميائية	991	1133.5	2574
الغذائية	2158	2268.9	4811
النسيجية	1232	603.1	3520
المجموع	**10382**	**6891.6**	**23031**

المصدر: بيانات وزارة الصناعة لعام 2007.

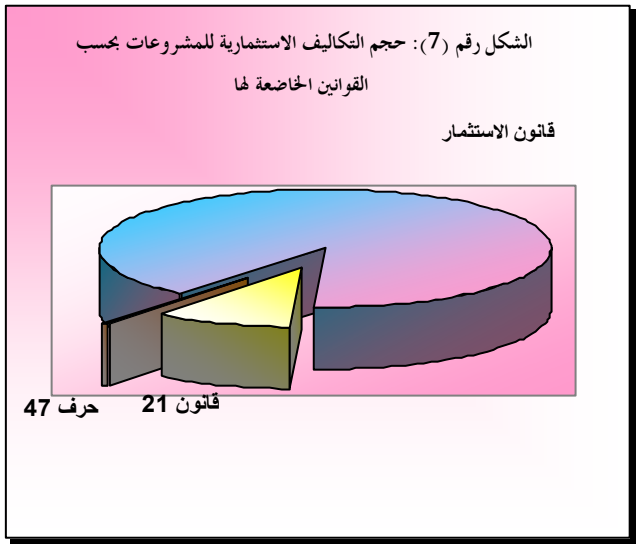

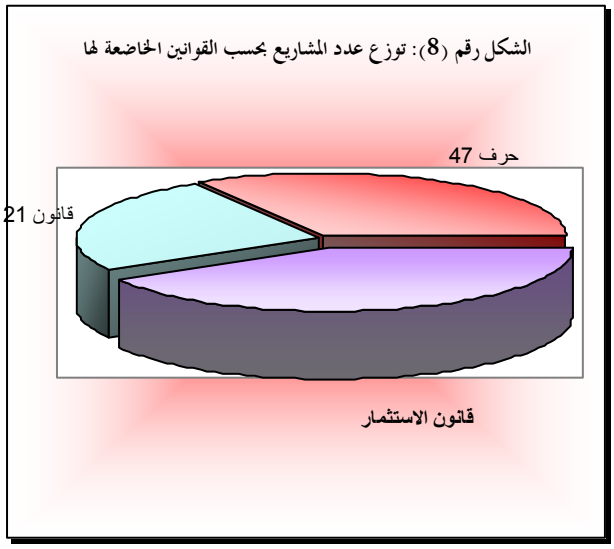

ثانياً: المدن الصناعية:

تسير المدن الصناعية بخطى سريعة نحو تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها وحققت نجاحات كبيرة في تحقيق البرامج الزمنية في مجالي التنفيذ والاستثمار، وساهمت هذه المدن في جذب الستثمارات المحلية والعربية والأجنبية بشكل ملحوظ.

فقد تم الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى في المدن الصناعية الثلاث (عدرا، حسياء، الشيخ نجار) والمباشرة بالمرحلة الثانية في (حسياء، عدرا) والمرحلة الثالثة في الشيخ نجار، وبلغت الإيرادات للمدن الثلاث /13.15/ مليار ل.س من خلال تخصيص الأراضي وقيام المستثمرين ببناء المنشآت حيث سجلت المؤشرات التالية:

جدول رقم (30)جدول يبين تطور مؤشرات الاستثمار في المناطق الصناعية:

المؤشر	*الوحدة*	*الشيخ نجار*	*عدرا*	*حسياء*	المجموع
عدد المعامل	معمل	1321	1477	350	3148
حجم الاستثمارات الإجمالية	مليار ل.س	72	93	30	195
عدد العاملين في بناء وتشغيل المعامل	عامل	26000	24060	11529	61589
الإعانات المقدمة من الدولة لتنفيذ البنى التحتية	مليار ل.س	2.167	1.750	1.490	5.407
الإنفاق الفعلي التراكمي على تنفيذ البنى التحتية	مليار ل.س	7.438	5.834	2.745	16.017
الإيرادات الاستثمارية التراكمية الصافية	مليار ل.س	5.780	5.818	1.556	13.154
القيمة الإجمالية لأتعاب ورسوم نقابة المهندسين	مليار ل.س	1.575	1.139	0.159	2.873

وقد أحدثت مدينة دير الزور بموجب المرسوم رقم /110/ لعام 2007، وتمتد على مساحة /1260/ هكتاراً، وقد بدأ الأكتتاب في المدينة الصناعية في دير الزور بتاريخ2008/5/11 ،تم إنجاز الدراسات التنظيمية التفصيلية

والمخططات وصدر نظام استثمارها، وبلغ عدد المكتتبين فيها على المقاسم الصناعية حتى نهاية عام 2008 نحو (230) مكتتب ،كما بلغ مجموع المشاريع المشملة/6/مشاريع.

وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المشمولة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية الأربع (عدرا، حسياء، الشيخ نجار، دير الزور) خلال الفترة 2004-2008 نحو (**163**) مشروعاً، (والتي فوضت مجالس إداراتها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار بإعداد قرارات التشميل للمشاريع الصناعية التي ستقام ضمنها وذلك مع مطلع عام 2004)، ونستعرض فيما يلي واقع الاستثمار في كل من المدن الصناعية الثلاث:

أ: مدينة حسياء الصناعية (في محافظة حمص):

جدول رقم (31): الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 في مدينة حسياء الصناعية خلال الفترة من 2004 – 2008

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
2004	11	6	4	0	10	% 91	16840	2630
2005	10	6	0	4	10	% 100	2104	303
2006	33	7	0	1	8	% 24.2	25214	2902
2007	11	5	0	0	5	% 45.5	1852	449
2008	8	8	3	2	5	62.05	1620	211
المجموع	**73**	**32**	**7**	**7**	**38**	**52.05**	**47630**	**6495**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (32): توزع المشاريع الصناعية المشملة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة حسياء الصناعية وفق نوع النشاط خلال الفترة (2004–2008) :

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
2004	4	1	3	3	0	11
2005	0	1	0	4	5	10
2006	8	1	8	15	1	33
2007	2	0	1	3	5	11
2008	1	1	4	2	0	8
المجموع	**15**	**4**	**16**	**27**	**11**	**73**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (33): المنشآت الصناعية المنفذة في مدينة حسياء الصناعية وفق القانون رقم /21/ لعام للسنوات (2002 –2008) (وحدة رأس المال مليون ل.س)

النشاط	البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع

الصناعات الهندسية	عدد المنشآت	0	2	3	60	49	30	7	151
	رأس المال	0	13	40	1326	1116	807	408	3710
	عدد العمال	0	7	40	1127	843	376	182	2575
الصناعات الكيماوية	عدد المنشآت	0	1	4	32	22	33	11	103
	رأس المال	0	5	12	856	270	629	224	1996
	عدد العمال	0	4	59	239	176	311	113	902
الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	1	3	1	38	10	16	4	73
	رأس المال	35	139	70	394	454	691	151	1934
	عدد العمال	4	29	40	312	201	269	84	939
الصناعات النسيجية	عدد المنشآت	0	0	2	7	4	7	2	22
	رأس المال	0	0	80	84	288	568	32	1052
	عدد العمال	0	0	30	116	111	173	18	448
المجموع العام	عدد المنشآت	**1**	**6**	**10**	**137**	**85**	**86**	**24**	**349**
	رأس المال	**35**	**157**	**202**	**2660**	**2128**	**2695**	**815**	**8692**
	عدد العمال	**4**	**40**	**169**	**1794**	**1331**	**1129**	**397**	**4864**

لمصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

ب: مدينة الشيخ نجار الصناعية (في محافظة حلب):

جدول رقم (34): يوضح الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية للسنوات 2004 – 2008

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ			نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون	عدد فرص العمل
		سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
2004	19	13	2	15	%79	2708	1110
2005	14	5	2	7	%50	3389	984
2006	11	8	2	10	%90	8268	1266
2007	3	1	0	1	%33	773	134
2008	4	0	0	0	%0	757	345
المجموع	**51**	**27**	**6**	**33**	**%64.7**	**15895**	**3839**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (35): توزع المشاريع الصناعية المشملة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية وفق نوع النشاط خلال الفترة (2004–2008) :

السنوات	*صناعات غذائية*	*صناعات نسيجية*	*صناعات هندسية*	*صناعات كيميائية*	المجموع

2004	0	15	3	1	**19**
2005	0	9	3	2	**14**
2006	2	6	1	2	**11**
2007	0	1	1	1	**3**
2008		3	0	1	**4**
المجموع	**2**	**34**	**8**	**7**	**51**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (36): المنشآت الصناعية المنفذة في مدينة الشيخ نجار الصناعية وفق القانون رقم /21/ لعام 1958للسنوات (2004-2008)

(وحدة التكاليف مليون ل.س)

السنوات	*عدد المشاريع*	*عدد السجلات الصناعية المنفذة*	*التكاليف الاستثمارية*	عدد فرص العمل
2004	0	0	0	0
2005	795	6	11109	4394
2006	280	43	18426	1847
2007	560	56	8558	3558
2008	357	42	13393	5473
المجموع	**1992**	**147**	**51486**	**15272**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

ج: مدينة عدرا الصناعية (في محافظة ريف دمشق):

جدول رقم (37): يوضح الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية للسنوات 2004- 2008

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
2004	2	0	0	2	2	% 100	3105	179
2005	7	0	5	2	7	%100	2382	421
2006	23	0	23	0	23	% 100	16147	2530
2007	4	0	4	0	4	% 100	1803	387
2008	3	3	0	0	0	% 0	6789	585
المجموع	**39**	**3**	**32**	**4**	**36**	% 92.3	**30226**	**4102**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (38): توزع المشاريع الصناعية المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية وفق نوع النشاط للفترة (2004-2008)

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
2004	1	0	1	0	0	**2**

2005	0	3	4	0	0	**7**
2006	2	0	19	1	1	**23**
2007	3	0	0	1	0	**4**
2008	1	0	1	1	0	**3**
المجموع	**7**	**3**	**25**	**3**	**1**	**39**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (39): جدول تتبع المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون رقم /21/ لعام 1958 في مدينة عدرا الصناعية للفترة من 2004 – 2008

السنوات	*عدد المشاريع المشمولة*	*المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ*				*التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)*	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ		
2004	0	0	0	0	0	0	0
2005	146	140	0	6	146	1400	1743
2006	646	635	4	7	646	602	5009
2007	334	319	5	10	334	16066	5514
2008	22	22	6	16	22	1418	270
المجموع	**1148**	**1116**	**15**	**39**	**1148**	**19486**	**12536**

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام2008

د: المدينة الصناعية بدير الزور :

رغم أن هذه المدينة ما زالت في بداية نشاطها إلا أنها استطاعت في عام 2008 من أن تشمل (6) مشروعات تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمار اثنان منها في الصناعة الهندسية وأربعة في الغذائية ستوفر حوالي /207/ فرصة عمل.

هـ: إجمالي استثمارات المدن الصناعية :

جدول رقم (40): يوضح الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية الأربعة للفترة من 2004 –2008

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
2004	32	6	17	4	27	% 84	23267	4011
2005	31	6	10	8	24	% 77	7875	1708
2006	67	7	33	1	41	% 61	49629	6698
2007	18	5	5	0	10	% 55	4428	970
2008	21	11	3	2	5	%33.3	9166	1141

14528	94365	63.4	107	15	68	35	169	المجموع

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (41): تطور توزع المشاريع الصناعية المنفذة في المدن الصناعية الثلاث وفق نوع النشاط للفترة (2004-2008)

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
2004	5	16	7	4	0	32
2005	0	15	7	6	5	33
2006	12	7	28	18	2	67
2007	5	1	2	5	5	18
2008	58	4	9	10	10	91
المجموع	80	43	53	43	22	241

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

جدول رقم (42): المنشآت الصناعية المنفذة في المدن الصناعية الأربعة وفق القانون رقم /21/ لعام 1958للسنوات (2004-2008) (وحدة التكاليف مليون ل.س)

السنوات	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
2004	10	202	169
2005	1078	15169	7931
2006	1011	21156	8187
2007	980	27319	10201
2008	403	15626	6140
المجموع	3482	79472	32628

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) لعام 2008.

ثالثاً: قطاع النقـــــــــل:

أ. استثمارات قطاع النقل المشملة:

بلغ عدد مشاريع النقل البري والبحري والجوي المشمولة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته ومرسوم تشجيع الاستثمار رقم /8/ لعام 2007 خلال الفترة (1991 – 2008) نحو (**1760**) مشروعاً، منها (**59**) مشروعاً شملت في عام 2008، وبلغ إجمالي عدد مشاريع النقل المنفذة (**1383**) مشروعاً، أحدثت فعلياً هذه المشاريع نحو (**35018**) فرصة عمل مباشرة، وبتكاليف استثمارية محققة وصلت إلى (**59.524**) مليار ل.س.

وبذلك تكون نسبة تنفيذ إجمالي مشروعات نقل الركاب والبضائع (78.5%) من حيث عدد المشروعات، و(60%) من حيث إجمالي التكاليف الاستثمارية.

جدول رقم (43): أعداد مشاريع النقل المشمولة وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 والمرسوم رقم /8/ لعام 2007وتعديلاته حسب المحافظات للفترة (1991-2008) والمنفذة في نفس الفترة

العام	1995-1991			2000-1996			2007-2001			2008			المجموع العام		
المحافظة	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ	مشمل	منفذ	نسبة التنفيذ
دمشق	100	92	%92	39	31	%79	143	62	47.3 %	14	2	%14	296	187	63.1 %
ريف دمشق	38	36	%94	26	21	%80	200	152	%76	11	5	%45	275	214	77.8 %
حلب	44	37	%84	45	43	%95	245	206	%84	15	9	%60	349	295	%84
حماه	26	23	%88	22	19	%89	187	173	%92	4	0	0	239	215	89.9 %
حمص	12	9	%75	10	11	%110	159	136	%85	1	0	0	182	156	85.7 %
اللاذقية	8	6	%75	19	20	%105	84	56	%66	2	3	150 %	113	85	75.2 %
طرطوس	6	5	%83	8	6	%75	110	87	%79	7	4	%57	131	102	77.8 %
إدلب	5	3	%60	6	5	%83	43	39	%90	0	1	0	54	48	88.8 %
الرقة	1	0	%0	1	2	%200	20	10	%50	1	0	0	23	12	92.1 %
دير الزور	5	4	%90	5	3	%60	30	18	%60	1	0	0	41	25	60.9 %
الحسكة	4	3	%75	1	1	%100	19	15	%79	1	0	0	25	19	%76
درعا	2	2	%100	4	1	%25	15	16	106 %	1	1	100 %	22	20	90.9 %
السويداء	1	1	%100	0	0	0	4	1	%25	1	0	0	6	2	33.3 %
القنيطرة	0	0	0	0	1	0	4	3	%75	0	0	0	4	3	%75
المجموع	252	221	87.6 %	186	163	87.6 %	1263	974	77.1 %	59	25	42.3 %	1760	1383	78.5 %

المصدر: بيانات وزارة النقل (وهيئة الاستثمار السورية).

الشكل رقم (9) مشاريع النقل المشملة والمنفذة

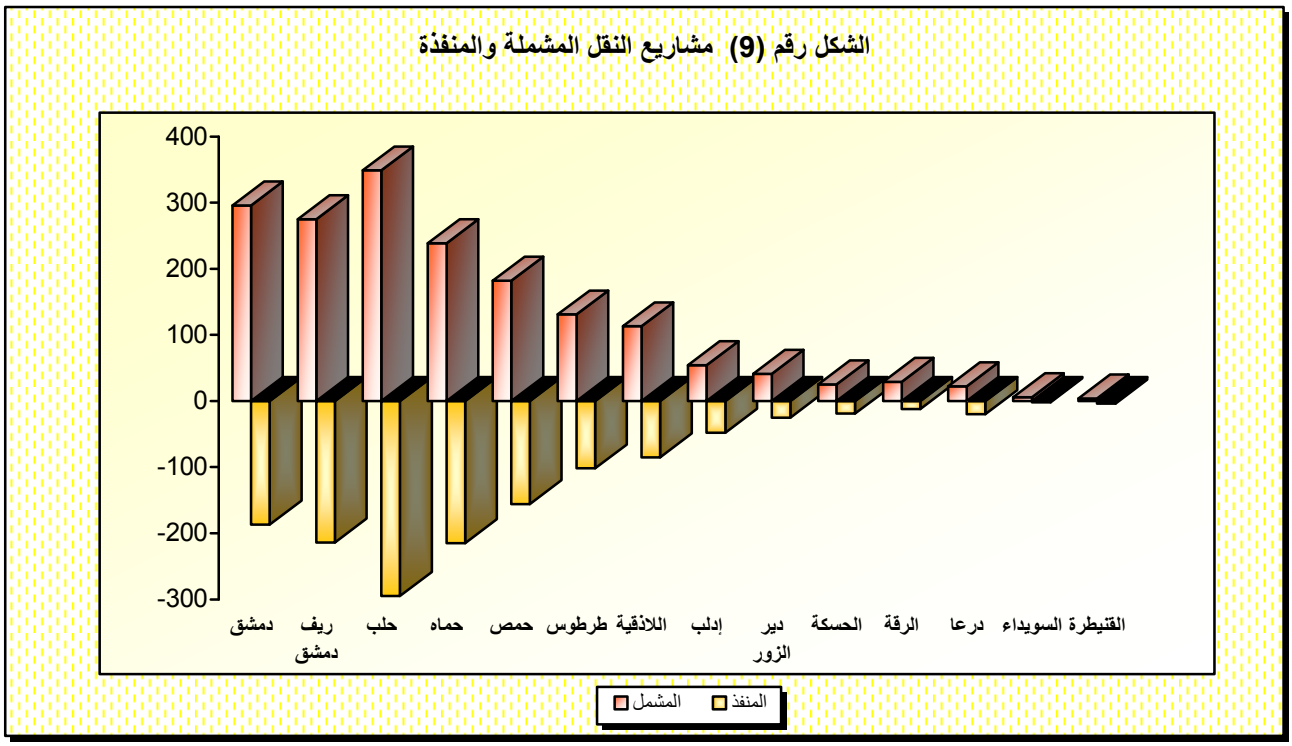

ب. استثمارات قطاع النقل المنفذة:

جدول رقم (44): واقع تشميل وتنفيذ مشاريع النقل وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل للفترة (1991 – 2008)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة (مشروع)	عدد المشاريع المنفذة (مشروع)	نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية للمشمل مليون	التكاليف الاستثمارية للمنفذ (مليون ل.س)	نسبة التنفيذ %	عدد فرص العمل المنفذة
2000-1991	438	384	87,6	27222	23748	87,2	18759
2001	221	66	29,8	4789	1550	32,2	1304
2002	309	203	65,6	5807	4070	70	2532
2003	123	194	157,7	2487	4494	180	2308
2004	176	254	144,3	6971	6440	92	3729
2005	104	122	117,3	1623	4251	26	2097
2006	280	780	278,5	22475	3550	15	1678
2007	50	57	114	5524	2842	51,4	1211
2008	59	25	42,3	758	8575	113	1400
المجموع	**1760**	**1383**	**78,5**	**99097**	**59524**	**60**	**35018**

المصدر: بيانات وزارة النقل (وهيئة الاستثمار السورية).

رابعاً: مشاريع المجمعات العقارية:

يكتسب القطاع العقاري أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني تتبدى في ارتباطه مع ما يتراوح بين (80–100) نشاط اقتصادي فرعي آخر من خلال ترابطات أمامية وخلفية ولا سيما قطاع صناعة مواد البناء والمقاولات ..الخ، وقد صدر قانون الاستثمار والتطوير العقاري ويهدف هذا التشريع إلى خلق بيئة تشريعية مناسبة لتطوير قطاع العقارات والسكن، وانسجاماً مع المتطلبات العصرية التي تقتضيها عملية التطوير في مختلف المجالات التنموية اتخذ المجلس الأعلى للاستثمار مبادرة تشميل مشاريع جديدة من نوعها تتسم بالأهمية وملبية لتطلعات الحكومة في تطوير وتشجيع الاستثمار العقاري، وتتألف هذه المجمعات من أحياء تتوفر فيها مقومات السكن والتجارة والأعمال والسياحة ووفق النماذج العالمية تتضمن أبراج سكنية وفنادق وسوق أوراق مالية ومكاتب تجارية ومجمعات تسوق (مول)، فقام بتشميل (ثلاثة) مشروعات من هذا النوع في عام 2005 ويعوّل على صدور تشريع جديد ينظم الاستثمار العقاري استكمال هذه الخطوة وإعطاء الدفع اللازم لهذا النوع من المشروعات الجديدة.

جدول رقم (45): مشروعات المجمعات العقارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته

الجهة المستثمرة	المحافظة	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)		المجموع	عـــــدد فرص العمل
		بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية		
مشروع مركز التجارة العالمي	ريف دمشق	277.3	6232	6509	3600
مشروع البوابة الثامنة	ريف دمشق	26440	3161	29601	700
مشروع حي المال والأعمال	ريف دمشق	585	16300	16885	2000
المجمـــــوع		**27302.3**	**25693**	**52995**	**6300**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

وقد بدأ عدد من هذه المشاريع بشراء الأراضي اللازمة لمشاريعهم ووضع مخططاتها وبدأ مشروع البوابة الثامنة بالتنفيذ محققاً نسبة إنجاز بحوالي (30%).

خامساً: قطـــــاع الـــــزراعة:

لا يزال القطاع الزراعي هو الرائد في هيكلية الاقتصاد السوري ويوظف ثلث القوى العاملة ويحافظ على مستوى عالي من الاكتفاء الغذائي الذاتي لكن العوامل المناخية غير المواتية للأعوام الماضية وترافقها مع البطئ في استعمالات الري الحديث واستخدام التقانات القديمة في الإنتاج أدت إلى انحسار كمي ونوعي في الحصاد وأهم المحاصيل القمح والقطن، وإن تطور القطاعات الأخرى رهن إلى حد بعيد بمدى تطور القطاع الزراعي وقد حظي هذا القطاع بطبيعة الحال بإعفاءات وحوافز مشجعة، استطاع أن يضيف إليها قانون تشجيع الاستثمار حوافز إضافية جديدة أهمها الاستفادة من حفر الآبار وإمكانية تملك المشروع بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وتشجيع مشاريع الري

الحديث، وقد بلغ عدد المشاريع الزراعية المشمولة خلال الفترة (1991 – 2008) (**176**) مشروعاً، منها (**29**) مشروعاً في عام 2008 ، متوقع أن تحدث ما مجموعه (**9167**) فرصة عمل خلال الفترة (1991 – 2008) منها (**1593**) فرصة متوقعة عام 2008، وبتكاليف استثمارية إجمالية تقدر بـــ (**32618.1**) مليون ل.س، منها (**5918.9**) مليون ل.س في عام 2008.

ويعزى سبب قلة عدد المشاريع الزراعية المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار نسبة لحجم المشاريع الزراعية الأخرى إلى أنها تحظى بالأصل بدعم واهتمام حكومي منحها مزايا وتسهيلات كاملة تهدف إلى دفعه وتشجيعه، حيث لا يخضع الإنتاج الزراعي أو الحيواني لأي نوع من الضريبة، وقد بلغت نسبة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الزراعية خلال الفترة 1991-2008 حوالي (**34**%) من حيث عدد المشاريع، أما إذا استبعدنا عدد المشاريع المشمولة عام 2008 باعتبارها جديدة وهي لازالت في طور التأسيس و لم تدخل مرحلة التنفيذ القانونية فستصل نسبة التنفيذ إلى (**40.8** %)، محدثة فرص عمل مباشرة وحقيقية نحو (3074) فرصة عمل.

جدول رقم (46): واقع تشميل وتنفيذ المشاريع الزراعية وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل خلال الفترة (1991 – 2008)

السنوات	عدد المشاريع الزراعية			التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)			فرص العمل	
	المشمل	المنفذ	%	المشمل	المنفذ	%	المشمل	المنفذ
2000-1991	11	7	63.6	1057	469.2	44.3	529	281
2001	6	0	0	1007.9	0	0	374	0
2002	4	1	25	263.6	85.9	32	143	56
2003	15	5	33.3	2544.6	340.5	13	584	149
2004	12	9	75	3184.4	799.5	25	540	356
2005	17	6	35	3045.7	982.7	32.2	1118	396
2006	62	13	20.9	13006.6	1755.7	13	3558	785
2007	20	19	95	2588.2	5284.5	204	728	1051
2008	**29**	**1**	0.03	**5918.9**	**268.4**	4.5	**1593**	**80**
المجموع	**176**	**61**	34	**32618.1**	**9986.8**	30.6	**9167**	**3154**
نسبة 2008 %	**%16.4**	**%0.016**	**%100**	**18.1**	**2.6**	**%100**	**17.3**	**2.5**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

سادساً: قطاع الصحة:

يعتبر الاستثمار في قطاع الصحة من أهم مجالات الاستثمار الحالية والواعدة في سوريا ،ونشير هنا إلى الموارد البشرية التي تمتلكها سوريا في المجال الطبي كحافز إضافي للاستثمار في هذا المجال إضافة إلى محفزات الاستثمار التي تتمتع بها جميع القطاعات الأخرى .

إذ يعتبر الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان كوادر متميزة علمياً مهنياً على مستوى المنطقة من حيث الخبرة والكفاء والعدد لذا تتطلع سوريا إلى مزيد من الاستثمار في مجالات المشافي والمجمعات الطبية ومراكز الاستشفاء ومشاريع تصنيع الدواء والتجهيزات الطبية .

أ. المشافي التخصصية:

بدأ تشميل مشاريع المشافي التخصصية في سوريا منذ عام 2001 ، انطلاقاً من أهمية الاستثمار الخاص في هذا القطاع الخدمي الهام في تلبية حاجة أبناء سورية والمنطقة للخدمات الطبية ، وتتميز هذه المشافي بانها ذات اختصاصات متقدمة ونوعية وتواكب آخر التطورات العلمية في هذا المجال ، فبلغ عدد المشافي المشملة (27) مشفى تخصصي خلال الفترة (2001- 2008) بتكلفة استثمارية إجمالية (37023.948) مليون ل.س وتقدر فرص العمل التي تحدثها (**8155**) فرصة . ويذكر أن جميع هذه المشافي ذات اختصاصات جديدة أو ترتقي باختصاصات طبية قائمة مثل جراحة القلب ومعالجة الأورام السرطانية وأطفال الأنابيب ومعالجة ذوي الاحتياجات الخاصة ..الخ.

جدول رقم (47): مشاريع المشافي التخصصية المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل للفترة (2001 – 2008)

الوحدة (مليون ل.س)

السنوات	عدد المشافي	التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل
2001	1	979.634	323
2002	2	625.4	148
2003	1	265	115
2004	3	3632.217	708
2005	5	3321.275	914
2006	11	18402.078	2659
2007	2	8420.352	2874
2008	2	1377.992	414
المجموع	**27**	**37023.948**	**8155**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

ب. مشاريع تصنيع الدواء والتجهيزات الطبية:

تحتسب مشاريع صناعة الدواء والتجهيزات الطبية مع مشاريع الأنشطة الصناعية وقد أفردت في هذه الفقرة لتوضيح واقع بياناتها بشكل مستقل للنظر إليها من المنظور الطبي، وصناعة الدواء في سوريا وصلت إلى مرحلة متقدمة فقد بلغ عدد الأصناف الدوائية المصنعة محلياً (5800) صنف.

جدول رقم (48): عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال للفترة 1991– 2008

النشـــاط	*عدد المشاريع*	*التكاليف الاستثمارية* (مليار ل.س)	فرص العمل (عامل)
صناعة الأدوية	34	14.83	2883
الأدوات لطبية	9	3.82	918
المجموع	**43**	**18.65**	**3801**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول (48) : تطور عدد أصحاب المهن الطبية العاملين في سورية خلال الفترة (2000–2007) ونسبهم

أصحاب المهن الطبية	*تطور العدد*		**النسبة لكل 10000 مواطن**
	عام 2000	**عام 2007**	
أطباء	**22408**	**29055**	**14.8**
صيادلـــة	**8868**	**15152**	**6.5**
أطباء أسنان	**11160**	**13994**	**7.4**

سابعاً: قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة:

في ضوء تضاؤل إنتاج النفط تبذل الحكومة السورية قصارى جهدها لتطوير مشاريع استخراج وتكرير النفط من خلال الاستثمار في التنقيب والاستكشاف لزيادة النشاط الإنتاجي وفي الوقت عينه تبذل جهـــوداً لزيـــادة طاقـــات التكرير حيث أن مصفاتا بانياس وحمص لاتلبيان الطلب المحلي، وهكذا تسعى سورية إلى تجديد مصافي الـــنفط وقـــد وضعت خططها لهذه الغاية وفي نفس الوقت تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مصفاة جديدة مشتركة شرقي حمص بـــين كل من سورية وإيران وفنزويلا وماليزيا بطاقة /140000/ برميل يومياً، كما تم توقيع مذكرة تفاهم أخـــرى مـــع شركة نور للاستثمار المالي الكويتية لبناء مصفاة بقيمة /88074/ مليون ل.س في دير الزور بطاقـــة /140000/ برميل يومياً تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمار، وهي في مراحل وضع الدراسات التنفيذية اللازمة، كمـــا تم توقيـــع عقد الشركة المشتركة بين الشركة العامة للرخام والإسفلت وشركة كناوف الألمانية لتأهيل معمل الجص في اللاذقية، وتشجع الحكومة استثمارات القطاع الخاص في مجال النفط والطاقة وتقدم المزايا اللازمة لتحفيز هذا القطاع الهام.

وقد تم تسليم المواقع لعشر مشرعات لإنتاج الإسمنت البورتلاندي تصل مجمل طاقتها الإنتاجية نحو /24300/ ألف طن سنوياً، وقد باشر بعضها في السبر والتعاقد على الآلات بداية تجهيز البنى التحتية لمشاريعهم في منطقة أبو الشامات وحمص وحلب والرقة، ويتوقع بدء تجارب التشغيل لبعضها عام 2009.

كما دخل هذا العام في طور الإنتاج معمل إسمنت حماه بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ مليون طن، كما شارفت الشركات المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار ذات النشاط المتعلق بالخدمات النفطية والقياسات البئرية والحفر .. على إنجاز دراساتها ومخططاتها مما يدل على جديتها واعتبارها من المشروعات المباشر بها.

جدول رقم (49): مشاريع قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب حجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد فرص العمل للفترة 1991– 2008

نشاط المشروع	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	منه بالقطع الأجنبي (مليون ل.س)	قيمة الآلات (مليون ل.س)	فرص العمل (عامل)
إنتاج الإسمنت البورتلاندي	27	279750,6	207380,5	183778,8	11320
شركة سورية إماراتية لخدمات القياسات البئرية	1	482,3	450	426,2	32
شركة سورية مصرية لهندسة سوائل الحفر	1	98,4	82,90	26	44
مصفاة تكرير دير الزور (نور الكويتية المساهمة)	1	88074,1	66020,12	64240	1200
شركة مشتركة سورية ألمانية لتأهيل حص اللاذقية	1	330	301	263	54
محطات توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة (رياح – شمس)	2	338862	337394,7	333514	2120
محطة توليد الكهرباء	1	15178	15042.3	15000	150
توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الرياح	1	88049	88010	74434	200
خدمة وحفر واستكشاف آبار نفط وغاز مسح جيو فيزيائي	3	1825,2	1770,6	1625,3	289
انتاج تجهيزات طاقة كهربائية (مقاومات ، محولات ، لواقط كهروضوئية)	3	1168,7	1284,5	422,3	349
اجراء دراسات واستشارات فنية واعداد تصاميم ومواصفات لمشاريع الطاقة الكهربائية	2	50	8	0	32
المجمـــــــوع	**43**	**813868,3**	**717744,6**	**673729,6**	**15790**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية، ووزارة النفط والثروة المعدنية.

ثامناً: توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات:

يمكن النظر إلى توزع المشاريع على المساحة الجغرافية للمحافظات من جهتين الأولى من حيث توزع أعداد هذه المشاريع، والثانية بحسب توزع التكاليف الاستثمارية التقديرية.

فلو تناولنا هذا التوزع من حيث عدد المشاريع سنجد أن المحافظات التي احتوت مدناً صناعية (حلب، ريف دمشق، حمص،دير الزور) قد استقطبت ما نسبته (**56** %) من إجمالي عدد المشاريع المشملة خلال الفترة (1991-2008) فكانت حصة محافظة ريف دمشق (**783**) مشروعاً من إجمالي المشاريع المشّمولة أي ما نسبته حوالي (**22** %) من حصة المحافظات، ثم تلتها مرتبةً محافظة **حلب**(**727**) مشروعاً، ثم تأتي في المرتبة الثالثة محافظة حمص (**342**) مشروعاً، فمحافظة دمشق (**323**) مشروعاً، فحماه (**346**) مشروعاً، ثم اللاذقية (**178**) مشروعاً، فطرطوس (**179**) مشروعاً، وإدلب (**109**) مشروعاً، ثم الرقة (**111**) مشروعاً، ودرعا (**107**)، دير الزور (**100**)، الحسكة (**66**) والسويداء (**49**)، والقنيطرة (**8**) مشروعاً،و(9)مشاريع يحدد مكانها لاحقا.

ونجد تبايناً في الترتيب من ناحية حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة حيث انتقلت محافظة حمص إلى المرتبة الأولى مستحوذة على نسبة (**38** %) من مجموع التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة خلال الفترة(1991-2008)، ثم تلتها مرتبةً محافظة ريف دمشق بما نسبته (**22**%)، فحلب (**9.6** %) ثم دير الزور بنسبة (**7.2 %**).

جدول رقم (50): توزع المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قانون قانون تشجيع الاستثمار تراتبياً على المحافظات بحسب أعدادها وحجم التكاليف الاستثمارية للفترة (1991 – 2008)

الترتيب التنازلي للمحافظات حسب عدد المشاريع			الترتيب التنازلي للمحافظات حسب قيمة التكاليف الاستثمارية		
المحافظـــــة	عدد المشاريع	نسب عدد المشاريع %	المحافظـــــة	التكاليف الاستثمارية	نسبة التكاليف %
ريف دمشق	783	22	حمص	619,47	38
حلب	727	21	ريف دمشق	366,261	22
حمص	342	9,9	حلب	155,520	9,6
دمشق	323	9,3	دير الزور	115,988	7,2
حماة	346	10	اللاذقية	43,804	2,7
اللاذقية	178	5,1	طرطوس	24,111	1,4
طرطوس	179	5,2	حماة	50,228	3,1
ادلب	109	3,1	دمشق	49,113	3
الرقة	111	3,1	الرقة	40,521	2.5
درعا	107	3,1	الحسكه	25,169	1.5
دير الزور	100	2,9	ادلب	13,987	0.8
الحسكه	66	1,5	درعا	21,027	1.3
السويداء	49	1,4	السويداء	6,188	0.3
القنيطرة	8	0,2	القنيطرة	1,499	0.09
يحدد لاحقا	9	50,2	يحدد لاحقاً	74,994	4,6
الإجمالي العام	3437	100	الإجمالي العام	1,607,890	100

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

تاسعاً: توزع المشاريع الاستثمارية المشملة حسب الشكل القانوني:

جدول رقم (51): المشاريع المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب الشكل القانوني للفترة (1991-2008)

الشـــــكل القانوني	عدد المشاريع (مشروع)	التوزيع النسبي %	تكاليفها الاستثمارية (مليار ل.س)	التوزيع النسبي %
مؤسسات فردية	1721	50	318.7	19.8
شركات مساهمة مغفلة	145	4.3	536.9	33
شركات محدودة المسؤولية (مشتركة)	13	0.37	8.9	0.54
شركات مساهمة مشتركة	6	0.17	32.9	2
شركات محدودة المسؤولية	236	6.89	502.1	31.3
شركات توصية بسيطة	443	12.8	83.9	5.2
شركات تضامنية	873	25.7	124.5	7.7
المجمـــــوع العـــــام	**3437**	**100**	**1607.9**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

سيطرت (المؤسسات الفردية) من حيث الشكل القانوني للمشروعات المشملة فبلغت نسبتها (**50** %) من مجموع عدد المشاريع، تلتها الشركات التضامنية في المرتبة الثانية بنسبة وقدرها (**25.7**%) من مجموع المشاريع، وتأتي فيما بعد الأشكال القانونية الأخرى حيث شكلت شركات التوصية البسيطة ما نسبته (**12.8** %) ثم الشركات محدودة المسؤولية (**6.8** %)، ثم المساهمة المغفلة (**4.3** %) لكل منها، وهناك (**13**) شركة محدودة المسؤولية مشتركة، و(**5**) مساهمة مشتركة، مما يدل على وجود أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تحد من التوجه نحو إنشاء شركات مساهمة أهمها حداثة سوق دمشق للأوراق المالية وهذه الأسواق الأساس الأهم التي تحتاجها شركات الأموال، بالإضافة إلى الإجراءات التي يمكن أن يستغرقها إنشاء الشركة، والأهم هو العامل الذاتي لدى المستثمرين الذين يفضلون إقامة شركات فردية أو عائلية لإدارة أموالهم بشكل مباشر مما يبعث الاطمئنان أكثر في نفوسهم، كما يلجأ بعض المستثمرين إلى تحويل شركاتهم نحو المؤسسات الفردية تهرباً من دفع رسم الطابع.

أما إذا تناولنا نسب توزيع حجم التكاليف الاستثمارية بحسب الشكل القانوني نجد أن نسبة (**33 %**) لدى شركات المساهمة المغفلة، و(**19.8 %**) لدى المؤسسات الفردية، يليها شركات محدودة المسؤولية بنسبة (**30.5%**).

بالإضافة إلى ذلك يوجد عشر شركات قابضة مؤسسة برأسمال إجمالي يصل إلى /292445/ مليون ل.س أي ما يعادل /5848.9/ مليون دولار، كان آخرها الشركة السورية القطرية والتي يصل رأسمالها إلى /250/ مليون دولار.

جدول رقم (52): الشركات القابضة المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار

وحجم رأسمالها خلال الفترة (1991– 2008)

الوحدة (مليون ل.س)

اسم الشـــــــركة القابضة	رأس المال	معادلة بالدولار الأمريكي (مليون $)
1. الشركة السورية القطرية للاستثمار	250000	5000
2. شركة الزعيم القابضة	1000	20
3. شركة الأفق للاستثمارات القابضة	1250	25
4. شركة إنشاء القابضة	1000	20
5. شركة شام القابضة	18025	360.5
6. شركة سورية القابضة	4000	80
7. الشركة الكويتية القابضة	10000	200
8. شركة صندوق الشرق الاستثماري القابضة	4000	80
9. شركة كاسل إنفست القابضة	1000	20
10. شركة مواد الإعمار القابضة	2170	43.4
المجمـــــــــــــــوع	**292445**	5848.9

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل رقم (10): توزع التكاليف الاستثمارية للمشاريع بحسب الشكل القانوني

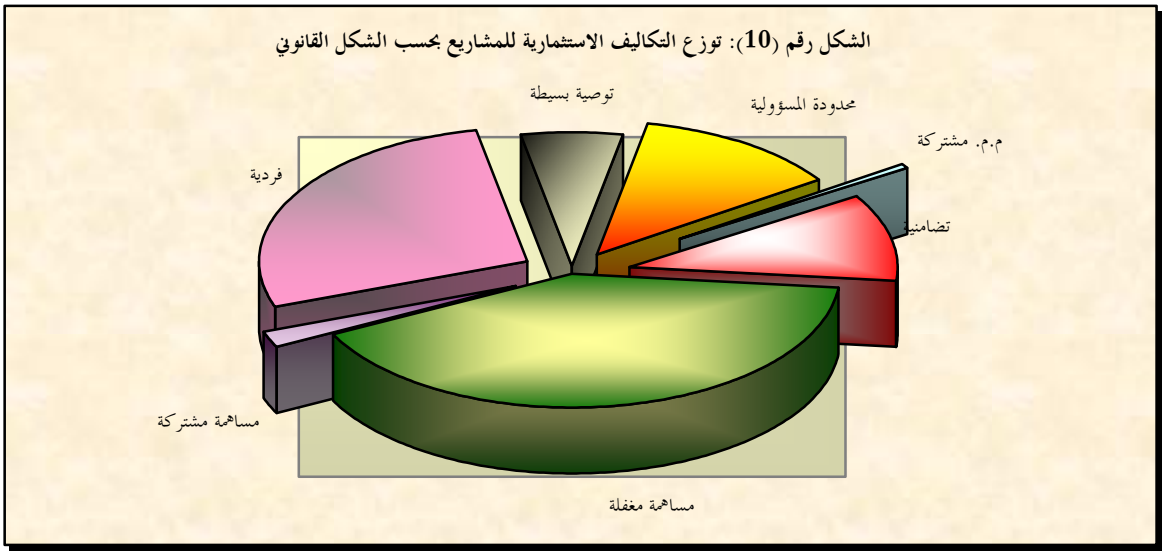

عاشراً: فرص العمل المقدرة للمشاريع الاستثمارية:

يبقى إحداث فرص العمل من أهم ما تعول عليها البلدان من استقطاب المشاريع الاستثمارية عند تشميلها بقوانين الاستثمار وهو ما يحظى بالاهتمام الدائم للحكومة، ويؤكد الواقع أن الأعداد المصرح عنها في دراسات جدوى هـــذه المشاريع أو قرارات التشميل هي أقل من الأعداد الحقيقية المشغلة فعلياً لأسباب باتت معروفة مثـــل التـــهرب مـــن

تسجيلهم لدى التأمينات الاجتماعية، وهو ما سعى لتلافيه المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار عندما منح درجات حسم ضريبي إضافية يستفيد منها المشروع المسجلة عماله لدى التأمينات الاجتماعية، ولا يخفى أن المشاريع الاستثمارية مهما كان نشاطها تولد فرص عمل غير مباشرة تقدر بثلاث إلى خمس فرص عمل غير مباشرة تحدثها كل فرصة عمل مباشرة.

وتقدر عدد فرص العمل المباشرة التي توفرها المشاريع المشّملة على قانون الاستثمار خلال الفترة (1991 – 2008) حوالي (**207661**) فرصة، منها (**23235**) فرصة متوقعة من المشاريع المشملة عام 2008، تحقق منها فعلياً من خلال إجمالي المشاريع المنفذة نحو (**105465**) فرصة عمل مباشرة خلال الفترة (1991 – 2008) منها في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى المرتبطة به (**66841**) فرصة عمل، و(**35018**) فرصة في مشاريع النقل، و(**3608**) فرصة عمل في القطاع الزراعي ، مع الإشارة إلى أن المشاريع المشملة في العامين الأخيرين لازالت بمرحلة التأسيس.

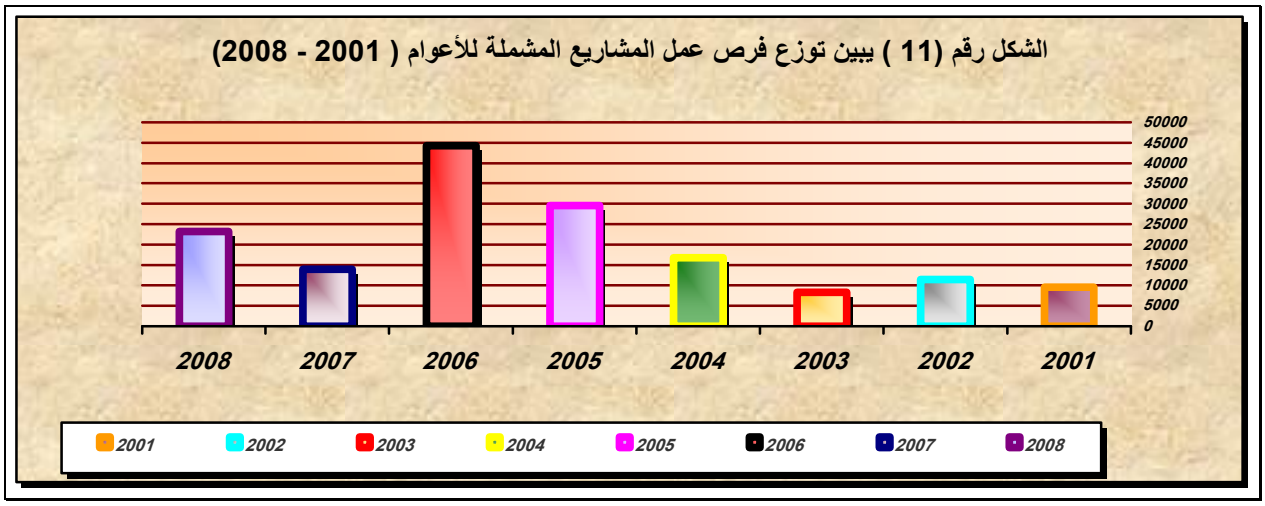

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

تتمتع سورية بميزة نسبية من ناحية معدل تكلفة الأجور في الساعة ويبين الشكل التالي تكلفة الأجور في سورية مقارنة مع عدد من البلدان المختارة.[7] وتمتلك سوريا اللبنة الأساسية كونها تتمتع بوفرة من العلماء والمهندسين اللذين يمكن الإعتماد عليهم في في استقدام وتوطين التقانة الحديثة.

[7] المصدر : مشروع دعم الجاهزية التنافسية، تقرير رفع القدرة التنافسية للملبوسات القطنية ص36.

الشكل رقم (12) تكلفة الأجور / الساعة لبلدان مختارة لعام 2003 (سنت أمريكي)

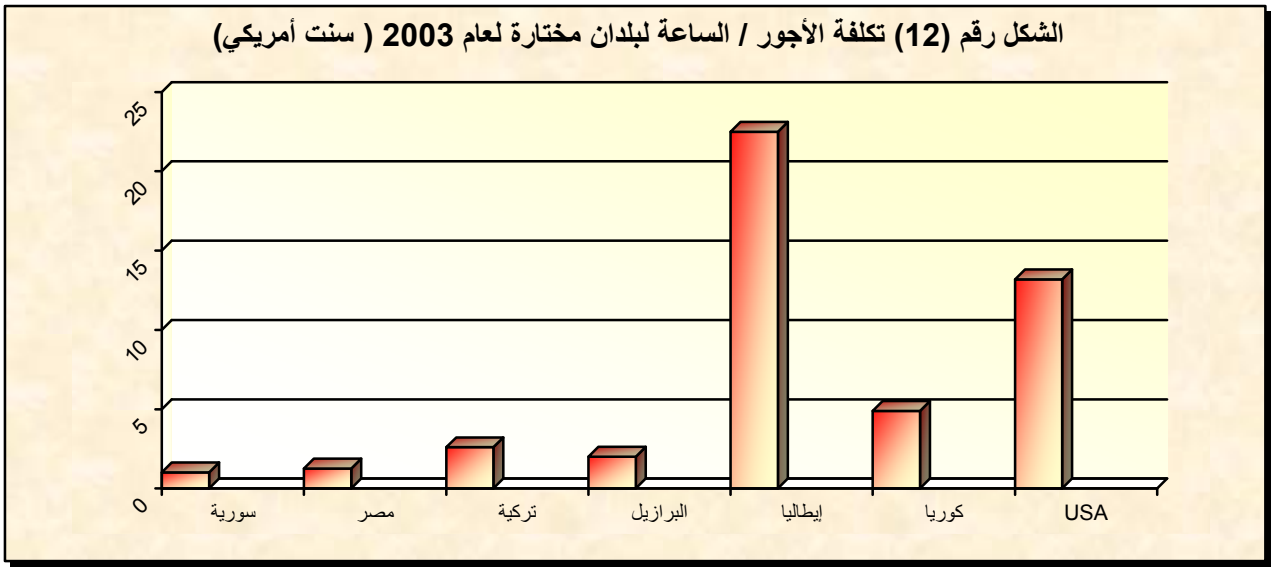

حادي عشر: حجم الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع الاستثمارية:

تقدر قيمة الآلات والمعدات المستوردة للمشاريع المشّملة خلال الفترة (1991 -2008) بـ (**1027.8**) مليار ليرة سورية، منها (**454.5**) مليار ل.س في عام 2008، منفذ منها فعلياً (**128**) مليار ل.س في مجال الصناعة، و(**44**) مليار ل.س في مجال النقل، وفي مجال الزراعة (**24**) مليار ل.س، وتقدر بـ(**11.5**) مليار في القطاعات الأخرى، أي ما مجموعه (**207.5**) مليار ل.س، أي بنسبة تنفيذ بلغت (**31.3** %)، الأمر الذي يشير إلى ضخامة حجم التقنيات والآلات والمعدات المستوردة الحديثة التي يتم إدخالها إلى الصناعة السورية بشكل خاص لتجعلها مواكبة للتكنولوجيا العالمية، وهو وجه إيجابي وفره قانون الاستثمار، وإلى جانب ذلك تدخل قيم وسائل النقل المستوردة لمشاريع النقل منوهين إلى أن جميع الآلات والمعدات المستوردة هي جديدة وغير مجددة.

ثاني عشر: حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع الاستثمارية:

وصل حجم التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشّملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته والمرسوم رقم /8/لعام 2007 خلال الفترة (1991 – 2008) إلى حوالي (**1607.9**) مليار ليرة سورية، منها (**1280.8**) مليار ليرة سورية بالقطع الأجنبي، في حين بلغت حصة عام 2008 من هذه التكاليف (**537.4**) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (**33.42** %) من إجمالي التكاليف الاستثمارية لإجمالي المشاريع المشّملة منذ صدور قانون الاستثمار.

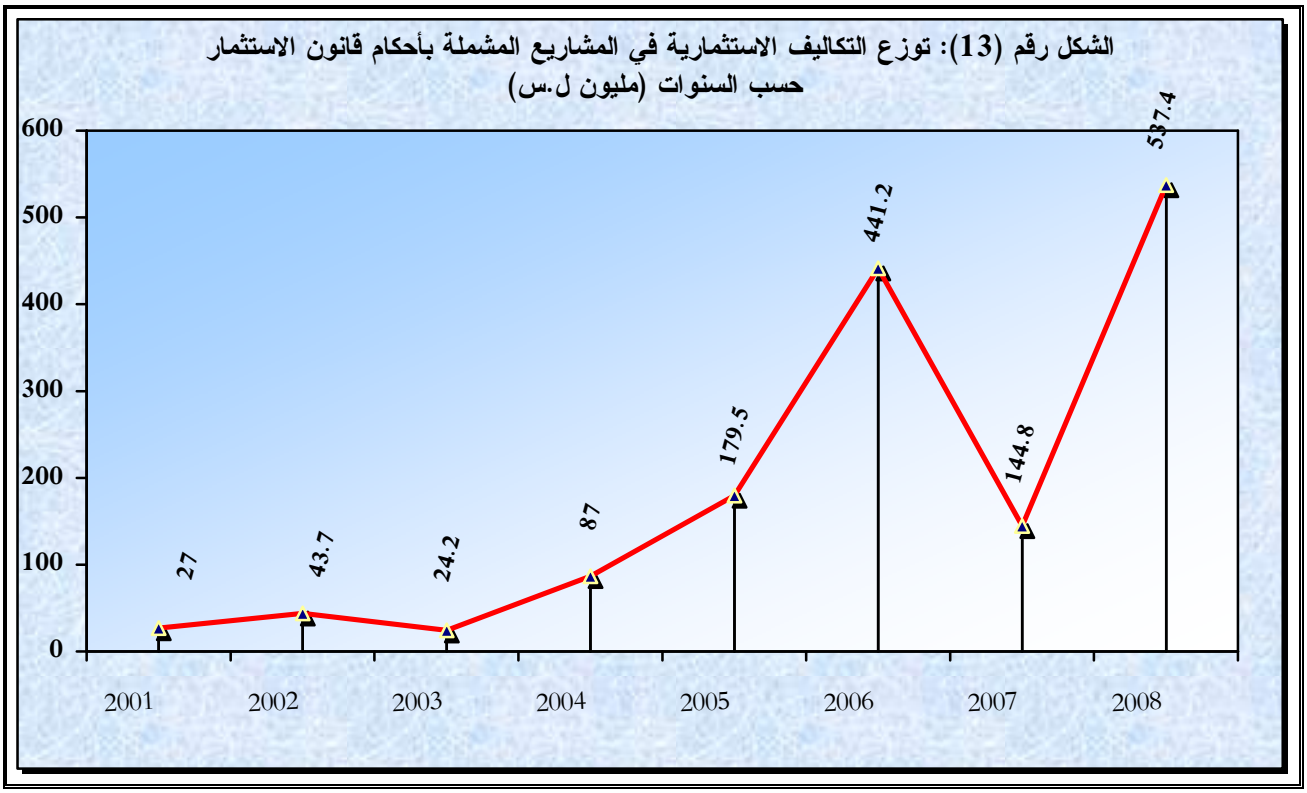

ثالث عشر: التوسع في المشاريع القائمة:

تعمد المشروعات المنفذة بعد نجاحها إلى التوسع في طاقاتها الإنتاجية بإضافة خطوط إنتاج جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليفها الاستثمارية وقيم الآلات وعدد العمال، وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية القائمة والتي عمدت إلى مضاعفة طاقاتها الإنتاجية وتكاليفها الاستثمارية خلال عام 2007 مايزيد عن /**64**/ مشروعاً صناعياً بتكاليف استثمارية معدلة وصلت إلى (**17.9**) مليار ل.س، منها على سبيل المثال لا الحصر (شركة السويدي للكابلات، شركة بل ماجوري الفرنسية لإنتاج الجبنة، وعدد كبير من منشآت للصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية..إلخ)، بالإضافة إلى (**14**) مشروع للنقل بتكاليف استثمارية معدلة تصل إلى (**400**) مليون ل.س.

الفصل الرابع:

واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى

أولاً – قطاع السياحة:

تطورت الاستثمارات السياحية في مجالين أساسيين أحدهما الاستثمارات الناجمة عن المنشآت السياحية (فنادق، مطاعم) الموضوعة في الخدمة والثاني الاستثمارات السياحية الناجمة عن المشاريع (فنادق، مطاعم) قيد الإنشاء ،وذلك نتيجة لأسواق الاستثمار السياحي من تحضير الأراضي الخالية من الإشغالات والمجدية اقتصادياً بالإضافة لاعتماد صيغ جديدة للتعاقد واتباع أسلوب جديد في الترويج الاستثماري وتحسين البيئة التشريعية وتأمين التمويل والبنية التحتية اللازمة وتبسيط الإجراءات.

1– الاستثمارات السياحية:

بلغ إجمالي الاستثمارات الحالية (الموضوعة بالخدمة) والاستثمارات المستقبلية (قيد الإنشاء) في نهاية عام 2008ما يقارب /417.052/ مليار ل.س مقابل /147.651 /مليار ل.س لغاية عام 2004 .بمعدل نمو سنوي وسطي 29.64 % فيما بلغت قيمة الاستثمارات للمنشآت السياحية الموضوعة في الخدمة /198.388/مليار ل.س في نهاية عام 2008 مقابل /143.409/ مليار ل.س بنهاية عام 2004 بمعدل نمو سنوي وسطي 8.45 % وكذلك بلغت قيمة الاستثمارات قيد الإنشاء في نهاية عام 2008 حوالي /218.664/مليار ل.س مقابل /4.242/مليار ل.س نهاية 2004 وبمعدل نمو سنوي وسطي 167.95 % .

الجدول رقم (53): المؤشرات للاستثمارات السياحية خلال الفترة من 2004 – 2008:

البيـــــان	لغاية 2004	لغاية 2005	لغاية 2006	لغاية 2007	لغاية 2008	وسطي معدل النمو السنوي
إجمـــالي الاســـتثمارات مليار ل. س	147.651	178.374	287.169	355.374	417.052	% **29.64** +
الاستثمارات في الخدمة مليار ل. س	143.409	166.201	186.168	192.952	198.388	% **8.45** +
الاستثمارات قيد الإنشاء مليار ل. س	4.242	12.173	101.001	162.422	218.664	**%167.95+**

المصدر : وزارة السياحة.

* ارتفع تدفق الاستثمار السياحي السنوي للمشاريع قيد الإنشاء من /1.4/ مليار ليرة سورية في عام 2005 و إلى /52.8/ مليار ل. س في عام 2008 بمعدل نمو +235% بين عام 2005و2008 وبالمقابل من المتوقع تدفق /68.830 / مليار ل.س خلال عام 2009 .

الجدول رقم (54): تدفق الاستثمار السياحي المنفذ خلال الفترة 2005– 2008 :

السـنوات	منفذ 2005	منفذ 2006	منفذ 2007	منفذ 2008	متوقع 2009	معدل النمو 2008/2005
الاستثمارات المنفذة سنوياً مليار ل. س	1.413	4.057	33.666	52.753	**68.830**	**% 235 +**

المصدر وزارة السياحة.

أ – المشاريع الموضوعة بالخدمة:

بلغ حجم الاستثمارات الموضوعة بالخدمة لغاية عام 2005 ما مقداره /166/ مليار ل.س، وفي عام 2006 دخلت في الخدمة /567/ منشأة بحجم استثمارات /20/ مليار ل.س، وقد وصل حجم الاستثمارات الموضوعة في الخدمة والتي نفذت في عام 2008 ما مقداره /5436/ مليون ل.س، بطاقة استيعابية لـــ (93) منشأةً، بـــ(1508) سريراً، و(9578) كرسياً، ليكون الإجمالي خلال هذه الفترة قد بلغ (3131) منشأة بطاقة استيعلبية قدرها (84585) سريراً و (299958) كرسي وبتكلفة وصلت إلى (198.3) مليار ل.س كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (55): تطور المشاريع الموضوعة بالخدمة خلال الفترة 2005–2008 (مليون ل.س)

البيـــان		عدد المنشآت	الطاقة الاستيعابية		الاستثمارات السياحية (مليون ل.س)
			عدد الأسّرة	عدد الكراسي	
فنادق	2005	566	43262	64893	118970
مطاعم		1780	0	157436	47231
المجموع		**2346**	**43262**	**222329**	**166201**
فنادق	2006	56	2261	3134	8488
مطاعم		511	0	46089	11603
المجموع		**567**	**2261**	**49223**	**20091**
فنادق	2007	29	1554	3403	3475
مطاعم		115	0	15425	3306
المجموع		**144**	**1554**	**18828**	**6781**
فنادق	2008	**19**	**1508**	**260**	**3497**
مطاعم		**74**	**0**	**9318**	**1939**
المجموع		**93**	**1508**	**9578**	**5436**
الإجمـــالي		**3131**	**84585**	**299958**	**198388**

المصدر: وزارة السياحة.

ب– المشاريع قيد الإنشاء:

بلغ حجم الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء والحاصلة على رخص إشادة في عام 2004 قبل سنة الأساس والذي سوف تندرج بالخدمة ابتداءً من عام 2007 ما مقداره /4240/ مليون ل.س وحجم استثمارات عام 2005 سنة الأساس والتي تندرج بالخدمة ابتداءً من عام 2008 ما مقداره /7933/ مليون ل.س وحجم استثمارات عام 2006 والتي تدخل في الخدمة ابتداءً من عام 2009 ما مقداره /**88828**/ مليون ل.س وحجم استثمارات عام 2007، والتي تدخل في الخدمة ابتداءً من عام 2010 ما مقداره /**61421**/ مليون ل.س، وبلغ حجم الاستثمارات (2008) ما مقداره **56242**/ والتي ستدخل في الخدمة ابتداءً من عام 2011موزعة ، على النحو الآتي:

جدول رقم (56): تطور المشاريع قيد الإنشاء خلال الفترة 2004– 2008 (مليون ل.س)

السنوات	مطاعم		فنادق		المجموع	
	عدد المنشآت	القيمة الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد المنشآت	القيمة الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد المنشآت	القيمة الاستثمارية (مليون ل.س)
2004	20	820	19	3417	39	4240
2005	28	2491	18	5439	46	7933
2006	69	5943	82	83362	151	88828
2007	47	5034	59	56468	106	61421
2008	32	52847	70	3395	102	56242

المصدر: وزارة السياحة.

الشكل رقم (14) تزايد الأسرة الفندقية الموضوعة في الخدمة وفي المنشآت قيد الانشاء للفترة 2004 - 2008

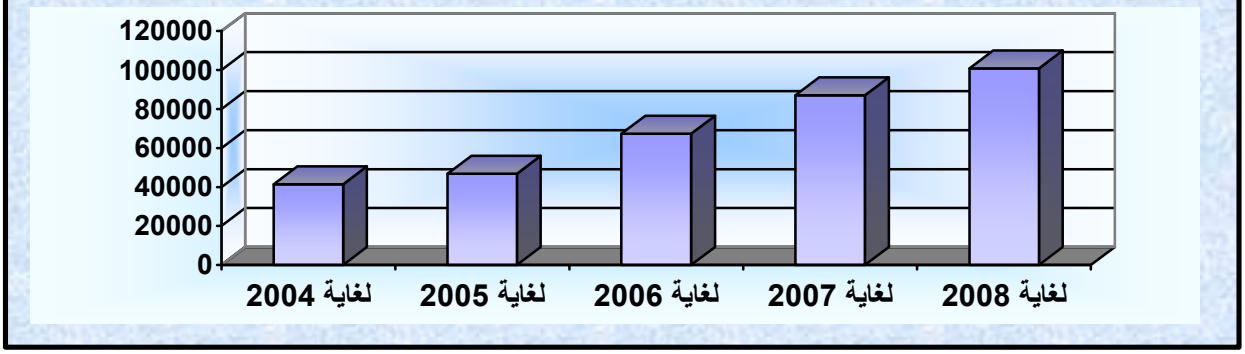

الشكل رقم (15) تزايد عدد كراسي الاطعام في المشاريع السياحية في الخدمة وقيد الانشاء للفترة من 2004-2008

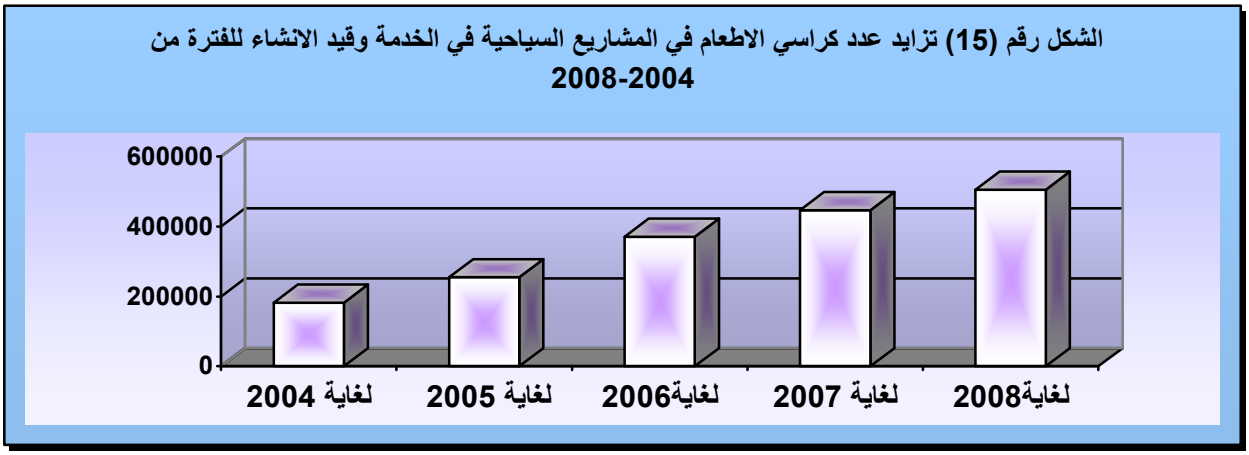

جـ – التوزع الجغرافي للاستثمارات السياحية:

* تركزت الاستثمارات السياحية للمنشآت الحالية في ستة محافظات (دمشق، ريف دمشق، حلب، حمص، اللاذقية، طرطوس) بنسبة 87.6% وباقي المحافظات (درعا – السويداء – دير الزور – الرقة – الحسكة – ادلب – حماه – القنيطرة) بنسبة 13.4%.

* ويبين التوزع الجغرافي لحجم الاستثمارات المستقبلية (قيد الإنشاء) على زيادة في إقبال المستثمرين على الاستثمار في محافظة ريف دمشق حيث ارتفعت حصتها في الاستثمارات الحالية (الموضوعة بالخدمة) من 20 % إلى 30.17 % من إجمالي الاستثمارات المستقبلية (قيد الإنشاء) وهذا ما ينطبق أيضاً على محافظة طرطوس حيث ارتفعت حصتها من الاستثمارات الحالية (الموضوعة بالخدمة) من 7.71 % إلى 19.23 % فيما انخفضت نسبة الاستثمارات في محافظة دمشق بسبب عدم توفر أراض كافية لتلبية الطلب الاستثماري فيها وبالتالي تحول الطلب إلى ريف دمشق حيث بقيت نسبة الاستثمارات في دمشق وريفها ثابتة للاستثمارات في الخدمة وقيد الإنشاء (48.6% ، 48.8) على التوالي ويبقى إقليم دمشق وريف دمشق الجاذب الأكبر للاستثمارات الجديدة (48.86%) مقابل ارتفاع نسبة الاستثمارات الجديدة في المنطقة الساحلية إلى 31.64 % وذلك من إجمالي الاستثمارات المستقبلية (قيد الإنشاء) على مستوى القطر وحافظت كل من حلب واللاذقية على مستوى التدفق الاستثماري الحالي (الموضوعة بالخدمة) والمستقبلي (قيد الإنشاء) .

الجدول رقم (57) توزع الاستثمارات السياحية جغرافياً حسب المنشآت:

الاستثمارات السياحية	دمشق	ريف دمشق	اللاذقية	طرطوس	حلب	حمص	المجموع	باقي المحافظات
قيد الإنشاء	%18.68	%30.17	%12.41	%19.23	%10	%4.8	%95.29	%4.71
في الخدمة	%28.6	%20	%13.76	%7.71	%11	%6.5	%87.6	%13.4

2 – فرص العمل:

بلغ عدد فرص العمل المحققة من المنشآت السياحية في الخدمة /150.023/ ألف فرصة عمل في نهاية عام 2008 مقابل /106.645/ ألف فرصة في لغاية عام 2003 بمعدل نمو سنوي وسطي + 7% ، أما فرص العمل المحققة في قطاع البناء نتيجة المشاريع السياحية الجديدة فقد بلغت في عام 2008 حوالي 35.151 ألف فرصة عمل مقابل /942/ فرصة عمل في عام 2005 بمعدل نمو سنوي وسطي + 302 % .

الجدول رقم (58) : تزايد عدد فرص العمل الناتجة عن الاستثمار السياحي للفترة 2003– 2008

فرص العمل	في عام 2003	في عام 2004	في عام 2005	في عام 2006	في عام 2007	في عام 2008
فرص مباشرة	106645	111434	126424	139048	145324	150023
فرص سنوية (قطاع البناء)	0	0	942	2704	22444	35151

جدول رقم (59): تطور الاستثمارات التراكمية وحسب شكل الملكية خلال الفترة 2000–2008

السنوات	نشاط الفنادق		نشاط المطاعم		مجموع القطاع العام	مجموع القطاع الخاص	مجموع استثمارات الفنادق	مجموع استثمارات المطاعم	الإجمالي
	قطاع عام (القيمة)	قطاع خاص (القيمة)	قطاع عام (القيمة)	قطاع خاص (القيمة)					
2000	11029	67652	2166	30343	13195	97995	78681	32509	111190
2001	11029	68407	2166	31683	13195	100090	79436	33849	113285
2002	11029	70053	2166	33134	13195	103187	81082	35300	116382
2003	11029	78506	2166	43638	13195	122144	89535	45804	135339
2004	11029	80937	2166	49240	13195	130177	91966	51406	143372
2005	11029	88474	2166	64533	13195	153007	99503	66699	166202
2006	11029	93674	2166	79300	13195	172974	104703	81466	186169
2007	11029	97149	2166	82606	13195	179755	108178	84772	192950
2008	11029	100646	2166	84545	13192	185191	111675	86711	198386

المصدر: وزارة السياحة.

الشكل رقم (16) تطور الاستثمارات التركية

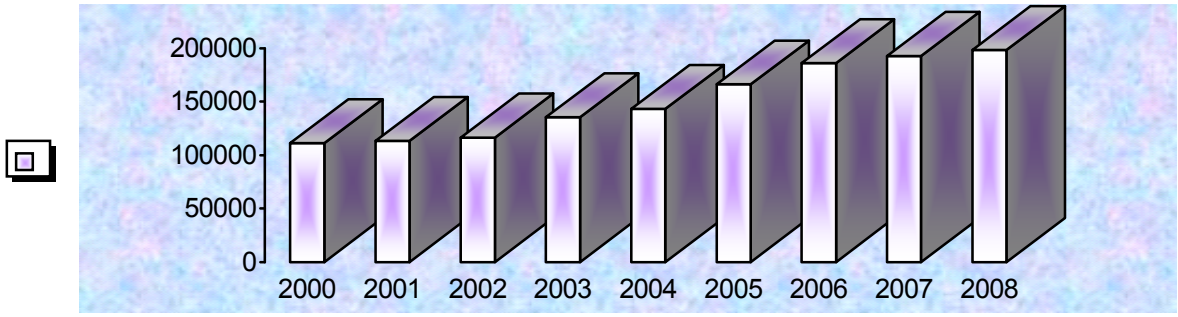

جدول رقم (60): المنشآت الموضوعة بالخدمة حسب المناطق والمحافظات خلال عام 2008

المناطق	المحافظات	الطاقة الاستيعابية		الاستثمارات السياحة	النسبة المئوية
		عدد الأسرة	عدد الكراسي	مليون ل.س	للاستثمارات
منطقة دمشق وريف دمشق	دمشق	15093	75215	56791	28.63
	ريف دمشق	8845	67469	39605	19.96
	المجموع	**23938**	**142684**	**96396**	**48.59**
المنطقة الجنوبية	درعا	505	4240	2411	1.22
	السويداء	20	2590	777	0.39
	القنيطرة	25	640	235	0.12
	المجموع	**550**	**7470**	**3423**	**1.73**
المنطقة الساحلية	اللاذقية	7083	39169	27301	13.76
	طرطوس	2986	28799	15297	7.71
	المجموع	**10069**	**67968**	**42598**	**21.47**
المنطقة الوسطى	حمص	3856	14768	12900	6.50
	حماه	1027	11216	5704	2.88
	المجموع	**4883**	**25984**	**18604**	**9.38**
المنطقة الشمالية	حلب	5716	29213	21937	11.06
	ادلب	392	6428	2769	1.40
	المجموع	**6108**	**35641**	**24706**	**12.45**
المنطقة الشرقية	دير الزور	1733	6170	5837	2.94
	الحسكة	990	8813	4574	2.31
	الرقة	314	5228	2250	1.13
	المجموع	**3037**	**20211**	**12661**	**6.38**
المجموع النهائي		**48585**	**299958**	**198388**	**100**

المصدر: وزارة السياحة.

جدول رقم (61): المنشآت قيد الإنشاء حسب المناطق والمحافظات خلال عام 2008

المناطق	المحافظات	الطاقة الاستيعابية		الاستثمارات السياحية	النسبة المئوية
		عدد الأسرة	عدد الكراسي	مليون ل.س	للاستثمارات
منطقة دمشق وريف دمشق	دمشق	5323	9222	40850	18.68
	ريف دمشق	16133	43348	65961	30.17
	المجموع	**21456**	**52570**	**106811**	**48.85**
المنطقة الجنوبية	درعا	563	3008	1053	0.48
	السويداء	805	7646	1870	0.86
	القنيطرة	0	0	0	0.00
	المجموع	**1368**	**10654**	**2923**	**1.34**
المنطقة الساحلية	اللاذقية	7993	33792	27145	12.41
	طرطوس	10430	29983	42049	19.23
	المجموع	**18423**	**63775**	**69193**	**31.64**
المنطقة الوسطى	حمص	4092	17507	10491	4.80
	حماه	358	8352	1815	0.83
	المجموع	**4450**	**25859**	**12307**	**5.63**
المنطقة الشمالية	حلب	4978	31717	21967	10.05
	ادلب	16	3050	676	0.31
	المجموع	**4994**	**34767**	**22643**	**10.36**
المنطقة الشرقية	دير الزور	230	510	636	0.29
	الحسكة	652	10317	2508	1.15
	الرقة	607	6731	1643	0.75
	المجموع	**1489**	**17558**	**4787**	**2.19**
المجموع النهائي		**52180**	**205183**	**218664**	**100**

المصدر: وزارة السياحة.

ثانياً– القطاع المـــالي

1– المصارف الخاصة :

استمرت السلطة النقدية في توجيه سياساتها لتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار سعر صرف الليرة السورية وتوسعت عملية تمويل المستوردات عبر الجهاز المصرفي وتم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار وجرى ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة مما يمنح المزيد من الاستقرار في سعر الصرف، وبلغ عدد المصارف العاملة في سورية اليوم /20/ مصرف منها ستة مصارف عامة وأربعة عشرمصرفا خاصا بينها ثلاثة مصارف إسلامية وقد باشرت هذه المصارف عملها في السوق السورية وأحدثت فروعاً لها في المحافظات، كما تم الترخيص لعدد من شركات الصرافة وبدأ بعضها بالعمل، إذاً فقد شهد القطاع المصرفي نمواً إيجابياً في العامين الماضيين تماشياً مع النشاط الاقتصادي العام، وسجلت مجموع الموجودات وودائع الزبائن والتسليفات للقطاع الخاص والحسابات الرأسمالية ارتفاعاً، بالإضافة إلى ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية على نحو أكثر منه للودائع بالعملة المحلية، وفي موازاة ذلك إن العدد المتزايد للمصارف وتوسع المصارف الموجودة قد أدى إلى ارتفاع ملموس في حسابات الرساميل بأكثر من ثلاثة أضعاف وفقاً لإحصاءات مصرف سورية المركزي.

إن اعتماد تدابير محفزة لهذا القطاع والأداء الإيجابي للمصارف العاملة قد ساهم في جذب مستثمرين جدد إلى السوق، وفيما يلي جدول بأسماء المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المرخصة في سورية.

جدول رقم (62): حجم الاستثمارات ونسبة الاستثمار الأجنبي وعدد الفروع في المصارف الخاصة التقليدية المرخصة

المصارف التقليدية الخاصة					
اسم المصرف	**تاريخ المباشرة**	**رأس المال** (مليون ل.س)	**نسبة القطع الأجنبي %**	**عدد الفروع**	**عدد العاملين**
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004/1/4	2500	% 49	23	490
بنك سورية والمهجر	2004/1/7	3000	% 49	17	326
البنك الدولي للتجارة والتمويل	2004/4/3	3000	% 49	20	325
بنك عودة – سوريا	2005/9/15	2500	% 49	20	401
البنك العربي – سوريا	2006/1/2	3000	% 49	14	273
بنك بيبلوس – سوريا	2005/12/5	2000	% 49	7	243
بنك سورية والخليج	2007/6/13	3000	% 49	4	100
بنك فرنسبنك – سورية	2009/1/15	1750	%49	2	63
بنك الأردن – سورية	2008/11/25	1500	%49	1	76
ينك الشرق	-	2500	%49	-	-
بنك قطر الوطني – سورية	-	5000	%49	-	-
المجمـــــــوع	**–**	**29750**	**% 49**	**108**	**2297**

المصدر: قاعدة بيانات مصرف سورية المركزي.

جدول رقم (63): المصارف الخاصة الإسلامية المرخصة خلال الفترة (2006–2008) لدى المفوضية الحكومية

اسم المصرف	*رأس المال مليون ل.س*	*نسبة القطع الأجنبي*	*تاريخ المباشرة*	*عدد الفروع*	عدد العاملين

بنك سورية الدولي الإسلامي	5000	%49	2007/9/15	7	218
بنك الشام	5000	%49	2007/8/27	3	84
بنك البركة – سورية	5000	%49	–	–	–

كما إن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية هي الجهة الناظمة لقطاع الأوراق المالية في سورية ولها جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها وبما يحقق أهدافها الأساسية من تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها بما يضمن تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية ويساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، إضافة إلى حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة وتشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

وتخضع إشراف ورقابة الهيئة كل من الجهات التالية:

1) الشركات المصدرة للأوراق المالية.
2) شركات الخدمات والوساطة المالية المرخصة.
3) مصارف وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار المرخصة.
4) الأسواق المالية.
5) شركات ومكاتب المحاسبة والتدقيق المعتمدة.

هذا وإن الهيئة هي المسؤولة عن إصدار التعليمات والقيام بكافة الوظائف الكفيلة بتحقيق أهدافها ولها في سبيل ذلك القيام بتنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية إضافة إلى تنظيم ومراقبة الأوراق المالية والتعامل معها.

• فقد بلغ عدد الشركات المساهمة العامة (والتي قامت بطرح جزء من أسهمها على الاكتتاب العام) اثنان وخمسين شركة يقدر مجموع رؤوس أموالها بـــ /67.7/ مليار ل.س مع الإشارة إلى أنه من المرجح أن يزداد هذا العدد بنسبة كبيرة في المستقبل القريب وذلك بعد أن صدر مؤخراً قانون الشركات رقم (3) لعام 2008، والمرسوم رقم (61) لعام 2008 الذي شجع الشركات على التحول إلى شركات مساهمة من خلال منحها حزمة من الحوافز ، كما بلغ عدد الشركات المساهمة التي تأسست خلال العام 2008 (5) شركات تم الاكتتاب على أسهم أربع شركات منها ، كما أن هناك شركات أخرى تقدمت بطلبات اصدار وطرح الأسهم وما زالت تستكمل الاجراءات اللازمة لذلك . و بلغ عدد الإصدارات التي جرت في عهد هيئة الأسواق والأوراق المالية منذ نهاية عام 2006 وحتى نهاية العام 2008 ستة عشر إصداراً.و بلغ مجموع قيمة الأسهم التي تم طرحها على الاكتتاب العام /**14,646**/ مليار ليرة سورية، كما بلغ مجموع رؤوس أموال هذه الشركات مبلغ /**31,125**/ مليار ليرة سورية.

• تفاوتت النسب المطروحة على الاكتتاب العام من قبل الشركات المساهمة العامة التي تأسست خلال السنتين الماضيتين فبلغت أعلى نسبة طرح 51% من رأس المال أما أدنى نسبة طرح فبلغت

15%. كما تفاوتت نسب تغطية الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام من قبل الشركات المساهمة خلال السنتين الماضيتين حيث بلغت أعلى نسبة تغطية 518% ،

أما فيما يتعلق بصناديق الاستثمار فإنه لا يوجد في سورية حالياً أي صندوق استثماري مرخص علماً بأن هيئة الأوراق والأسواق المالية كانت قد أعدت مشروع نظام صناديق الاستثمار ، وبعد صدور المرسوم رقم /55/ لعام 2006 القاضي بإحداث سوق دمشق للأوراق المالية وبذلك يتكامل عمل هيئة الأوراق المالية مع السوق لإطلاق قطاع مالي فعال وسليم .

2- التأمين :

أحدثت هيئة الإشراف على التأمين بهدف وضع إطار تنظيمي لسوق التأمين المحلية بما تشمله من نشاطات وتحديد معايير إدارية ومتطلبات لضمان جودة الخدمات التأمينية وحماية العملاء والمستثمرين في هذا القطاع، وتعمل اليوم في السوق السورية أربعة عشر شركة للتأمين إلى جانب المؤسسة العامة السورية للتأمين كمؤسسة حكومية، ومنها أربع شركات تأمين إسلامي (تكافلي).

جدول رقم (64): شركات التأمين الخاصة في سورية والمساهمات الخارجية فيها حتى نهاية عام 2007

اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	المساهمات الخارجية (مليون ل.س)	نسبة المساهمات الخارجية (%)
المتحدة للتأمين	850	255	% 30
السورية العربية للتأمين	1000	600	% 60
الوطنية للتأمين	850	272	% 32
السورية الدولية (آروب)	1000	340	% 34
العربية – سورية للتأمين	1050	535	% 50.95
السورية الكويتية للتأمين	850	424	% 49.9
المشرق العربي للتأمين	850	340	% 40
الثقة السورية (ترست للتأمين)	850	833	% 98
العقيلة للتأمين التكافلي	2000	740	% 37
الاتحاد التعاوني للتأمين	1000	400	% 40
نور للتأمين التكافلي	1500	501	% 33.4
أدير للتأمين	1250	700	% 56
الإسلامية السورية للتأمين	1000	540	% 54
شركة آمان للتأمين التكافلي	1300	637	%49
المجمـــــــوع	15350	7117	% 46.36

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين.

3- الخدمات والوساطة المالية:

تابعت هيئة الأسواق والأوراق المالية تلقي ودراسة طلبات الترخيص المقدمة لها من الجهات الراغبة بتأسيس شركات الخدمات والوساطة المالية ، وقد جاءت النتائج حتى نهاية العام 2008 على النحو التالي:

- حصلت ثلاثة شركات على أمر مباشرة أعمالها ، وهي شركات مساهمة وبلغ رأس مالها/670/ مليون ليرة سورية، وتتضمن نشاطاتها إدارة الإصدار والاستشارات والوساطة المالية وإدارة الاستثمار .
- حصلت أربعة شركات على الترخيص النهائي **وهي شركات محدودة المسوؤلية يبلغ رأسمالها /260/ مليون ليرة سورية.**
- حصلت إحدى وثلاثين شركة على الترخيص الأولي ،بلغ رأس مالها/**4.660**/ **مليارليرة سورية.**

4- المناطق الحرة:

تشير بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة أن عدد المناطق الحرة في سورية وصل إلى ثمانية مناطق إضافة للمنطقة الحرة في حسياء- قيد التنفيذ - وبلغ مجمل الاستثمار في المناطق الحرة السورية الثمانية في عام 2000 نحو (**514**) مليون دولار، وتطورت لتصل في عام 2008 إلى (**777**) مليون دولار، وفي غضون ذلك وصل عدد العاملين في المناطق الحرة في عام 2008 إلى (**8959**) ، ووصل عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المناطق الحرة إلى (86) شركة أجنبية، وتطور عدد المنشآت من (**610**) منشأة عام 2000 إلى (**1215**) منشأة في عام 2008.

جدول رقم (65): المؤشرات المادية في المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال الفترة 2000-2008

الأعوام	لغاية 2000	لغاية 2001	لغاية 2002	لغاية 2003	لغاية 2004	لغاية 2005	لغاية 2006	لغاية 2007	لغاية 2008
الإيرادات (مليون ل.س)	426	498	607	560	705	786	925	1077	1034
حركة البضائع الداخلة والخارجة (التبادل التجاري) (مليار ل.س)	44	70	88	104	125	158	206	230	240
رأس المال المستثمر في المناطق الحرة (مليون دولار)	**514**	**524**	**535**	**546**	**557**	**627**	**653**	**706**	**777**
عدد المنشآت المستثمرة	610	630	654	678	712	786	932	1009	1215
عدد العاملين في المنشآت المستثمرة	8943	9392	15000	15700	16800	18000	22000	9455	8959
الشركات الأجنبية المستثمرة	-	-	32	41	52	58	62	63	86

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

جدول رقم (66): حجم الاستثمارات الاجنبية المستثمرة في المؤسسة العامة للمناطق الحرة لعام 2008

الفـــــرع	عدد المشاريع حسب النشـــــاط					رأس المال (ألف دولار)
	تجاري	صناعي	مصرفي	خدمي	المجموع	
اللاذقيـــة	2	1	0	0	3	1783
المرفئيـــة	1	0	0	0	1	1500
المطـــار	3	0	0	0	3	285
طرطـوس	11	1	0	0	12	61991,7
عـــدرا	6	8	0	0	14	60092
حلـــب	5	0	0	0	5	3804
دمشـــق	18	7	7	5	37	156973
اليعربية	11	0	0	0	11	2300
المجمـــــوع	**57**	**17**	**7**	**5**	**86**	**288728.7**

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

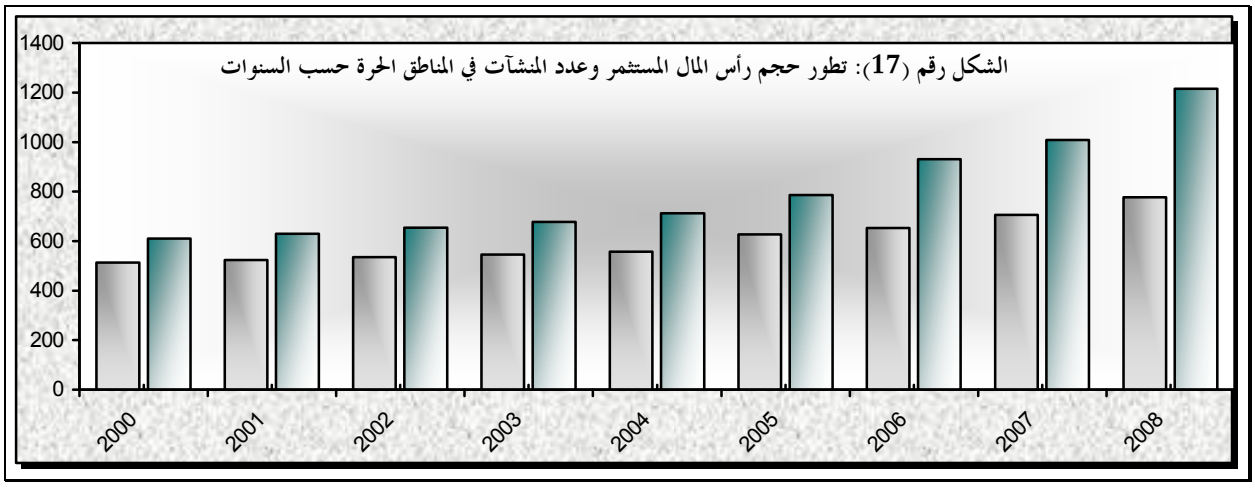

5- التعليم العالي :

بلغ عدد الجامعات الخاصة المحدثة /20/ جامعة، افتتح منها/14/ جامعة ،بلغ مجموع رأس مالها/7652.5/ مـــايون ليرة سورية يصل نسبة رأس المال الأجنبي منها 35% ، وتقوم وزارة التعليم العالي بمتابعة ميدانية مستمرة للجامعـــات الخاصة للتحقق من مدى تطبيقها للمرسوم التشريعي رقم /36/ لعام 2001 وتعليماته التنفيذية وقواعـــد الاعتمـــاد العلمي.

جدول (67) تطور إجمالي أعداد طلاب الجامعات الخاصة في سوريا 2006- 2008

السنوات	2006	2007	2008	وسطي معدل النمو
إجمالي الطلاب	7029	11007	16717	%54.2

الفصل الخامس:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). [8]

يشكل الاستثمار الأجنبي أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر إذ أنه يضطلع بالضرورة بدور خطير على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول، ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية ، لذلك تنظم الدول والمجتمع الدولي معاملة الاستثمار (غير الوطني) وتقرير الضمانات له من واقع أنه يرتبط بحركة تداول رؤوس الأموال واستغلالها داخلياً وخارجياً.[9]

كما ويعتبر رافداً للموارد الرئيسة التي ترفد المقدرات الوطنية التي تتوجه الخطة الخمسية العاشرة نحو تعظيم دورها في ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة بالإضافة إلى أنه أداة هامة للتسريع بعمليات التصنيع وتطوير قطاعات السياحة والخدمات والبنية التحتية، ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية واستكشاف أسواق أجنبية للمنتجات السورية، وبهدف جعل سورية مرفأ للاستثمار الخارجي فإن الخطة تأخذ بالاعتبار ضرورة تصميم وتوفير برامج ذات قدرة تنافسية مع البلدان المماثلة في المنطقة.

أ. صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

جدول رقم (68): صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال الفترة 2000-2008 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صافي تدفق FDI	270	110	115	160	275	508	613	898	1187

المصدر: بيانات مصرف سورية المركزي (بيان عام 2008 تقديري).

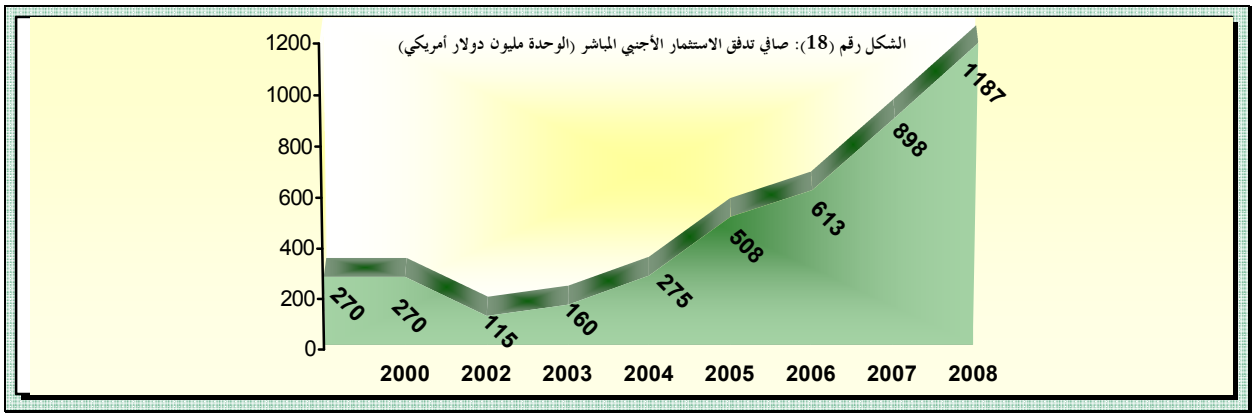

[8] = يعرف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في نسخته الخامسة لعام 1993 الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهدف المستثمر المباشر هو ممارسة نوع من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر، وتطبق نسبة (10 %) أو أكثر من ملكية الحقوق (أي الأسهم العادية أو قوة التصويت في المؤسسة) حتى يمكن وصف الاستثمار على أنه استثمار أجنبي مباشر.

[9] الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، د. دريد محمود السامرائي.

ب. مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة:

ووفقاً للبيانات فإن الاستثمار الأجنبي يستمر بالتنامي، فقد وصل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء عرب أو أجانب المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة (1991 – 2008) إلى (**234**) مشروعاً، بتكاليف استثمارية للإجمالي وصلت إلى (**692.7**) مليار ليرة سورية، أي ما نسبته (**43 %**) من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشملة.

وقد بلغ عدد الدول المشاركة باستثمارات في سورية ثمان وثلاثون دولة، وحافظ المستثمرون الأتراك على صدارة قائمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة بـ (**28**) مشروعاً، وتصدر المستثمرون العراقيون قائمة الدول العربية (**34**) مشروعاً ويليهم المستثمرون الكويتيون (**25**) مشروعاً ثم اللبنانيون (**23**) مشروعاً، فالسعوديون (**21**) مشروعاً.

ويعزى ذلك إلى تبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وخلق شبكة علاقات داخلية وخارجية من قبل الحكومة ورجال الأعمال السوريون تهدف إلى استقطاب المستثمرين وعودة الأموال السورية المغتربة.

ومما جاء في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 والذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن ثمان دول عربية قد شهدت ارتفاعاً في حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سادسها سورية التي استقطبت (**2.7**) مليار دولار وحصة (**9.9**%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

جدول رقم (69): مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال خلال الفترة (1991 – 2008)

السنوات	عدد المشاريع المشملة حسب النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى			
1995-1991	7	2	1	0	10	3156.8	956
2000-1996	17	1	2	2	7	1310.1	321
2001	8	4	2	0	14	3090.5	1316
2002	9	0	2	1	12	18437.5	2936
2003	3	1	1	2	7	3882.6	1807
2004	10	0	4	1	15	24049.2	2015
2005	10	2	7	5	24	98632.7	11462
2006	33	6	21	3	63	132316.6	6542
2007	17	1	5	1	24	10579.6	4184
2008	32	2	6	2	42	393033.2	7859
المجموع	**146**	**19**	**51**	**17**	**233**	**692796.8**	**40543**
إجمالي المشاريع المشملة	**1467**	**176**	**1760**	**34**	**3437**	**1607900**	**207661**
نسبة FDI %	**9.9**	**10.8**	**2.9**	**50**	**6.7**	**43**	**19.5**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية

الشكل رقم (19) يبين تطور عدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 1991 - 2008

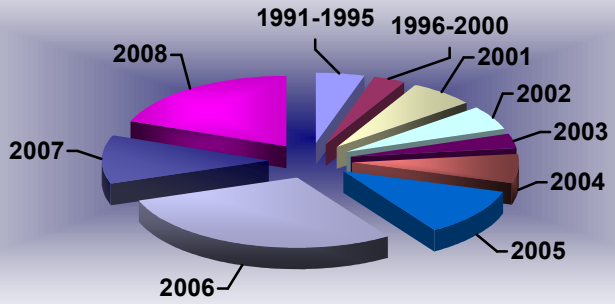

جدول رقم (70): مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار للبلدان (العربية) حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (1991 –2008) مقارنة مع عام 2007

الدولة	للفترة (1991 –2007)						في عام 2008					
	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى			صناعة	نقل	زراعة	أخرى		
العراق	14	17	3	0	34	15703.7	2	3	1	0	6	1757.7
الكويت	19	2	3	1	25	52309.9	6	1	0	0	7	3318.3
لبنان	16	4	3	0	23	3995.2	2	0	0	0	2	344.6
السعودية	16	4	1	0	21	84152.6	3	0	1	0	4	18820.2
الأردن	8	6	0	0	14	2887.2	1	0	0	0	1	191.7
الإمارات	4	0	0	3	7	41208.5	2	0	0	0	2	9860.2
مصر	2	1	0	3	6	10870	1	0	0	0	1	9907.5
فلسطين	3	2	0	0	5	1177.4	1	0	0	0	1	113.4
الجزائر	2	0	0	0	2	204.6	0	0	0	0	0	0
البحرين	2	0	0	0	2	27299.4	1	0	0	0	1	27179
قطر	2	0	0	1	3	473.9	2	0	0	0	2	143.6
ليبيا	0	0	1	0	1	56.7	0	0	0	0	0	0
اليمن	1	0	0	0	1	37.5	0	0	0	0	0	0
المغرب	0	0	1	0	1	241.3	0	0	0	0	0	0
المجموع	**89**	**36**	**12**	**8**	**145**	**240617.9**	**21**	**4**	**2**	**0**	**27**	**71636.2**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (71): مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام القانون رقم /10/ لعام 1991 والمرسوم رقم /8/ لعام 2007 للبلدان (الأجنبية) حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (1991 –2008) مقارنة مع عام 2008

الدولـــة	للفتـــــــــــــــرة (1991 -2008)						في عام 2008					
	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى			صناعة	نقل	زراعة	أخرى		
تركية	19	5	3	1	28	23008,3	7	0	0	0	7	3979,5
ألمانية	9	0	0	2	11	342226,7	1	0	0	1	2	315148,0
إيران	5	0	0	3	8	25607.3						
روسيا	2	0	2	1	5	1650,9						
سويسرا	2	1	1	0	4	2202,3						
قبرص	2	1	0	0	3	650.9						
بريطانيا	2	1	0	0	3	15026,0						
فرنسا	3	0	0	0	3	2974.1						
كوريا	3	0	0	0	3	735,9	1	0	0	0	1	241,9
USA	1	2	0	0	3	872,5	1	0	0	0	1	391,2
الصين	2	0	0	0	2	5038,9						
إيطاليا	0	1	0	0	1	64,3						
السويد	0	1	0	0	1	49,0						
أوزبكستان	1	0	0	0	1	60.8						
بلجيكا	0	1	0	0	1	23.8						
النمسا	1	1	0	0	2	765,5	0	1	0	0	1	116,2
هولندا	0	0	0	1	1	68.1						
كندا	2	0	0	0	2	412,7	1	0	0	0	1	318,7
الباكستان	1	0	0	0	1	156.4						
الهند	0	0	0	1	1	2437.9						
إسبانيا	0	0	1	0	1	105.6						
قبرصي – مصري	1	0	0	0	1	26840,0						
سوري – أوكراني				1	1	1075,0	0	0	0	1	1	1075,0
برازيلي	0	1	0	0	1	126,5	0	0	0	1	1	126,5
سعودي –كوري	1				1	240,8						
المجموع	**57**	**15**	**6**	**5**	**89**	**452420,0**	**11**	**2**	**0**	**2**	**15**	**321397,0**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

جدول رقم (72): إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية خلال الفترة (1991 – 2008) مقارنة مع عام 2007

الدولـــة	للفتـــــــــــــرة (1991 –2008)						في عام 2008					
	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)	نوع النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف (مليون ل.س)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى			صناعة	نقل	زراعة	أخرى		
بلدان الخليج العربي	38	6	4	4	52	184991,6	11	1	1	0	13	56783,4
باقي البلدان العربية	45	30	8	3	86	34799,1	6	3	1	0	10	11940,6
مجموع البلدان العربية	83	36	12	7	138	219790,7	17	4	2	0	23	68724
الدول الأجنبية	57	15	7	10	89	452420	11	2	0	2	15	321397
المجموع	**140**	**51**	**19**	**17**	**227**	**672210.7**	**28**	**6**	**2**	**2**	**38**	**390121**

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

ج. مشاريع الاستثمار الأجنبي المنفذة:

شهدت سورية استثمارات أجنبية كبيرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فقد قُدِّرت الاســـتثمارات الإيرانيـــة بحدود 60 مليون دولار، كما تجاوزت الاستثمارات التركية 50 مليون دولار في قطاعات مختلفة.

جدول رقم (73): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة خلال الفترة (2004–2008)

القطـــــــاع	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام 2004	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام 2005	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام 2006	الاستثمار الأجنبي المنفذ عام 2007	الاستثمار الأجنبي المنفذ غام 2008*
استثمارات قطاع النفط	157	100	111	97	415
استثمارات قطاع السياحة	60	300	225	385	490
استثمارات قانون تشجيع الاستثمار	13	55	77	100	250
استثمارات قطاع التأمين	0	0	93	50	23
مصارف خاصة وإسلامية مرخص لها	45	45	64	130	28
زيادة رأس المال لبعض المصارف الخاصة	0	0	30	30	22
استثمارات قطاعات أخرى	45	83	59	265	54
الإجمالي	**320**	**583**	**659**	**1242**	**1282**

المصدر: ميزان المدفوعات ، مصرف سورية المركزي.

* **بيانات أولية**

جدول رقم (74): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة (1991-2007)

عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
117	% 52	93489	14595

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الفصل السادس:

المقترحات والتوصيات والنتائج المستخلصة.

1) الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار واستكمال المنظومة التشريعية في هذا الشأن خاصة في مجال فصل المنازعات في مجالات التجارة والاستثمار.

2) دعم الخدمات المساندة للاستثمار خاصة في مجالات البنى التحتية كالنقل والاتصالات والكهرباء والطاقة.

3) إتاحة التمويل الكافي لدراسات الجدوى وما قبل الجدوى للمشروعات العربية المشتركة ومساندة تأسيس الشركات المشتركة بتوفير مصادر التمويل لها على أسس تجارية.

4) تأسيس مؤسسة عربية للتمويل (*AFC*) لتمويل القطاع الخاص.

5) الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة:

"الدولار الذي يُنفَق على الترويج يعطي عائدات أفضل من الدولار الذي يُنفق كمساعدة أو يُقدَّم من خلال برنامج للحوافز الضريبية".[10]

6) الانتساب إلى الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار (*WAIPA*) حيث توجد حالياً أكثر من 174 هيئة لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، وهي أعضاء في هذا **الاتحاد** الذي يعمل كمنتدى لتبادل الخبرات والممارسات.

7. تفعيل التدريب النوعي على أساليب وأدوات تشجيع الاستثمار:

تمثل الموارد البشرية في الاستثمار العامل الأكثر أهمية في إنجاح عملها، فهم يمثلون الخط الأمامي في تنفيذ سياسة تشجيع الاستثمار وفي استقبال المستثمرين والرد على استفساراتهم، وثمة حاجة كبيرة وملحة لبناء القدرات في مجال الوظائف الجوهرية لتشجيع وتسويق الاستثمار، وذلك استناداً إلى مهارات احترافية في مجال الأعمال.

ولصياغة استراتيجيات وأدوات محلية لتشجيع الاستثمار بالانسجام مع المعايير الدولية، تحتاج سورية إلى عملية واسعة النطاق من بناء القدرات ومن البرامج الداعمة (EU-ANIMA, WAIPA, FIAS, UNCTAD, UNIDO, UNDP). وتأتي أهمية ربط تلك البرامج بغاياتٍ محددة على نحوٍ جيد وبحيث تخضع لآلية متابعة تكون جزءاً من بنيتها، وبهذا الشكل فإن الكتلة المتراكمة الناتجة عن هذه البرامج المركزة على المستوى الجزئي تصل مع الزمن حداً يجعلها تحدث النقلة المرغوبة ضمن هذا المستوى الجزئي، ويمكن للقطاع الخاص السوري أن يشارك في هذا الأمر كإثباتٍ لإحساسه بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك بتقديم الدعم اللازم لهيئة الاستثمار السورية في مجال الخدمات الاستشارية والإعلام والدعاية ومعلومات السوق والأمور اللوجستية والاستشارات.. إلخ.

---

[10] = البروفسور لويس ويلز، 2003.

8. المشاركة الفاعلة في البرامج الإقليمية:

ثمة حاجةٌ ملحة لأن تعزز سورية مشاركتها في البرامج الإقليمية والدولية مثل برنامج *OECD.ANIMA*..الخ، حيث أن نوع التبادلات والمشاركة في الممارسات النموذجية التي راكمتها هذه البرامج أمراً شديد الفائدة من أجل التطوير السريع لقدرات الاختصاصيين السوريين.

نقاط ضعف مناخ الأعمال:

- ثمة بعض العقبات الإدارية التي لازال يعاني منها المستثمرون في الحصول على التراخيص الإدارية ، وذلك يعود إلى تعدد الإجراءات الخاصة بالأعمال أمام المستثمر ووجود حلقات من الروتين الذي بدأت تضعف وطأته شيئاً فشيئاً، وهو ما يرتب زيادة في التكاليف ويستهلك المزيد من الوقت.
- ضعف التمويل بالنسبة للمشاريع الصناعية، فالتمويل الذي تقدمه المصارف الحكومية المتخصصة يتطلب شروطاً وضمانات إضافية مرهقة، أما المصارف الخاصة فجاهزيتها في هذا المجال لازالت محدودة.
- ضعف آلية التسجيل في نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين في المشروعات الاستثمارية عامة درءاً لظاهرة تهرب المستثمرين من تسجيل عامليهم أو عدم التصريح الحقيقي عن أجورهم وبتنظيم سوق العمل بشكل أفضل للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة في امتصاص البطالة وضرورة الإسراع بتعديل قانون العمل.

نتيجة لما سبق، فإن سورية قد سلكت نهجاً جديداً في التفكير ومجارات الممارسات الدولية في مجال تشجيع الاستثمار وبناء صورة تظهر ميزات موقعها بين من يتنافسون على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا تبرز أهمية تطوير جميع المواد التسويقية والدعائية الحالية، وبإطلاق هيئة الاستثمار السورية، لابد من اتخاذ خطوات لتعزيز القدرات الموجودة حالياً، ومن المفيد في هذا الشأن ذكر النقاط التالية:

- إن تمكين هيئة الاستثمار الجديدة من تنفيذ استراتيجية متماسكة (مرتبطة بالأولويات الوطنية، وتملك قدراً من المرونة يكفي لاستيعاب التغيير حسب الحاجة)، مهمة يرتبط نجاحها بتآزر جهود مختلف الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية، كما يجب التعاون كذلك لإنجاح خطتها التسويقية، وخدمة النافذة الواحدة، إلى جانب التدريب المكثف والمستمر بما فيه حضور الأنشطة والفعاليات الدولية.

الخاتمـــــــــــة:

يأخذنا تقرير هذا العام إلى حقيقة أن سورية اليوم باتت تشكل بوابة هامة للاستثمار حيث شهدت السنوات الأخيرة نقلة نوعية، ولا ندعي اكتمال البيئة الاستثمارية فلازال أمامنا مهام كبيرة تتطلبها تحسين هذه البيئة تتعلق بمعالجة جوانب أخرى مهمة ورديفة، كالبنية التنظيمية والقانونية والقضائية والاستمرار في عملية الإصلاح الإداري وتبسيط اللوائح التنظيمية ومكافحة البيروقراطية، وهو ما يعمل على تحقيقه ويشكل وجهتنا خلال المرحلة القادمة كي لا تفقد المنشطات التي اكتسبها الاستثمار فاعليتها تدريجياً ونحن نعي أن أي استراتيجية للتطوير تستند إلى الرؤيا الواضحة والعمل الدؤوب.

ولذلك فإن تحقيق طموحاتنا في زيادة الاستثمارات وضمان استمرارية هذه الزيادة لتحقيق التنمية الاقتصادية تدفعنا إلى ضرورة إيلاء المناخ الاستثماري العناية القصوى من خلال تعزيز كل الإجراءات التي تحقق ذلك ومتابعة ما لم يتحقق منها.

ويحظى الاستثمار بموقع واهتمام مميزين في الخطة الخمسية العاشرة تبنى معها توجهات البلاد التنموية وحجم ومعدل ومستويات النمو المرجوة على المستوى القومي أو على مستوى النشاطات الاقتصادية ويعكس هذا الاهتمام جدية المجتمع في عقلنة توظيف أمواله حكومية كانت أم خاصة لزيادة الطاقات الإنتاجية في البلاد وامتصاص المزيد من اليد العاملة المعطلة، وتهيئة مسيل التدفقات الاستثمارية الخارجية لإشراكها في دفع حركة التنمية الشاملة عبر مسيرة التطوير والتحديث التي يقود زمامها باقتدار القائد الواثق السيد الرئيس **بشار الأسد**.

إن التطور الملاحظ الذي ترصده مؤشرات الاستثمار لعام 2008 في مختلف قطاعاته سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث حجم تكاليفها الاستثمارية أو فرص العمل التي تحدثها بالإضافة إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤكد حقيقة مفادها أن ما خطاه المجلس الأعلى للاستثمار من خلال قراراته وتوصياته ومنها التفويضات التي منحها لمجلس إدارة هيئة الاستثمار، ساعد إلى حد بعيد في تبسيط الإجراءات وتحسن مناخ الاستثمار في سورية.

وإننا في هيئة الاستثمار السورية أكثر إصراراً اليوم من أي وقت مضى على النهوض باقتصادنا والسير بعملية الإصلاح الاقتصادي نحو أهدافنا التنموية لما فيه رخاء الوطن ورفعة المواطن.

دمشق في /4/2009 م

(ملحـــــــــــق)

جدول رقم (75): قائمة كبار المستثمرين (للمشاريع الاستثمارية المنفذة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار) التي تتجاوز تكاليفها الاستثمارية النصف مليار ل.س

مسلسل	أصحاب المشروع	غاية المشروع	موطن المشروع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
1	شركة السكر الوطنية المساهمة	تكرير السكر الخام واستخراج السكر الابيض والمولاس	حمص	14866	2312
2	عماد نوري حميشو وشركاه	انتاج قضبان حديد تسليح البناء (أملس ومحلزن) والمقاطع المعدنية الصناعية	اللاذقية	10334	100
3	أحمد أحمد السويدي وبديع الدروبي وشركاهم	تصنيع كابلات وهوائيات ووصلات ونهايات	ريف دمشق	5639	500
4	المؤسسة العامة للصناعات الهندسية (سوريا-دمشق) وشركة ايران خودرو (ايران-طهران)	تصنيع وتجميع السيارات السياحية	ريف دمشق	2988	127
5	محمود سليمان طلاس فرزات وشركاؤه	هدرجة زيت القطن ودوار الشمس والصويا	حمص	2689	100
6	شركة سابيا الايرانية وشركة حميشو التجارية السورية وشركائهما	تصنيع وتجميع السيارات السياحية	حمص	2427	606
7	نائل دليل بن أحمد	انتاج اقمشة ستائر ومفروشات وتحضيرها وصباغتها	حلب	2247	46
8	غرفة تجارة وصناعة حماة وهيئة عربية للاستثمار	أنتاج زيوت نباتية ومهدرجة وسمن وزبدة ومشتقاتها	حماه	2233	370
9	شركة فروموجوري بيل م. و شركة سوبايك م.م.م الفرنسية	انتاج الجبنة المطبوخة بأنواعها (جبنة البقرة الضاحكة وأبو الولد وجبنة كيري الطازجة) وتعبئتها للسوق المحلية	ريف دمشق	2219	318
10	أمير اسبت صانجيان بن جورجي	تصنيع الحلي والمجوهرات ونقشها وترصيعها بالاحجار الكريمة آليا	الرقة	2136	35

11	بسام بن أحمد علبي ومحمد زهدي,بن أحمد علبي	انتاج الغزول القطنية والممزوجة	حلب	1967	126
12	شركة نستلة السويسرية و شركاؤها	إنتاج مرق البويون ومسحوق الميلو وتعبئة الحليب المجفف والمساحيق الغذائية المختلفة	ريف دمشق	1804	118
13	وسيم الاخوان ورشا الحسامي وبيان رجوب وتالا الجندي	إنتاج قساطل البلاستيكية مضلعة لزوم جر مياه الصرف الصحي والري اضافة لانتاج القساطل البلاستيكية والعبارات بطريقة	حمص	1758	135
14	عصام أنبوبا	انتاج زيوت نباتية وأعلاف وصابون	حمص	1753	254
15	محمد لبيب الاخوان	انتاج اكياس لتعبئة المنتجات الزراعية	حمص	1573	338
16	علي محمد اسماعيل و شركاؤه	مشروع العصائر والشرابات والمجففات	اللاذقية	1392	453
17	بسام علبي وشريكه	انتاج جميع الاقمشة النسيجية والمفروشات والبرادي واقمشة الالبسة الجاهزة من الخيوط القطنية الصرفة والممزوجة	حلب	1301	182
18	محمد مازن دعبول	انتاج رقائق بلاستيكية للزراعة و الري و تصنيع اكياس و الرقائق البلاستيكية الصحية والغذائية	ريف دمشق	1265	50
19	صائب نحاس وشركاؤه	انتاج الادوية البشرية	ريف دمشق	1264	143
20	محمد سامر العقاد وشركاه	انتاج وتعبئة المياه الغازية وصناعة مستلزكاتها وانتاج ثاني أوكسيد الكربون وتعبئته وانتاج المشروبات الغير غازية	ريف دمشق	1252	270
21	محمد وموفق ومحمد ممتاز دعبول وشركاهم	تحضير وطلاء صفائح الالمنيوم والحديد بأنواعه	ريف دمشق	1196	76
22	محمد مهران البلوشي	تصنيع فوط الاطفال والمناشف النسائية	درعا	1039	45
23	علي اسماعيل و شركاؤه	عصير الحمضيات والخضار والفواكه وتكثيفها	اللاذقية	930.6	157

24	شركة صباغ شرباتي المحدودة المسؤولية (مؤسسة نور)	إنتاج و صباغة و تحضير و معالجة الاقمشة و الخيوط القطنية أليا	حلب	917.5	538
25	تحسين المبروك العبد الرزاق (سعودي) وشركاؤه	انتاج قضبان حديد تسليح و مقاطع معدنية بأنواعه	اللاذقية	914.5	124
26	محمد شيخ عمر وشركاه	انتاج خيوط ممزوجة متنوعة وخيوط بوليستر وفسكوز	حلب	873.1	200
27	عصام بن خير الله أنبوبا وشركاه	عصر بذور فول الصويا وعباد الشمس لانتاج سمن نباتي ومرغرين وزبدة ومايونيز والالكيدات وتعبئتها	حمص	868.3	113
28	شركة طرابيشي وبزرة وسيفي (سيرال)	انتاج انابيب وبروفيلات المنيوم بمقاطع مختلفة	ريف دمشق	849.9	300
29	عصام أنبوبا وشركاه	انتاج كافة أنواع القرميد والبلوك الآجري	حمص	815.7	92
30	وائل النقري	انتاج وغزل وصباغ وتحضير خيوط الاكريليك والخيط المفتن وتسويقها	حلب	788.1	168
31	مصطفى موتاف أوغلو بن أحمد (تركي الجنسية)	انتاج وتحضير خيوط الاكريليك والشانيل والفنتازية من نمر وأصناف مختلفة ومتنوعة	حلب	745.5	48
32	محمد مأمون الملط ومحمد مازن الملط	انتاج بروفيلات معدنية وحوامل كابلات كهربائية	ريف دمشق	712.4	62
33	شركة بلنسية للصناعة والتجارة المساهمة المغفلة	انتاج الأقمشة الخامية و المطبوعة والمصبوغة	حلب	704.9	200
34	خلدون العك	انتاج انابيب واكسسوارات من بولي ايتيلين	حلب	688.1	150
35	محمد عارف بن حسن المهايني وشركاؤه	انتاج معدات و أنظمة الري و المياه	ريف دمشق	686.0	200
36	أدهم محمود محاميد	انتاج اقراص ليزرية مع الطباعة والنسخ	درعا	685.2	125
37	براهيم موصلي كردي	انتاج زيوت نباتية خامية وتكريرها وانتاج السمن	حماه	679.6	78

38	محمود محمد الزعبي وشريكه	انتاج الأدوية البشرية كيميائية ونباتية	ريف دمشق	674.9	171
39	وليد الطباع وشركاء المان وعرب	عيد وسحب وبرم بولي استر وتنفش عوادم الياف	ريف دمشق	674.1	318
40	محمود شبارق وأخوته أولاد عادل	انتاج الخيوط التركيبية والممزوجة من خلال الشعيرات الصنعية والتركيبية والقطن المحلوج من نمر واصناف مختلفة	ادلب	660.3	78
41	محمد الجراح وشركاه	سحب وتلوين بروفيلات المنيو	ربف دمشق	658.6	200
42	مصطفى موصللى كردى	استخراج زيوت نباتية وتحضير منتجاتها وصابون	حماه	658.1	65
43	شركة فيمبكس النمساوية	اعادة تأهيل آلتي الورق ومتمماتها .	دير الزور	649.2	73
44	جمال الدين قنبرية وحسان الدبس وشركائهما	انتاج ورق صحي من عجينة الورق	ريف دمشق	633970	100
45	عبد العزيز دندل	تصنيع اقمشة التريكو القطنية والتركيبية	الرقة	627.9	38
46	بكري فرواتي وشركاؤه	انتاج معكرونة ومعجنات و كحول الاتيلي	حلب	627.2	335
47	خالد علبي بن أحمد	تصنيع وتجهيز خيوط بولي استر	حلب	620.3	99
48	محمد بدر و رياض طعمة وشركائهما	انتاج غليسيرين خام وصابون	ريف دمشق	618.4	91
49	محمد الشيخ طه وشركاه	تصنيع الزجاج المحجر ملون وعادي بقياسات وسماكات مختلفة	حلب	613.0	90
50	منير نحاس بن مصطفى وشركاه	انتاج الخيوط البولي استر والنايلون من خلال عملية سحب و برم و تجعيد الخيوط النصف مصنعة مسبقة النوجيه(POY)	حلب	609.4	125
51	نزار الأسعد وحبيب بيتنجانة وشركائهما	انتاج زيت وسمن وزبدة صناعى ونباتى للقطر والخارج	طرطوس	594.6	146

52	حسان حسن حجار وشركاه	انتاج خيوط اكريليك 100% وخيوط صنعية	ريف دمشق	587.8	327
53	يوسف اسود وشركاؤه	انتاج انابيب وخزانات مقساة بالالياف الزجاجية	حلب	585.1	66
54	هاني كميل عزوز	انتاج الواح الفورميكا والفيبر والورق المشرب	حلب	567.8	125
55	شركة المتين وشركة الخرافي الكويتية وشركاهم	انتاج كبسولات PET لتصنيع عبوات بلاستيكية	حمص	547.9	60
56	شيراز بن يروانت تفنكجي - يروانت بن جرجي تفنكجي - جورج بن يوسف تفنكجي	انتاج حديد التسليح (المقاوم للزلازل) بالدرفلة على الحامي وانتاج الحديد الصناعي (المبسط والمربع والزوايا)	حلب	537.8	200
57	شحادة صلاح الدين و شركاؤه	انتاج عصير العنب و التفاح والبندورة والمكثفات	السويداء	530.0	63
58	عبد الله جربوع	تجعيد وسحب وبرم خيوط بوليستر	حلب	508.4	61
59	نائلة كربوج بنت نجيب	انتاج الخيوط الصنعية والتركيبية والممزوجة من خلال الالياف والشعيرات الصنعية والتركيبية والقطن المحلوج	حلب	507.4	44
60	مصطفى عبد القادر الفاخوري وشركاه	إنتاج الفروج و ذبحه و تنظيفه و تقطيعه و تبريده و تجميده و تحضيره و صناعة المرتديلا pgfبانواعها و تصدير 50%	حماه	503.7	114
61	هيثم صبحي جود و شركاؤه	الأجهزة المنزلية	اللاذقية	503.5	140
62	منذر حاج ماف بن كاظم	صناعة و طباعة علب الكرتون كروجيت من أجل تغليف المنتجات المختلفة	ريف دمشق	502.1	49
63	وهيب كامل مرعي وشركاؤه	انتاج قضبان حديد تسليح ومقاطع صناعية	طرطوس	500.3	107

جدول رقم (76): الاتفاقيات العربية والدولية الموقعة وسارية المفعول

الاتفاقيات العربية الخاصة بالاستثمار

الاتفاقية	القانون	تاريخ التصديق
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	27	1986/7/22

الاتفاقية	المرسوم التشريعي	تاريخ التصديق
اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية	44	2004/7/25
اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية	43	2004/7/20

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الإبرام
الكويت	2001/8/16	بالقانون رقم 12تاريخ 2002/2/26	دخلت حيز التنفيذ من 2004/3/23
البحرين	2000/9/20	بالمرسوم التشريعي رقم 4تاريخ 2001/4/1	سارية المفعول من 2001/12/18
الإمارات	1997/11/26	بالقانون رقم 14تاريخ 1998/8/4	سارية المفعول من2001/1/10
قطر	2003/10/24	بالقانون رقم 7تاريخ 2004/4/1	سارية المفعول من 2006/4/27
عمان	2005/9/14	بالقانون رقم 23 تاريخ 2006/4/24	سارية المفعول من 2006/6/1
الأردن	2001/8/10	بالمرسوم التشريعي رقم 12 تاريخ 2002/2/9	دخلت حيز التنفيذ من 2002/5/11
اليمن	1996/10/9	بالقانون رقم 18 تاريخ 1998/8/4	دخلت حيز التنفيذ من 2005/7/22
لبنان	1997/1/12	بالقانون رقم 15 تاريخ 1998/8/4	دخلت حيز التنفيذ من 1999/9/15
العراق	2002/8/29	مصدقة	
مصر	1997/5/28	بالقانون رقم 16 تاريخ 1998/8/4	سارية المفعول من 1998/10/5
تونس	2001/1/23	بالقانون رقم 11 تاريخ 2002/2/26	سارية المفعول من 2003/3/12
الجزائر	1997/9/14	بالمرسوم التشريعي رقم 23 تاريخ 2000/8/9	دخلت حيز التنفيذ من 2002/6/18
المغرب	2001/10/23	بالقانون 37 تاريخ 2002/5/20	دخلت حيز التنفيذ من 2003/3/29
ليبيا	1993/8/2	بالقانون 7 تاريخ 1993/5/26	دخلت حيز التنفيذ من 1995/10/7
السودان	2000/1/7	المرسوم التشريعي 3 تاريخ 2001/4/1	دخلت حيز التنفيذ من 2001/9/1

المصدر:وزارة الاقتصاد والتجارة

أ. **اتفاقيات الاستثمار:**

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
السنغال	1975/11/14	المرسوم رقم 589 تاريخ 1976/3/3	سارية
USA	1976/ 8/9	المرسوم رقم 33 تاريخ 1977/8/1	سارية
الاتحاد السويسري	1977/6/22	المرسوم رقم 24 تاريخ 1978/7/12	سارية لغاية موعد تجديدها
ألمانيا	1977/8/2	المرسوم رقم 34 تاريخ 1978/9/11	سارية
فرنسا	1977/11/28	المرسوم رقم 30 تاريخ 1978/7/31	سارية
باكستان	1996/4/25	القانون رقم 5 تاريخ 1997/7/2	سارية اعتبارا من 1997/11/4
الصين	1996/12/9	الفانون رقم 10 تاريخ 1998/8/4	سارية اعتبارا من 1999/10/1
اندونيسيا	1997/6/27	القانون رقم 19 تاريخ 1997/12/31	سارية اعتبارا من 2000/2/20
إيران	1998/2/5	المرسوم رقم 3 تاريخ 1998/2/11	سارية اعتباراً من 2005/11/16
بيلاروسيا	1998/3/11	المرسوم رقم 8 تاريخ 1998/8/4	سارية اعتبارا من عام 1998
بلغاريا	2000/5/21	المرسوم رقم 10 تاريخ 2001/5/12	سارية اعتبارا من 2001/11/10
إيطاليا	2002/2/20	المرسوم رقم 43 تاريخ 2002/7/13	سارية اعتبارا من 2003/11/13
أوكرانيا	2002/4/21	المرسوم رقم 56 تاريخ 2003/9/8	سارية اعتبار من 2003/3/16
اليونان	2003/2/23	المرسوم رقم 39 تاريخ 2003/7/27	سارية اعتبارا من 2004/2/27
اسبانيا	2003/10/20	المرسوم رقم(19) تاريخ2004/4/12	سارية اعتباراً من 2004/12/14
تركيا	2004/1/6	المرسوم رقم 40 تاريخ 2004/7/1	سارية اعتباراً من 2006/1/3
روسيا	2005/1/27	القانون رقم (21) تاريخ 2005/6/16	سارية اعتبارا من 2008/7/13
كوريا الديمقراطية	2006/5/14	القانون رقم (51) تاريخ 2006/12/5	دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2006/12/20
نيجيريا الفدرالية	2006/12/10	قانون رقم (14) تاريخ 2007/6/17	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ
طاجاكستان	2007/2/10	المرسوم رقم 18تاريخ 2008/4/2	سارية اعتبارا من 2008/5/30
قبرص	2006/6/10		قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ
الهند	2008/6/18	المرسوم التشريعي رقم /58/تاريخ 2008/9/23	يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 2009/1/22
رومانيا		المرسوم التشريعي رقم/ 61/تاريخ 2008/9/28	قيد استكمال إجراءات المصادقة عليه
ماليزيا	2009/1/9		قيد استكمال إجراءات المصادقة عليه
التشيك	2008/11/20		قيد استكمال إجراءات المصادقة عليه

سلوفاكيا	2008/2/18		قيد استكمال إجراءات المصادقة عليه

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

ب. **اتفاقيات التجارة:**

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
سيريلانكا	1966/10/9	المرسوم 29 تاريخ 1966/10/19	سارية
باكستان	1969/8/11	المرسوم 342 تاريخ 1969/11/23	سارية
تانزانيا	1974/2/12	المرسوم 166 تاريخ 1974/3/15	سارية اعتبارا من1975/8/10
اندونيسيا	1976/3/18	المرسوم 1220 تاريخ 1977/7/9	سارية
الهند	1978/4/20	المرسوم 1570 تاريخ 1978/12/4	سارية اعتبارا من 1979/3/5
غينيا	1979/1/22	المرسوم 1209 تاريخ 1979/1/23	سارية
ألبانيا	1979/6/17	المرسوم 1252 تاريخ 1980/2/8	
النيجر	1980/6/26	المرسوم 2661 تاريخ 1980/12/22	سارية
كوريا الديمقراطية	1982/6/28	القانون رقم 5 تاريخ 1983/2/8	سارية
الأرجنتين	1989/9/6	المرسوم 127 تاريخ 1989/11/8	سارية اعتبارا من1993/6/21
التشيلي	1990/2/27	المرسوم رقم 12 تاريخ 1990/5/24	سارية اعتبارا من1992/4/21
تركمانستان	1992/3/21		
أذربيجان	1992/3/28	المرسوم (10) تاريخ 1992/7/11	سارية
أرمينيا	1992/3/30	المرسوم رقم (7) تاريخ 1992/7/11	سارية
فيتنام	1994/5/12	المرسوم (12) تاريخ 1994/6/27	سارية اعتبارا من1994/10/26
باكستان	1996/4/25	المرسوم رقم172تاريخ 1997/6/15	سارية
إيران	1996/8/21	المرسوم 241 تاريخ 1997/11/10	سارية اعتبارا من2002/4/10
كوبا	1998/10/28	المرسوم تاريخ 2000/10/19	سارية
طاجكستان	1992/3/29	المرسوم (11) تاريخ 1992/7/11	سارية اعتبارا من 1993/9/16
أوكرانيا	2002/4/21	المرسوم رقم(56) تاريخ 2003/9/8	سارية اعتبارا من2003/3/16.
ماليزيا	2003/8/18	المرسوم (49) تاريخ 2004/8/15	سارية اعتبارا من 2004/8/15

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

- بلدان الاتحاد الأوربي تحكم العلاقات التجارية معها اتفاقية التعاون الموقعة في عام 1977.

ج. **اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري وفني:**

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
روسيا	1993/4/15	القانون رقم (11) تاريخ 1993/6/22	سارية اعتبارا من 1993/7/13
أرمينيا	1995/4/30	المرسوم رقم 177تاريخ 2002/6/15	سارية
بيلاروسيا	1998/3/11	المرسوم رقم (8) تاريخ 1998/8/4	سارية اعتبارا من عام 1998
كوبا	1998/10/28	المرسوم رقم 142 تاريخ 2002/5/9	سارية
الصين	2001/1/11	المرسوم ر قم 40 تاريخ 2001/8/26	سارية اعتبارا من2001/10/18
أوكرانيا	2002/4/21	المرسوم رقم (8)تاريخ 2003/1/25	سارية اعتباراً من 2003/3/16

فنزويلا	2007/1/11	المرسوم 2 تاريخ 2007/2/11	قيد التعديل
نيجيريا الفدرالية	2006/12/10	قانون رقم (14) تاريخ 2007/6/17	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

د- جدول عام بمشاريع الاتفاقيات قيد الدراسة والتفاوض:

اسم الدولة	موضوع الاتفاقية	ملاحظات
جنوب أفريقيا	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	
جنوب أفريقيا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني	
السنغال	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السنغالي وبانتظار الرد.
بروناي	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب البروناني وبانتظار الرد.
غويانا	مشروع اتفاق تجاري	قيد البحث والمناقشة بين الجانبين.
بروناي	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب البروناني وبانتظار الرد.
فنلندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الفنلندي وبانتظار الرد.
بلجيكيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوقيع بالأحرف الأولى.
النمسا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوصل إلى صيغة نهائية
اليابان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
ألبانيا	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	تم إيداع الجانب الألباني مشروعي الاتفاقين .
كازاخستان	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	بانتظار رد الجانب الكازاخستاني
غرانادا	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الغرانادي وبانتظار الرد.
اليابان	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
السويد	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السويدي وبانتظار الرد.
النرويج	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب النرويجي وبانتظار الرد.
كرواتيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الكرواتي وبانتظار الرد.
الدانمارك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضوع دراسة لدى الجانبين.
كوبا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضع دراسة لدى الجانبين.
جو رجيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	الاتفاق موضع دراسة من قبل الجانبين.
ليتوانيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضع دراسة لدى الجانبين.
البوسنة والهرسك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	بانتظار رد الجانب البوسني
تركمستان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	بانتظار رد الجانب البوسني.
هولندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة .	لدى الجانب الهولندي وبانتظار الرد.
فيتنام	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.	لدى الجانب الفيتنامي وبانتظار الرد.
هنغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	مؤشر بالأحرف الأولى بين البلدين.

بلغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	قيد إنجاز الصيغة النهائية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة.

ه. اتفاقيات تجارة حرة وتجارة تفضيلية:

- اتفاقية الشراكة مؤسسة لمنطقة تجارة حرة موقعة مع تركيا بتاريخ 2004/12/22 في دمشق تمت المصادقة عليها بالمرسوم (37) تاريخ 2005/5/4 (دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 2007/1/1).
- اتفاقية تجارة حرة تفضيلية موقعة مع إيران بتاريخ 2006/2/23 في دمشق تمت المصادقة عليها بالمرسوم /13/تاريخ 2008/11/3.
- اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي تم التأشير عليها بالأحرف الأولى بتاريخ 2004/10/19 وتم التأشير على النسخة المعدلة في دمشق 2008/12/14.
- هناك طرح لتوقيع اتفاقية تجارة تفضيلية مع الباكستان.
- هناك طرح لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع أوكرانيا.
- تم توقيع إعلان النوايا للتعاون مع كازااخستان في 2008/8/14

برتوكول تعاون استثماري موقع بين هيئة الاستثمار السورية و دول أخرى			
اسم الدولة	**الجهة الموقعة**		**تاريخ التوقيع**
	سورية	**الدولة المقابلة**	
تونس	وزارة الاقتصاد و التجارة	وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي	2001/1/23
الأردن	هيئة الاستثمار السورية	مؤسسة تشجيع الاستثمار	2006/6/29
ليبيا	وزارة الاقتصاد و التجارة	هيئة تشجيع الاستثمار	2007/5/10
مصر	وزارة الاقتصاد و التجارة	وزارة التجارة و الصناعة	2006/12/14
ماليزيا	سفيرة سورية في ماليزيا	هيئة التنمية الصناعية	2007/6/3
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	الهيئة العامة للاستثمار	2007/2/12
السودان	وزارة الاقتصاد و التجارة	جهاز الاستثمار	2001/5/31
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	2008/2/18
السعودية	هيئة الاستثمار السورية	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصدرات	2008/11/16
قبرص	هيئة الاستثمار السورية	وكالة تشجيع الاستثمار القبرصية	2008/6/9

المصدر: هيئة الاستثمار السورية.

قائمة العناوين الهامة للجهات الحكومية والوزارات المختلفة

رئاسة مجلس الوزراء *دمشق : شارع الشهبندر* *هاتف2/1/2226000 :* *فاكس:2237842* *www.youropinion.govpnet*	هيئة الاستثمار السورية: **هاتف: 2062** **هاتف: 963114412039+** **فاكس: 963114428124+** **Email:syinvest@mail.sy** **موقع الخارطة الاستثمارية: www.syriainvestmentmap.org** **موقع هيئة الاستثمار السورية: www.investinsyria.org**
وزارة الصناعة دمشق : شارع ميسلون ، صندوق بريد 12835 هاتف : 2231834 ، 2231845 فاكس2231097 : موقع الوزارة :www.syr-industry: http البريد الإلكتروني : min-industry@mail-sy	**وزارة الإعلام** دمشق : أوتوستراد المزة ، دار البعث هاتف6624217/6624220 : فاكس: 6665166 موقع الوزارة :www.moi-syria.com: http
وزارة الخارجية دمشق : مهاجرين ، شورى هاتف : 3331200/1/2/3 فاكس3327620 : البريد الإلكتروني : syr-mofa@scs-net.org	**وزارة الداخلية** دمشق : المرجة هاتف : 2220101 / 2220102 فاكس2223428 : البريد الإلكتروني : somi@net.sy
وزارة الكهرباء دمشق : شارع القوتلي ، صندوق بريد /4900 / هاتف6/5/2119934 : فاكس: 2227736 البريد الإلكتروني : peegt@net.sy	**وزارة النفط والثروة المعدنية** دمشق : عدوي ، صندوق برد /40 / هاتف : 4445610 ، 4455972 فاكس: 4457786 موقع الوزارة :www.mopmr-sy.org: http البريد الإلكتروني : mopmr@net.sy
وزارة الاقتصاد والتجارة دمشق : شارع ميسلون هاتف5/4/2213513 : فاكس: 2225695 موقع الوزارة :www.syrecon.org: http البريد الإلكتروني : econ-min@net.sy	**وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل** دمشق : ساحة يوسف العظمة هاتف : 2225948 ،2210355 فاكس: 2247499
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي دمشق : ساحة الحجاز – شارع جبري	**وزارة السياحة** دمشق : شارع القوتلي

هاتف4/2213613 : فاكس:2244078 موقع الوزارة :http : www.syrianagriculture.org البريد الإلكتروني : agre-min@syriatel.net	هاتف : 2210122/2237940 فاكس2242646 : موقع الوزارة :www.syriatourism.org: http البريد الإلكتروني : min-tourism@mail.sy
وزارة النقل دمشق : أبو رمانة هاتف: 5447101-2-4 / 5440078 فاكس5426477 : موقع الوزارة :www.min-trans.net: http البريد الإلكتروني : gcpt-dam@min-trans.net	**وزارة الإسكان والمرافق** دمشق : ساحة يوسف العظمة هاتف : 2217570/1/2 فاكس2217570 : البريد الإلكتروني : mhu@net.sy
وزارة المالية دمشق : ساحة التجريد ، صندوق بريد /13136/ هاتف : 22163001/2/3 / ، 2211300 فاكس: 2224701 البريد الإلكتروني : mof@net.sy	**اتحاد غرف التجارة السورية** دمشق: شارع موسى بن نصير هاتف: +3311504/3337344 فاكس: +3331127 البريد الالكتروني:syr-trade@mail.sy www.fedcommsyr.org
وزارة الإدارة المحلية والبيئة دمشق : ساحة المحافظة هاتف: 2317854 – 2317911 فاكس: 2316921 www.mlae-sy.org	**المدينة الصناعية في عدرا** ريف دمشق: عدرا هاتف 5850018 – 5850024 www.aic.org
المدينة الصناعية في حسياء حمص: حسياء هاتف: 96331536000718+ فاكس: 5360003 www.ic-homs.sy البريد الإلكتروني: customer@ic-homs.sy	**المدينة الصناعية في الشيخ نجار** حلب: الشيخ نجار هاتف: 963214769011+ -476901 فاكس: 2272479 www.aic.org.sy البريد الإلكتروني: Alp-city@net.sy
مصرف سورية المركزي دمشق: ساحة السبع بحرات هاتف: 2212642 – 2216802 فاكس 2248329 info@bcs.gov.sy	**المكتب المركزي للإحصاء** دمشق: أبو رمانة شارع عبد الملك بن مروان هاتف: 3335830 فاكس:3322292
هيئة تخطيط الدولة **دمشق: ابن النفيس** **هاتف 5161024 – 5161035 فاكس 5161011** **www.planning.gov.sy**	**UNDP** دمشق: المزة فيلات غربية هاتف: 00963116129811 فاكس 0963116114541 www.undp.org

دليـــــــل أهم المـــــــواقع الالكترونية الســـــــورية	
هيئة الاستثمار السورية	www.investinyria.org
وزارة الري	www.irrigation-sy.com
وزارة الصناعة	www.syrianindustry.org
وزارة الزراعة	www.syrian-agriculture.org
وزارة الداخلية – الشؤون المدنية	www.environment-sy.org
وزارة المغتربين	moex-sy.org
وزارة السياحة	www.syriatourism.org
وزارة الثقافة	www.culture-sy.org
وزارة التربية	www.syrianeducation.org
وزارة النفط و الثروة المعدنية	www.mopmr-sy.org
وزارة النقل	www.min-trans.net
وزارة الإعلام	www.moi-syria.com
وزارة الاتصالات والتقانة	www.moct.gov.sy
وزارة الصحة	www.moh.gov.sy
وزارة المالية	www.syriafinance.org
اتحاد غرف التجارة السورية	www.fedcommsyr.org
غرفة تجارة دمشق	www.dcc-sy.com
غرفة صناعة دمشق	www.dci-syria.org
غرفة تجارة حلب	www.aleppochamber.com
غرفة تجارة اللاذقية	www.chamberlattakia.com
غرفة صناعة حلب	www.aleppo-coi.org
غرفة تجارة وصناعة حمص	www.homschamber.org
غرفة تجارة وصناعة درعا	www.daraacci.org
البنك المركزي	www.syrecon.org/establishmentsla.html
المصرف العقاري	www.realestatebank-sy.com
المصرف التجاري	www.cbs-bank.com
الشركة السورية للنفط	www.spc-sy.com
البترولية الشركة السورية لتخزين و توزيع المواد	www.mahrukat.gov.sy
المؤسسة العامة للإسكان	www.ghe-syria.com

www.tartousport.com	الشركة العامة لمرفأ طرطوس

مؤشرات عامة للجمهورية العربية السورية

المؤشـــــــــــــر	2005	2006	2007	2008
عدد السكان: (مليون نسمة)	18356	18941	19.405	19880
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)	1151462	1211339	1288001	1378321
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة (ل.س)	62729	63973	66374	69332
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ل.س)	1493766	1698480	2019810	2268237
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (ل.س)	81378	89672	104087	114096

نسبة السكان الحضر: (%)	53.5	53.5	53.5	53.5
معدل النمو السكاني: (%)	2.45	2.45	2.45	2.45
متوسط عدد أفراد الأسرة: (فرد)	5.5	5.4	5.3	5.2
الكثافة السكانية: (نسمة)	99	102	104	107

المســـــــاحة: (كم2)	185.180
العاصمـــــــة:	دمشـــق

عدد المحافظات:	14
اللغة الرســـمية:	العربية
العملة الوطنيـــة:	الليرة السورية
نظـــــام الحكم:	جمهوري
العطلة الأسبوعية:	الجمعة والسبت

(أسئلة وأجوبة حول مرسوم تشجيع الاستثمار رقم 8 لعام 2007)

- هل يسمح للمستثمر غير السوري بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروع؟

نعم يسمح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة مشروعه أو توسيعه ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة. (المادة: 2)

- هل تتمتع المشاريع بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف؟

نعم تتمتع المشاريع بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف في ملكية الاستثمارات وعائداتها إلا إذا كان لغرض النفع العام ومقابل دفع تعويض فوري وعادل للمستثمر يساوي القيمة الرائجة للمشروع قبل تاريخ نزع الملكية مباشرة بعملة قابلة للتحويل بالنسبة للمال الخارجي، ومع الاحتفاظ بأحكام قانون جباية الأموال العامة رقم /341/ لعام 1956 لا يجوز الحجز على المشروع إلا بحكم قضائي. (المادة: 3)

- هل يحق للمستثمر غير السوري الحصول على تراخيص عمل وإقامة؟

نعم يحصل المستثمر غير السوري على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته طول مدة تنفيذ وتشغيل المشروع. (المادة: 4)

- هل يحق للمستثمر إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع بعملة قابلة للتحويل إلى الخارج؟

نعم يحق للمستثمر إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع وبعملة قابلة للتحويل إلى الخارج (المادة: 5)

- هل يحق للمستثمر بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي؟

نعم يحق للمستثمر سنوياً بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل، كما وله الحق بإعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر، ويسمح للخبراء والعمال والفنيين من رعايا الدول العربية والأجنبية العاملين في أحد المشاريع بتحويل (50 %) من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم و(100%) من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل. (المادة: 5)

- هل يسمح بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها؟

نعم يسمح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها. (المادة: 5)

- هل يحق للمستثمر التأمين على مشروعه؟

نعم تراعى أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار وضمان الاستثمار النافذة في سورية والموقعة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات العربية والدولية، وللمستثمر حرية التأمين على المشروع لدى أي من شركات التأمين المرخص لها بالعمل في سورية. (المادة: 6)

- كيف تحل الخلافات والنزاعات في حال حدوثها؟

تتم تسوية نزاعات الاستثمار بين المستثمر والجهات والمؤسسات العامة السورية عن طريق الحل الودي وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم إشعار خطي للتسوية الودية من قبل أحد طرفي الخلاف يحق لأي منهما اللجوء إلى إحدى الطرق الآتية:

1- التحكيم.
2- القضاء السوري المختص.
3- محكمة الاستثمار العربية.
4- اتفاقية ضمان وحماية الاستثمار الموقعة سورية وبلد المستثمر، أو منظمة عربية أو دولية.

ويتم النظر بكافة النزاعات المتعلقة بالاستثمار من قبل المحكمة المختصة بصفة مستعجلة. (المادة: 7)

مزايا وحوافز الاستثمار

- ماهي القطاعات والأنشطة التي تستفيد من مزايا وضمانات مرسوم تشجيع الاستثمار؟

القطاعات هي:

- ✓ المشاريع الزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي.
- ✓ المشاريع الصناعية.
- ✓ مشاريع النقل.
- ✓ مشاريع الاتصالات والتقانة.

- ✓ المشاريع البيئية.
- ✓ مشاريع الخدمات.
- ✓ مشاريع الكهرباء والنفط والثروة المعدنية.
- ✓ أية مشاريع أخرى يقرر المجلس الأعلى تشميلها. (المادة : 8)

- **هل يحق للمشاريع أن تستورد احتياجاتها؟**

نعم يحق للمشاريع أن تستورد جميع احتياجاتها دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع. (المادة : 9)

- **ما هي الإعفاءات الجمركية التي يستفيد منها المشروع؟**

تعفى الموجودات المستوردة من الرسوم الجمركية (الآلات والمعدات والتجهيزات المستخدمة في عملية الإنتاج ووسائط النقل الخدمية غير السياحية). (**المادة : 9**)

- **ما هي المناطق الاستثمارية التنموية في سورية؟**

حددت المناطق الاستثمارية التنموية بمنطقتين:

- **المنطقة التنموية الأولى وتضم المحافظات التالية:** (دمشق، ريف دمشق، حلب، اللاذقية، طرطوس، حمص، حماه).
- **المنطقة التنموية الثانية وتضم المحافظات التالية:** (درعا، السويداء، القنيطرة، دير الزور، الرقة، الحسكة، إدلب).
- **ويبلغ الحد الأدنى لقيمة الموجودات في المنطقة الاستثمارية التنموية الأولى /50/ مليون ليرة سورية، وفي المنطقة الثانية /30/ مليون ليرة سورية.**

- **ما هي الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها مشروعي؟**

تمنح المشاريع المشمولة بأحكام مرسوم تشجيع الاستثمار حسماً ضريبياً ديناميكياً طيلة عمر المشروع فقد نص المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة وفق مبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 لضريبة الدخل.

- ❖ ويصل أقصى معدل ضريبي في أعلى شرائحه إلى (28 %) على الأرباح الصافية.
- ❖ الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن /50%/ معدلها الضريبي /14%/.

أما المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار فأعلى معدل ضريبي لها هو /22%/،

ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:

- **درجتان** للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب، السويداء، درعا، القنيطرة).
- **درجة** واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم /25/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **درجتان** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /75/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **ثلاث درجات** للمنشآت الصناعية التي تستخدم /150/ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
- **درجة** واحدة بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.
- **درجتان** للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /8/ لعام 2007 في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين.
- **درجتان** لمشاريع محطات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة.
- **درجتان** في ضوء توفر أي من الأسس الآتية:
  - المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية.
  - المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة.
  - المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي .
  - المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير /50 % / من إنتاجها.
- **درجتان** للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /8/ لعام 2007 في المنطقة الشرقية التي تضم محافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة).

- **هل تستمر المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته بالاستفادة من جميع الإعفاءات والمزايا التي منحت لها؟**

نعم تستمر المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته بالاستفادة من جميع الإعفاءات والمزايا التي منحت لها حتى أخر مدة الإعفاء. (المادة: 13)

****

هيئة الاستثمار السورية – دمشق – ساحة السبع بحرات – بناء رئاسة مجلس الوزراء السابق
هاتف : 4473012 – 4473013 - رباعي مباشر : 2062
فاكس : 4428124
موقع هيئة الاستثمار السورية: www.investinsyria.org
البريد الالكتروني: syinvest@mail.sy
موقع الخارطة الاستثمارية: www.syriainvestmentmap.org